الدكتور ناصري زواوي

سوسيولوجيا العمل النقابي في الجزائر



الدكتور ناصري زواوي

سوسيولوجيا العمل النقابي في الجزائر



عنوان الكتاب: سوسيولوجيا العمل النقابي في الجزائر
اسم المؤلف: الدكتور ناصري زواوي
الطبعة الأولى 2022

ISBN :2 -91 -752 -9931 -978
الإيداع القانوني: جوان 2022

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

زوجتي و أبنائي

جميع أفراد عائلتي

و أسرة علم الإجتماع في الجزائر و الوطن العربي

الفهرس

• تمهيد

تندرج أعمال هذا الكتاب ضمن الأعمال السوسيولوجية التي تهتم بالعمل النقابي في الجزائر، و هو موجه أساسا للطلبة و المهتمين بمجال سوسيولوجية الحركات العمالية على وجه خاص.

و قد جاءت هذه الدراسة مبينة الحركة النقابية في الجزائر من خلال مسيرتها الطويلة بما فيها تلك التي ارتبطت بالفترة الإستعمارية، و التي اعتبرت على أنها كانت مدرسة تربى فيها ألمع النقابيين الوطنيين، و الذين رافقوا فيما بعد عملية البناء التي حتمت على جميع الجزائريين المشاركة فيها للخروج من الدولة الشبح التي خلفها المستعمر وراءه.

يحاول هذا الكتاب أن يفسر حقيقة العلاقة التي ربطت بين السياسي و النقابي قبل و بعد الإستقلال، كما يحاول أن يجمع بين حقيقة الفعل النقابي "نظريا" و بين الممارسة و النشاط النقابي في الجزائر "ميدانيا"، و على التحديد في قطاع التربية الذي لعبت فيه النقابات المستقلة و على رأسها الكناباست دورا كبيرا في الدفع بالحكومة إلى طاولة الحوار.

النظام السياسي في بلداننا العربية لا يعترف لحد الساعة بالمعارضة و لا بالتنظيمات التي تعمل في مواجهته، و هو الأمر الذي أسس لهذه الدراسة، كون كيف استطاعت نقابة الكناباست الدفع بالحكومة في أكثر من مرة لطاولة الحوار، رغم استعمال السلطة لمختلف أجهزتها الحكومية لإفشال نشاط هذه النقابة و إعطاءه صفة عدم الشرعية ؟

مقدمة

العمل البشري هو مصدر الإنتاج و الرخاء في أية مرحلة من مراحل التطور البشري[1]، و قد تطور هذا المفهوم نتيجة تطور أساليب العمل التي أثرت على تركيبة المجتمعات، تاركا وراءه أنظمةً اقتصادية تحاول أن تواكب ذلك التغير، فتغيرت طبيعة تلك المجتمعات مع ظهور تلك الأنظمة، و التي كانت لها عيوب كثيرة دفعت بالعمال للتحرك لوضع حد لها، و لمختلف أشكال الإستغلال التي كان النظام الرأسمالي هو الذي يحرك دورتها، فنتجت عن تلك الحركية ميلاد و نشأة التنظيمات النقابية.

هناك محاولات كثيرة لدراسة نشأة و تطور الفكر النقابي في العالم، لأنه منذ المحاولات الأولى لتشكله و هو محل مراقبة من عدة أطراف لعل السياسي هو أبرزها، بل أن حتى مساعي الظهور و التطور لم تكن في معزلٍ عن رقابة رجال الدين و تبريراتهم المختلفة التي تبحث عن أخلقت الحراك العمالي الذي جاءت به الثورة الصناعية، بحيث كان هناك اتفاق بين المؤرخين على أن الكنيسة كانت على مَقْرُبَةٍ مما يجري في الساحة العمالية، فمن الرعاية الكاثوليكية للنشاط النقابي في تلك الفترة، كون أن الرهانات الإجتماعية و الصناعية الكبيرة كان يتم مناقشتها تحت مراقبة الكنيسة (مبادئ الأخلاق الكاثوليكية) ، إلى الفكر المسيحي الذي اعتقد بأن النقابة لها دور في تحديد

---

[1]- أحمية سليمان، **التنظيم القانوني لعلاقات العمل في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 1، ط2، الجزائر، 2004، ص 17.

أضرار و مساوئ النظام الرأسمالي[1]، و التي أدت في نهاية المطاف بالحركة العمالية إلى صناعة تنظيمات نقابية استطاعت أن تنال اهتمام القوى السياسية التي كانت تسيطر على المجتمعات الصناعية آنذاك.

لقد كانت بريطانيا سباقةً إلى احتضان الثورة الصناعية و تشييد المصانع، لتنتقل فيما بعد تلك الخبرة و التجربة إلى دول أخرى من أوروبا الغربية كإنجلترا، و ألمانيا، و فرنسا، ثم أمريكا و بعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك، و البرازيل، ثم بعض دول آسيا كاليابان. كما امتدت إلى دول أوروبا الشرقية منها روسيا و بولندا، إلا أن هذا النموذج الجديد من الحياة الاقتصادية الذي تميز بظهورِ وسائلَ إنتاجٍ حديثة داخل المصانع كانت له سلبيات كثيرة، شكلت تهديدا واضحا على اليد الفنية الماهرة، و ساهمت في القضاء تدريجيا على الحرف اليدوية التي كانت منتشرة بكثرة في تلك الدول.

فمن مرحلة المانيفاكتورة و ما تحمله من أسسٍ و قواعدَ تنظيمية كانت تستدعي تجميع الحرفيين في مُنشأة واحدة للتصنيع، وجد العامل نفسه قد انتقل إلى مرحلة اقتصادية أخرى أكثر صرامة، فالرأسمال المادي كان قد تعاظم لدى البرجوازيين مما سمح لهم بتأسيس مصانع أكبرَ أدت إلى ظهور المدن الصناعية، فكثُر الطلب على اليد العاملة، و هجر العمال الموسميون الأرض بحثا عن العمل في المدينة، مما ساهم في تغيير أساليب الحياة بشكل عام،

[1]- زبيري حسين، **مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص.ص36-37.

فتأثرت أساليب العمل و الإنتاج و تميزت بالتعقيد نتيجة ظهور الآلة التي فرضت أسلوبا جديدا في التسيير.

لقد اتفق جميع المؤرخين على أن الثورة الصناعية التي انفجرت في أوروبا و انتقلت إلى الدول الأخرى هي سبب نشأة الحركة النقابية و تطورها، إذ أن طبيعة العلاقة التي ربطت العمال برب العمل داخل المصنع قد اعتمدت على نوعٍ من الإستغلال المتوحش، و هو ما جعل تلك الحالة تنتهي بإنفجار عمالي داخل المصنع لمحاولة تغيير تلك الأوضاع، و وضع حد لمختلف أشكال الصراع التي دارت في إطار استغلال الطبقة البرجوازية للطبقة الكادحة.

فالطابع المشترك بين مختلف هذه الدول هو أن ما كان يحدث داخل المصنع كان قد تجاوز قدرات العامل الطبيعية، و هو ما أفرز حالة اجتماعية جديدة جعل أنظمة تلك الدول تحاول أن تجد تفسيرا لها، إما عن طريق علمائها من جهة، أو عن طريق رجال السياسة من جهة أخرى، و هو ما بدأ يؤسس لميلاد و نشأة الفكر التنظيمي المعاصر.

لقد ساهمت تلك الحركات العمالية في استقطاب اهتمام العلماء، فظهرت المدرسة الكلاسيكية إستجابةً لتلك المرحلة، خاصة من خلال أعمال الأمريكي F.Taylor و الفرنسي H.Fayol و الألماني M.Weber، و ذلك من أجل البحث عن الآليات التي تساهم في تنظيم العمل وفق أساليب أكثر عقلانية.

لم تكن تلك الفترة خاليةً من العيوب لأنها شكلت أولى فترات تشكل المجتمعات الصناعية، مما جعل العامل يبدو مجرد آلةٍ إنتاجية تساهم في تحقيق الإنتاج و زيادة توسع دائرة الريع الرأسمالي على حد تعبير علماء النفس، فكثُرت الإضرابات في دول عديدة نتيجة بداية تشكل الوعي العمالي الذي أفرز نوادي الصداقة و جمعيات أخرى مهنية، لكنها كانت محل رفضٍ و مقاومة من طرف الأنظمة الرأسمالية، كل تلك المحاولات كانت من أجل البحث عن أجورٍ عادلة و تحديد ساعاتٍ و شروط عملٍ أفضل.

لقد ساهمت تلك الحالة الاقتصادية الجديدة في تغيير البناء الإجتماعي التقليدي لمختلف تلك الدول، لأن هجرة الرق إلى المدن الصناعية ساهم في ظهور طبقة إجتماعية عرفت باسم "البروليتاريا"، و التي جعلت مفكرين و فلاسفة كبار مثل **كارل ماركس** و **فريدريك إنجلز** يكتبون عن الظروف السيئة التي يعيشها العمال في ظل النظام الرأسمالي الذي أهمل الجانب الإجتماعي للعامل، فأدت تلك الحالة إلى ظهور بعض المدارس التي تهتم بالجانب النفسي و السلوكي للعامل، و لعلَّ أبرزها مدرسة العلاقات الإنسانية، و المدرسة السلوكية بمختلف روادها لمواكبة تلك المرحلة، و إيجادِ حلولٍ لمشاكل العمل داخل المصنع حتى تأخذ في الحسبان البعد الإنساني و الإجتماعي للعامل.

لقد ساهم الوعي الذي تبناه العمال في الغرب لطيلة عقود من الزمن في الدفع بالأنظمة السياسية إلى مراجعة حساباتها مع القوى العمالية التي بدأت تتحرك، فسارعت الحكومة البريطانية لتأطير تلك الحركية بإعترافها بحق

العمال في تشكيل تنظيماتهم النقابية، و كان ذلك في عام 1829، أي سنة قبل استعمار فرنسا للجزائر.

لقد أدت تلك الظروف إلى ظهور مفكرين جدد لمعالجة تلك الحالة الإجتماعية الجديدة، و التي اعتبرها *كارل ماركس 1818-1883 Karl Marx* نتاج الصراع القائم بين الطبقتين الرأسمالية و الكادحة، و هو ما جعل الطبقة العاملة تستثمر في أفكاره خاصة على مستوى أوروبا الشرقية التي عانت كثيرا من النظام السياسي "القيصري" السائد آنذاك، و الذي كان مستبدا و إقطاعيا نتيجة عدم وصول الثورة الصناعية إليه، لكن تسارع الأحداث فيما بعد و تضامن العمال فيما بينهم و قيامهم بالعديد من الإضرابات سمح لهم من تأسيس أول نقابة خاصة بعمال السكة الحديدية، إلى أن قامت الثورة البلشفية عام 1917 من طرف العمال الذين اعتنقوا أفكار كارل ماركس التي نادى إليها زعماء سياسيون جدد أبرزهم فلاديمير لينين 1870–1924، و هو ما سمح بظهور الإتحاد السوفياتي كقوة "عالمية" تبحث عن تحقيق النظام الإشتراكي و العمل الإشتراكي الموحد.

أما في فرنسا، فقد ساهمت ثورتها العظيمة لعام 1789 في بروز مصطلحات جديدة طفت على سطح الحياة الإجتماعية، مكرسةً مبدأ العدالة في المجتمع الفرنسي، المساواة و الأخوة، و التي سمحت لحق الإضراب من أن يمارَسَ وفق شروطٍ معينة، تلك الشروط التي ألغتها حكومة نابليون الثالث فيما بعد تخوفا من سقوط الإمبراطورية، لأن مظاهر التصنيع التي شهدتها فرنسا فيما بعد سمحت بإختفاء نظام الطوائف الحرفية و ظهور الآلة داخل المصنع،

و هو ما جعل جموع العمال تتكتل و بقوة للدفاع عن مصالحها المختلفة خاصة قضية الأجر و تحديد ساعات العمل.

لم يكن النظام الملكي الفرنسي ليسمح للنقابات العمالية من النشاط رغم ظهور بعض النقابات في دولٍ أخرى، فاستثمر العمال في مختلف الصراعات السياسية التي كانت قائمة آنذاك لإسقاط الأنظمة التي كانت ترعى مصالح الطبقة الأرستقراطية على حساب مصالح الطبقة الكادحة، و هو ما دفع بالحكومة الفرنسية في عام 1884 إلى صياغة قوانين جديدة أبرزها الإعتراف بحرية العمال في تشكيل نقاباتهم العمالية، ثم تطورت النقابات العمالية في فرنسا مع كل فترة كان يصطدم فيها الإقتصاد الفرنسي بأزمة، إلى أن أصبحت تشارك في صياغة السياسات الإقتصادية العامة في البلد.

و بعد أن تأسست النقابات العمالية في الدول الرأسمالية الغربية أخذت على عاتقها محاولة تحسين ظروف العمل في المصانع، و قد خاضت نضالا طويلا مع الأنظمة السياسية لتفرض نفسها، و بعد أن اكتسبت الخبرة و بدأ نشاطها يتوسع أصبح لديها نفوذ مكَّنَها من إيجاد الآليات التي تسمح لها بالضغط على أرباب العمل، و هو الأمر الذي مكنها من الوصول إلى تحقيق أجور عادلة لجميع العمال، و ظروف عمل حسنة داخل أماكن العمل، كما امتد النشاط النقابي بفضل العمال الغربيين إلى المؤسسات الصناعية المشيدة فوق المستعمرات، أين كانت دول شمال إفريقيا شاهدة على تلك المرحلة.

و من هنا بدأت العلاقة و بدأ الإهتمام السوسيولوجي بالتنظيمات المهنية خاصة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أين ساهمت دراسات الرواد الأوائل للفكر السوسيولوجي من الظهور بقوة، و هو ما أدى إلى تطور ذلك الإهتمام لتبرز من خلاله تخصصات هامة جدا تحاول معالجة المشاكل التنظيمية التي أفرزتها ظروف إجتماعية معينة سواء داخل المقاولة أو المؤسسة كبناء، أو ما تعلق بالعمل كفضاء يلتقي فيه العمال بإختلاف أفكارهم و تصوراتهم، و ما ينتج عنه من احتكاك و صراع و بناء استراتيجيات و تحالفات لتحقيق أهداف الأفراد أو الجماعات المهنية.

لقد ظهرت سوسيولوجيا التنظيمات من أجل دراسة كل ما له علاقة بالتنظيم، كالحركات العمالية، النقابات، الأحزاب، و أيضا لمعالجة المشاكل المتعلقة بالأداء داخل المنظمة و كل ما يتعلق بظروف العمل، و قد كانت أمريكا سباقة لظهور هذا التخصص منذ أواخر القرن الماضي، فعُرِفَت بإهتمامها ببراديغم الحركات الإجتماعية، رغم أن الحركات الإجتماعية كانت قويةً في أوروبا عكس أمريكا، و هو ما جعل النقابات تظهر على سطح الحياة الإجتماعية بسبب الحركات العمالية التي جاءت كردة فعل على السياسات الإقتصادية التي عرفتها بعض بلدان أوروبا.

لقد ساهمت أعمال كل من تايلور، هنري فايول، ماكس فيبر، إلتون مايو و غيرهم مِن وضْعِ الأسس التي يعتمد عليها الفكر التنظيمي المعاصر، و ذلك من أجل تقديم فهم سوسيولوجي لأهم المشاكل التي تعاني منها التنظيمات بسبب طريقة اشتغال الأفراد و الجماعات داخلها، و أيضا لإيجاد

تفسير لبعض السلوكات التي تصدر عن الفاعلين الإجتماعيين "العمال"، هذه السلوكات التي يمكن أن ندرجها تحت إطار محاولات لتغيير ظروف معينة من أجل تحقيق غايات ما، بحيث تستطيع هذه المحاولات أن تتجاوزَ الفردَ لتُصبحَ مشكلةَ جماعةٍ فيُعبَّرُ عنها بالحراك العمالي، خاصة حين تتأثر الجماعة بمستويات عديدة تتعلق بحاجاتهم المادية و الإجتماعية للإستمرار، أين يمكن ربط تلك الحركية بمسألة التغير الإجتماعي الذي عرفه البشر منذ فجر التاريخ، فتولد عن تلك الحركية رغبة في الإنتظام لمجابهة الدولة و مؤسساتها المختلفة في إطار تنظيمي، فنشأت النقابات العمالية لتقوم بهذه المهمة.

و الفكر النقابي الذي عرفته الدول الغربية لم يكن فكرا واحدا، إذ استطاع عالم الإجتماع الفرنسي ***ألان تورين*** من أن يصنفه إلى ثلاثة أنواع[1]:

- النقابات الصراعية "الثورية": و التي كثيرا ما تكون في صراع مع أصحاب رأس المال للحد من السيطرة، و هي تعتمد كثيرا على الحركات الإحتجاجية و الإضرابات لتحقيق برامجها.

- نقابات الأعمال: تعمل في نظره هذه النقابات على هدف تحقيق مساواة بين العمال و أصحاب رأس المال، و هي تعتمد في ذلك على دعم الأحزاب السياسية الموجودة في السلطة، كما أنها تعتمد في عملها على آلية الإضراب و الإحتجاج لتحقيق مطالبها المختلفة.

---

[1]- أحمد حسن البرعي، **علاقات العمل الجماعية في القانون المصري (النقابات)**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص.ص 21-22.

- نقابات الواجهة: هذا النوع من النقابات حسب ***آلان تورين*** هو عكس النقابات السابقة لأنها لا تعتمد على لغة الإحتجاج و الإضراب، بل تعتمد على تحقيق السلم داخل محيط العمل من خلال إبرام اتفاقيات سلمية مع رب العمل.

هذا التنوع و التميز هو من سيرهن المسألة النقابية على مستوى دول العالم الثالث، أين سيكون للحركة العمالية في الجزائر نصيب من هذا التنوع في إطار الصراع الدائر بينها و بين النظام السياسي القائم.

أما من جهة أخرى فلا يمكن تغافل أن ما يحدث اليوم في مجتمعنا هو نتيجة للتغير الاجتماعي الذي صاحب الإنسانَ كحتميةٍ منذ أن انتقلَ من محيطٍ ضيقٍ إلى محيطٍ أوسعَ تشكلت فيه و تكونت الجماعات، و أن هذا التغير ليس خاص بالجزائر لوحدها لأن قد سبق و أنه كان محلَّ دراساتٍ من طرف المفكرين و الفلاسفة الأوائل عبر امتداد التاريخ، و هذا نظرا لعلاقته بالقيم و التقاليد و الأعراف و العادات التي باتت تتلاشى نوعا ما، لتحل محلها أنماط و أشكال أخرى للعيش، إذ نجد على سبيل المثال أن الفيلسوف الألماني *يعقوب بوهم Jakob Böhme 1624-1575* قد تناول إشكالية التغير الإجتماعي على أنه نتيجةَ خروج الإنسان من الجنة للأرض، و أن الإرادة الإلهية هي التي أدخلت البشر في عالمٍ مملوءٍ بالتحولات و التطورات حتى يتمكنوا من إدراك ذواتهم و تتحقق العقلانية لديهم.

بينما تناول الفيلسوف الألماني *فريدريك هيغل 1770-1831* *Friedrich Hegel* إشكالية التغير الإجتماعي انطلاقا من أفكاره التي يعتبِرُ من خلالها أن أهم ما يميز الفرد هو "الوعي بالذات،" لأن هذا الوعي هو الذي يؤدي إلى التفكير العقلاني، و أن "**الوعي**" سابق "**للمادة**"، فجاء رد *كارل ماركس 1818-1883 Karl Marx* معاكسا من خلال كتابٍ عنوانه **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي**، و الذي يعتبر فيه أن "**المادة**" تسبق "**الوعي**"، لأن المكانةَ الإجتماعية للناس حسب تصوره هي التي تحددُ وعيهم و أسلوب حياتهم.

و أمام هذا الكم العلمي الهائل نجد أنفسنا اليوم أمام حقائق متشابهة و مترابطة و مختلفة نوعا ما، لأنها تتجاوز المفاهيم القديمة التي أسست لميلاد الفكر الفلسفي الأول، إذ لم يصبح هناك مكان للطبقات الإجتماعية بالمفهوم الماركسي بقدر ما أصبح هناك تفاوت مادي و إجتماعي بين الأفراد و الجماعات، فمن جهة نجد أن تنبؤات هيجل قد تحققت بعد أن أصبح التعليم في متناول الجميع، مما زاد في وعي الأفراد بذواتهم و تحققت العقلانية لديهم، فحَكَمَ المجتمعات حكامٌ و رؤساءٌ من منشأٍ إجتماعِيٍ فقير، أما من جهة أخرى فنجد تنبؤات كارل ماركس أيضا قد تحققت حين رأينا أن هناك من كان امتلاكه للمادة سببا في مكانته الإجتماعية.

لقد لاحظنا أنه توجد حالات لعدة نقابيين كانوا معروفين بنضالهم النقابي الشرس، لكن بمجرد أن تقلدوا مناصب عليا في الإدارة أصبحوا يشكلون تهديدا للنقابة في حد ذاتها، و ربما هو الأمر الذي يفتح بابا للإثراء

حول طبيعة الإنخراط إن كان حقيقيا أو مزيفا، خاصة في ظل التساؤلات التي كثرت مؤخرا حول طريقة اشتغال النقابات المستقلة في الجزائر، و لعل أبرز تلك الأسئلة السؤال الذي جعلناه مدخلا لهذه الدراسة و هو: *هل النجاح الذي حققته نقابة الكناباست في قطاع التربية هو نتيجة قوة تنظيمها النقابي بما فيهاالفاعل النقابي، أم أن سياسة توزيع الريع قد مستها هي كذلك لإسكاتها و جعلها أداةً في يد السلطة ؟*

فقطاع التربية هو قطاع حساس تهتم به الدولُ المتحضرة باعتباره الأساس المتين الذي تُبنى عليه ركائزُ المجتمع، و الجزائر كسائر الدول تسعى جاهدة إلى إدخال إصلاحات عميقة على هذا القطاع حتى يواكب و يساير مختلف المنظومات التربوية العالمية، خاصة و أنه مع تنامي الاقتصاد الصناعي و التجاري تزايدَ الطلب على أنواعٍ متعددة من التدريس التخصصي القادر على توليد قوى عاملة متعلمة و قادرة[1]، لكن رغم كل هذا إلا أن هذا القطاع و كغيره من قطاعات الوظيف العمومي شهد و لا يزال يشهدُ موجةً من الاحتجاجات في كل عامٍ دراسي.

فالتنظيمات النقابية باتت في عصرنا الحالي أداةً عقلانية رشيدة، و ممارسةً تجاوزت لحد كبير عصر الفوضى، مما دفع بها لأن تحتكمُ للمنطق و تساهمَ في تحقيق بعض التوازنات المادية و الإجتماعية للطبقة العاملة، كما أن تأثير السياسي على النشاط النقابي و استحواذه على الإتحاد العام للعمال

---

[1]- أنتوني غدنز، **علم الإجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005، ص540.

الجزائريين كفاعلٍ اجتماعي لا بديل عنه قد ساهم في إقصاء النقابات المستقلة، هذا الواقع سيدفع بدراستنا للتنقيب عن مدى إمكانية وجود نفس تلك الممارسات، خاصة و أن نقابة الكناباست كبناء و تنظيم يدعي إمتلاكه لعنصر الفعالية و القوة و المرونة.

لا ننسى مسألة التغيرات السوسيواقتصادية و ما أفرزته على مستوى المجتمع الجزائري، و التي جعلت مختلف الحركات الإجتماعية تطالب بتحسين أوضاعها المادية و بمختلف الأدوات الممكنة، و هو ما أدى إلى إنتاج نوع من التضامن بين العمال لمجابهة الدولة لتحقيق المطالب المادية، مما أدى إلى زيادة ارتفاع نسبة الممارسة النقابية في قطاع الوظيفة العمومية بالجزائر، خاصة في ظل تعامل السلطة العلني و والواضح و المرن مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

لقد كانت الغاية العلمية خلف هذه الدراسة هي المساهمة في صناعة توجه علمي سوسيولوجي يهتم بدراسة الفكر النقابي في جزائر ما بعد التعددية السياسية و النقابية، بما في ذلك فتح المجال أمام الباحثين في علم اجتماع العمل و التنظيم للتفاعل مع مثل هذه المواضيع التي بدأت تعرف تطورا نتيجة اتساع دائرة الحركات الإجتماعية في البلد، .

طبيعة قطاع التربية و وظيفته تتطلبان يدا عاملة مؤهلة لتغطية حاجيات القطاع على مختلف المستويات "ابتدائي، متوسط و ثانوي"، و سنتعامل بشكل مباشر مع عينة متكونة من أساتذة التعليم الثانوي بحكم أنهم هم من أسسوا نقابة الكناباست و هم الأكثر نشاطا فيها لحد الساعة، و بحكم عدم

استقرار المنخرطين النقابيين و قلة خبرتهم و درايتهم بالحياة النقابية فإننا سنتوجه بدراستنا هذه إلى جميع القيادات النقابية الموجودة على مستوى جميع الثانويات بولاية سعيدة و المقدر عددها ب 27 ثانوية، و ذلك بسبب أن هذه الفئة هي الأكثر استقرارا و تجربة و خبرة و دراية بالنشاط و العمل النقابي، و قد استثنينا عمدا كما قلنا مسبقا مؤسسات التعليم المتوسط و الإبتدائي نظرا لضعف التمثيل النقابي بهما من جهة، و قد اعتمدنا على العينة القصدية "العمدية" في هذه الدراسة لأنه يتساوى فيها كل الأفراد المبحوثين، و هو ما سمح لنا من إختيار كل القادة النقابيين المؤسسين للمكاتب الموجودة عبر 23 ثانوية، أين قدر عددهم ب 102 إطارا نقابيا تم توزيع الإستمارات عليهم و شرحها لهم، كما استعملنا تقنية المقابلة مع 20 رئيس فرع نقابي من مجموع ثانويات الولاية.

و تماشيا مع طبيعة هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي *La méthode descriptive*، كما سنحاول المزج بين المنهجين الكمي و الكيفي في دراستنا هذه حتى نستطيع قراءة كل المعلومات المتحصل عليها بطريقة إستقرائية، بحيث سيسمح لنا التعبير الكيفي بوصف للظاهرة موضحًا خصائصها، في حين يعطينا التعبير الكمي وصفًا رقميًا موضحًا مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، و درجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى[1].

[1]- ذوقات عبيدان و آخرون، **مذكرات عن مناهج البحث**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن (بدون سنة نشر)، ص 13.

كما سنعتمد على إحدى تقنيات المنهج التاريخي و هي القراءة التاريخية للظاهرة النقابية في الجزائر، أين ستسمح لنا هذه التقنية بالإحاطة بمختلف الأحداث التاريخية التي تعلقت بالحركتين العمالية و النقابية الوطنية، سواء ما عرفته من أحداث داخل الوطن أو ما كان يجري في المهجر.

- **السياق التاريخي لظهور النقابي في الجزائر:**

إن محاولة البحث تاريخيا عن كيفية تَشَكُّلِ الفكر النقابي الجزائري هي حركة مسؤولة في حد ذاتها، و ليست بالمهمة البسيطة مما يجعلها واجبا أخلاقيا يدفع بنا لإعطاء القارئ فكرة أولى حول تطور الفكر النقابي الجزائري قبل استقلال البلد، و ذلك من خلال كل العوامل التي ساهمت في تشكيله، بحيث سنحاول ربط كل تلك الظروف التي مهدت لنشأة الفكر النقابي الوطني من خلال دراسة سوسيوتاريخية لأبرز المحطات التي احتك من خلالها العامل الجزائري نظيره الفرنسي.

فتلك الفترة مهمة جدا نظرا لأنها انعكست على الفكر النقابي الحالي، لأن لغة الخطاب و الإيديولوجيا التي تحركت من خلالها التنظيمات النقابية في جزائر ما بعد الإستقلال تختفي وراء تلك الحقبة، خاصة و أن هناك خطابين هامين في الساحة العمالية أحدهما يستمد قوته من الثقافة الغربية و الآخر من المرجعية الدينية.

لقد أثبتت الدراسات التي تناولت نفس الموضوع رغم قلتها أن العمل النقابي في الجزائر كان موجودا قبل استعمار فرنسا للبلد، فالصناعة كانت منظمة تنظيما جيدا في الفترة العثمانية لتستجيب لحاجيات السكان، و تشير بعض المصادر أن الحرفيين و حسب تخصصاتهم كانوا يُجمعون في نقاباتٍ خاصة بكل حرفة، فتجد النجارين في شارع، و الحدادين في آخر، و الشواشين في ثالث، و الصباغين في رابع و الدباغين في خامس، الخ...[1] ، و قد سُيِّرَت كل نقابة من طريف أمين لها يتم انتخابه بشفافية و ديمقراطية بحكم الخبرة التي يتمتع بها و سلوكه الحسن الذي يؤهله لهذا المنصب و التي تجعل له مكانة عالية لدى الحكومة المركزية، أما الأمين العام الذي كان يُلَقب في تلك الفترة بأمين الأمناء فكان يحظى بمكانة أعلى تسمح له بمناقشة و اتخاذ القرارات المختلفة منها السياسية و الاقتصادية، و ذلك من خلال الاجتماعات التي يحضرها مع السلطة العليا في البلد، لتُبين تلك الحالة مدى المكانة التي نالها النقابيون في تلك الفترة التي كانت قبل الاستعمار الفرنسي.

أما بعد دخول فرنسا أرض الجزائر فقد برَّر بعض المثقفين الفرنسيين ذلك و على رأسهم ألكسيس دي طوكفيل Alexis de Tocqueville 1805-1859 بأن للإستعمار الفرنسي مهمة فوق أرض الجزائر يَنشُرُ من خلالها ملامح التحضر و التطور التي تفتقدها المنطقة، لكن التاريخ أثبت أنه جاء ليغتصب و ينتهك باسم الحضارة خيرات هذا البلد و يدمر القاعدة التي كان يسير فوقها أبناء هذا المجتمع، و هو الأمر الذي جعل الشعب الجزائري

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة و النشر، ط1، قسنطينة، 1984، ص42.

يتوجه نحو عدة خيارات لإعادة استرجاع حقوقه، و من بينها العمل النقابي كوسيلة للدفاع عن حقوق العمال المسلوبة، و سنحاول في هذا الفصل تبيان كيف استطاع العامل الجزائري أن يندمج وسط التنظيمات النقابية الفرنسية و يستلهم منها التجربة التي ستسمح له فيما بعد من أن يؤسس لنفسه تنظيمات نقابية مستقلة عن الوصاية الفرنسية و بدعمٍ سياسيٍ وطنيٍ لنُصرةِ القضيةِ الوطنية.

لقد كانت لفرنسا رغبة كبيرة في الإستحواذ عل أرض الجزائر لتعزيز و تقوية رأسمالها المادي، و كان ذلك منذ الفترة العثمانية حين قام الملك فرانسوا الأول سنة 1534 بإرسال دعوةٍ لمبعوث السلطان العثماني "سليمان القانوني" و مبعوث "خير الدين" الذي كان تعتبره فرنسا رئيسا لدولة الجزائر، أين تم الإمضاء على معاهدة أطلق عليها اسم "المعاهدة الثلاثية Le Traité tripartite" أو معاهدة شاتيلرو Le Traité Châtellerault " بإسم المدينة التي تم فيها اللقاء ليصبح الحلف الثلاثي رسميا سنة 1536[1]، فدخلت الجزائر في علاقة تجارية مع فرنسا سمحت لها بتأسيس عدة مراكز تجارية لتصدير الحبوب و صيد المرجان عبر عنابة و القالة و بجاية و مدن ساحلية أخرى، مقابل دفعها لضرائب سنوية للباي الذي تقع تلك المؤسسات في إقليمه[2].

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830**، شركة دار الأمة، ج2،الجزائر، 2007، ص09.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص 13.

لقد عرفت الجزائر عبر تاريخها مرحلتين هامتين جدا [1]، جعلت المرحلة الأولى فرنسا تربط علاقتها الدبلوماسية بقوة مع الجزائر، و هي مرحلة "باي لربيات 1518-1587" و التي أُعتُبِرت بأنها من أفضل الفترات التي جعلت الدولة العثمانية قوية جدا بسبب وجاهتها السياسية التي سمحت لها برسم الحدود في البلاد و المحافظة عليها، مما جعل من الدولة الجزائرية دولة ذات سيادة مكنتها من وقف الأطماع الأوروبية ضدها بصد الهجوم الاسباني الذي انطلق من ميناء قرطاجنة في 15 و 16 أكتوبر 1541م[2].

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الضعف التي عرفتها الدولة العثمانية، مما جعل أطماع الدول الغربية تحوم حول المنطقة و التي انتهت باستعمار فرنسا الرأسمالية للجزائر دولة و شعبا، بحيث كانت أرض الجزائر لما تتمتع به من موقعٍ و مكانةٍ جغرافية مُطِلَّة على البحر المتوسط نُصْبَ أعيُنِ الفرنسيين، حتى تحقق لهم ذلك عام 1830 بسبب حالة الإنحطاط التي عاشتها الدولة العثمانية و التي انعكست على المنطقة بأكملها.

لقد استطاع الدكتور **أبو القاسم سعد الله** أن يترجم لنا الحالة التي آلت إليها المنطقة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة فقال: " إذا أخذنا في الحسبان إشكالية تحديد مفهوم العصر الحديث عند الغرب فإننا نستطيع أن نقول أن ما وقع سنة 1830 في الجزائر ليس احتلال فرنسا للجزائر هكذا، بل هو

---

[1]- عمار هلال، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص19.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي**، دار المعرفة، لبنان، بدون سنة نشر، ص174.

احتلال العصر الحديث للعصر الوسيط أو احتلال التقدم للتخلف"[1]، أي بمعنى أن فرنسا حين دخلت الجزائر كدولة رأسمالية أتت بمظاهر التصنيع التي سمحت لها فيما بعد أن تبسط هيمنتها على المنطقة و تشيد المدن و تبني المصانع لتعزز رأسمالها المادي.

لقد كان الإستعمار الفرنسي نقيضا للأفكار التي جاءت بها ثورته العظيمة، و التي كانت تنادي بالقيم الإنسانية و العالمية و إلى رفض كل أشكال الاستعباد و الاستغلال، لأنه سارع إلى تفكيك الروابط الاجتماعية بين أبناء الشعب الجزائري بحثا عن المنفعة و المصلحة المادية، و خلق الثروة على حساب الأراضي الجزائرية و ملاكها ممن وصفهم بالبربر، كما أدت سياسات تجريد ملاك الأراضي من أراضيهم إلى إلغاء الروابط الوجدانية التي جمعت بينهم طيلة عقود من الزمن.

شمال إفريقيا أو إفريقيا بشكل عام لم تكن قد انتقلت إليها الثورة الصناعية بعد، بحيث كانت غالبية العَمَالة الجزائرية ذات توجه زراعي، لكن بعد سنة 1830 تحول صاحب الأرض إلى خماسٍ عند من اغتصب له أرضه أو إلى بطال نتيجة ترحيله منها.

كما اتجهت فرنسا نحو تعزيز اقتصادها في الجزائر بتنويع نشاطاتها و إستثماراتها التي استقطبت اليد العاملة الجزائرية، لتمثل تلك المرحلة أولى بدايات تشكل علاقات العمل بين الجزائريين و المعمرين و التي كانت تخضع

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

للضغوطات الفرنسية السياسية و الإيديولوجية، و قد نتج عن هذا ضُعْفُ تماسكِ جماعاتِ العمل الجزائرية[1]، و ما ساهم في إضعاف تلك اللُّحْمَة الموجودة بين الجزائريين هو شكل الاستعمار في حد ذاته، و الذي جعل الجزائر حسب **عبد القادر جغلول** أنها مجرد مستَعْمَرة لها طابعٌ استيطاني يمثلُ فيها العمال الأوروبيون أكبر نسبة من الطبقة العاملة، و أنه إذا أخذنا بفكرة أن التضامن العمالي يستطيع أن يوحد الطبقة العاملة في نضالاتها المطلبية، فذلك لن يتحقق عندما تُطرح القضية من خلال المفهوم السياسي و الوطني[2]، فكل أشكال التضامن كانت تفشل في إطار دولة لا سياسة لها، فكان على العمال الجزائريين استبدال طرق المقاومة الشعبية بمقاومةٍ سلمية أكثر حداثة نتيجة عدمِ تكافؤِ الفرص، و من بين هذه الطرق التوجه نحو المطالبة باسترجاع الحقوق التي أخذها منهم المعمر الفرنسي عبر آليات نضالية أكثر تنظيما.

في المقابل، فقد تميزت المرحلة الأولى من الاستعمار بعدم وجود قاعدة صناعية حقيقية تؤدي إلى إنتاج و ظهور حراك عمالي و نقابي، لكن هذا لا ينفي وجود تنظيمات نقابية فرنسية، لأنه كان هناك حراك عمالي فرنسي مطلبي مُؤَطَّر و مُنظَّم تنظيما نقابيا لكن فقط على مستوى معين و محدود من الأعمال، و لم يكن يُسمح للجزائريين من الانضمام إل النشاط النقابي، بحكم أن قانون عام 1884 الذي سمح بحرية النشاط النقابي كان قد استثنى الجزائريين

---

[1]- بلعيور الطاهر، **تشكل الطبقة العاملة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2005، ص91.

[2] - Abdelkader DJEGHLOUL, **Huit études sur l'Algérie**, Entreprise N°1 du livre, Alger, 1986, p 94.

بحجة قانون الأهالي[1] code de l'indigénat الذي جاء مع مطلع عام 1881 لأنه يعتبر الجزائريين غير متساوين مع الفرنسيين في الحقوق[2].

هذا الاستثناء جاء ليحرم العمال الجزائريين من الإنخراط وسط النقابات الفرنسية التي بدأت تتأسس منذ عام 1890، ففي قسنطينة تأسست نقابة plâtriers و نقابة forgerons-charrons و غيرها، و كان عدد العاملين الجزائريين قد بلغ سنة 1894 بالإدارة فقط حوالي 12.000 موظفا معظمهم مُصنفون في أسفل السلم الإداري[3]، و رغم ذلك إلا أن العمال الجزائريين واصلوا محاولات الانخراط إلى أن تأسست الكونفدرالية العامة للشغل Confédération générale du travail عام 1895 بمدينة ليموج الفرنسية، و التي استطاعت أن تضم تحت لوائها عدة تنظيمات نقابية كانت مشتتة و بدون مرجعية أو إطار تنظيمي عام تعمل به.

لقد وُجِدت النقابات الفرنسية في الجزائر حتى بلغ عددها سنة 1914 حوالي 81 نقابة تضم حوالي 9500 منخرطا[4]، و ما ميز تلك الفترة هو أن الصناعة كانت لا تزال هشة و ضعيفة مقارنة بما كانت تستثمره فرنسا من

[1] - Abdelmadjid Azzi, **le mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'indépendance**, éditions Alger-livres, Alger, 2012, p28.

[2]- قانون الإندجينا "الأهالي" كان عبارة عن مجموعة من النصوص التي وضعت بقصد مسح الهوية الجزائرية و استعباد الشعب في مقابل حصول الأجانب الأوروبيين الآخرين على الجنسية الفرنسية، فالشعب الجزائري نزل إلى منزلة الحيوانات المستغلة les bêtes exploitables و أصبح محروما من أبسط حقوقه سواء على المستوى السياسي، الإقتصادي و حتى الإجتماعي... بل حتى من حق التعبير و التجمع.

[3]- عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص663.

[4] -René Gallissot, **le Maghreb de traverse**, éditions Bouchène, Paris, 2000, p 87.

عتادٍ و عَمَالةٍ في مجال الزراعة، بحيث ذُكر في بعض الدراسات التاريخية أن حوالي نصف أرباب العمل الفرنسيين كانوا يشتغلون لوحدهم و بدون عمال، بل و أن بعض المؤسسات الصناعية كانت توظف ما معدله 30 عاملا فقط مقابل كل مؤسسة[1]، النقص الواضح في اليد العاملة ربما مرده حسب بعض الدراسات التاريخية إلى الحرب العالمية الأولى "1914- 1918" التي كبدت فرنسا خسائر كبيرة أهمها على المستويين المادي و البشري، بحيث فاقت المليون و الثمانمائة ألف جندي يمثلون عنصر الشباب الذي يعتبر دعامةً هامةً للبناء، و هو ما جعل فرنسا تتأثر على الصعيد الإقتصادي حين عانت نقصا واضحا في اليد العاملة، مما دفعها لجلب اليد العاملة من مستعمراتها لتعويض ذلك النقص.

و مع مطلع القرن العشرين عرفت الجزائر تغيرا واضحا في طريقة تعاطيها مع القضية الإستعمارية، لأن مقاوماتها الشعبية لم تعد تجدي نفعا في ظل عدم توازن القوى بين الطرفين، فالطرف الفرنسي منظم تنظيما مُحْكَمًا يستجيب لمختلف التطورات التي قد تحصل على الصعيدين السياسي و العسكري إذا قارناه بالطرف الجزائري الذي لا يستجيب لأبسط متطلبات التنظيم، و هو ما دفع بالوعي السياسي الجزائري لأن يستمد قوته من إيجاد الأرضية الملائمة التي تسمح بنشأة التيارات السياسية و الوطنية حتى يستجيب لمتطلبات الحياة النضالية.

---

[1] -Nora Benallègue-Chaouia, **Algérie, mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954**, OPU, Alger, 2005, p36.

- **التفاف الزعماء الوطنيين حول العمال الجزائريين:**

لقد عانى المجتمع الجزائري من ويلات الإستعمار التي جعلت رقعة المجاعة تتسع عبر غالبية الولايات، فكيف لعامل بسيط يتقاضى بين فرنك واحد و خمس فرنكات مقابل 12 ساعة عمل أن لا يتعرض للمجاعة حين يكون ثمن قنطار القمح يساوي 250 فرنكا[1]، تلك الظروف وحدها ساهمت في توحيد الشباب الجزائريين سواء منهم العامل أو البطال للبحث عن سُبل لتغيير تلك الأوضاع و باستعمال مختلف الطرق و الآليات و منها العمل النقابي بالنسبة للعمال الجزائريين حتى تتكيف أجورهم مع أحوالهم الاجتماعية الصعبة.

لقد كانت هذه الفترة ذات أهمية بالغة في تاريخ الجزائر لأنها مثلت بداية ارتفاع نسبة هجرة الجزائريين نحو فرنسا طلبا للعمل و لتغيير أوضاعهم الإجتماعية، بحيث إرتفع العدد إلى حوالي 80 ألف بعدما كان عدد مهاجري كل شمال إفريقيا لا يتعدى الأربع أو الخمس آلاف فرد في سنة 1912، ثم لينتقل إلى حوالي 32 ألف مهاجرٍ سنة 1923[2]، و مهما إختلفت القراءات في عوامل الهجرة في تلك الفترة إلا أن هناك اتفاق كبير أن تلك الهجرة كانت بسبب عاملين مهمين هما:

---

[1]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص671.

[2]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، دار هومه، الجزائر، 2013، ص18.

1- حاجة فرنسا إليهم لترميم نفسها بسبب الحرب العالمية التي جنت إليها بدمارٍ مسها في كل الجوانب.

2- الحالة المزرية التي أصبح يعيشها الجزائري نتيجة اغتصاب أرضه و ندرة الإمكانيات المادية لإعالة أسرته، و هو ما أشار إليه الدكتور **محمد السويدي** بأن هجرة الجزائريين إلى فرنسا يمكن أن يطلق عليها "هجرة جوع" و ليس كما يدعي بعض الكتاب الفرنسيين أنها نتيجة عوامل حضارية تأثر بها السكان[1].

لقد كان للزعماء الوطنيين "الشمال إفريقيين" دور كبير في توحيد العمال تحت راية واحدة "راية النضال"، فظهرت بعض التيارات الوطنية التي تبحث عن المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق و التي التف حولها العمال نظرا لأهدافها، و قد مثلت تلك التنظيمات الوطنية إن صح القول بداية التحول الصحي نحو اليقظة النضالية.

لقد استطاع بعض المؤخرين حصر هذه الحركات و التنظيمات التي شكلت كما أشرنا سابقا منعطفا تاريخيا هاما من عمر الدولة الجزائرية الحديثة، و لعل أبرزهم الباحث *عثمان سعدي* الذي استطاع في مؤلفه الذي تم تناوله سابقا من تبيان أهم تلك الحركات و دورها اتجاه القضية الوطنية، و ذلك من خلال[2]:

---

[1]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص65.

[2]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص667-676.

- **منظمة الشبان الجزائريين**: و هي منظمة شبانية أسسها الشباب الذين كانوا يعانون من التمييز و الاضطهاد نتيجة عدم المساواة بينهم و بين الأوروبيين مع مطلع القرن العشرين، و قد استطاعت هذه الأخيرة أن تقوم بعدة مظاهرات من أجل إصلاح أحوال الشباب في البلاد و دفع الحكومة الفرنسية لمساواتهم بالفرنسيين في التوظيف، و هي نفس المطالب تقريبا التي كانت تنادي بها الطبقة العاملة الجزائرية في تلك الفترة.
- **حركة الأمير خالد "1919–1925"**: و التي قادها حفيد الأمير عبد القادر فأثرت بشكل كبير على العمال الشمال إفريقيين الموجودين بفرنسا، بحيث هدف منها هو نصرة الشعوب المغاربية المضطهدة و على رأسها الجزائر من وحشية المستعمر، و قد ارتكز الأمير خالد على تجنيد العمال الشمال إفريقيين في قضيته التي أقلقت المستعمرَ و بعضَ المثقفين الجزائريين الإندماجيين، فوصفته فرنسا بالمشوش الخطير و الناطق باسم الوطنية الإسلامية.

لقد اتسمت خطابات الأمير خالد بالطابع الثوري لأنه قد نادى إلى ضرورة القيام بثورة عمالية لتغيير الأوضاع العامة في البلد، خاصة و أنه كانت هناك عدة نماذج ناجحة استطاع من خلالها العمال و الشعب الجائع من قلبِ موازين الحكم في عدة دول كروسيا مثلا عام 1917، و قد كان أَمَلُ الأمير خالد في تحرير الجزائر هو الفلاح الذي بَقِيَ محافظا على هويته الوطنية من خلال بقاءه في الريف، و ذلك بسبب مظاهر الإستلاب الثقافي التي انتشرت

بقوة في المدن نتيجة نماذج الحياة mode de vie التي جاء بها الفرنسيون و إستهوت الشباب بكثرة.

لقد أُعْتُبِرَ الأمير خالد أباً للحركة الوطنية، لكن فشلَ حراكِه بسببِ نفيه إلى الجزائر أَسَّسَ لمخاوفَ لدى عمال شمال إفريقيا المغتربين في المهجر، مما دفعهم للبحث عن بدائل أكثر تنظيما لشؤونهم و قضاياهم، لكن بعد خروجه و رجوعه لفرنسا أُستقبِلَ بحفاوةٍ من طرف المغتربين الشمال إفريقيين، و بعد أن اتصل بعبد القادر بن الحاج علي و بمصالي الحاج و الشيوعيين قام بإلقاء محاضرةٍ ناجحة يوم 12 جويلية 1924، لتُتْبَعَ بأخرى يوم 19 من نفس الشهر و السنة لتؤسس تلك الظروف لميلاد نجم شمال إفريقيا الذي سيكون فيه الأمير خالد رئيسا شرفيا.

في المقابل، فقد ساهمت سياسة التجنيد الإجباري التي سنتها فرنسا على الجزائريين سنة 1912 من احتكاك الجزائريين بشعوب أخرى، فتفتحوا على ثقافات عالمية أطرت فيما بعد توجهاتهم الفكرية و السياسية، و قد استثمر الحزب الشيوعي الفرنسي في الحركة العمالية الوطنية و حاول ضمها إلى صفه لتقوية بُنْيَتِهِ النضالية، لكن استثماره هذا جعله يلقى عدة انتقادات لعل أبرزها الذي جاءه من عند **تروتسكي** أين انتقد دوره و موقفه من القضية التحررية، كما انتقده أيضا **الطاهر بودنغة**[1] سنة 1922 حين انعقاد المؤتمر الخامس للعالمية الشيوعية في قوله "بأن الثورة الشيوعية ليست وحدها كفيلة

1- الطاهر بودنغة: ممثل الشعبة التونسية للحزب الشيوعي الفرنسي.

بتحرير المستعمرات، و أنه من الضروري أن يتخلى الحزب الشيوعي الفرنسي عن انتهازيته"[1]، و بعد الضغط الكبير على الحزب من طرف العمال المهاجرين الموجودين في فرنسا لم يجد إلا أن يغير من موقفه ليدعم تحرر الشعوب المستعمَرة و منها الجزائر.

في تلك الفترة من الزمن كان العمال الجزائريون ينقسمون إلى جناحين هامين، جناح لا يزال يعاني من التهميش و التضييق بسبب القوانين المسلطة عليه و يمثل مجموع العمال الموجودين في الجزائر، و جناح ثاني مكون من العمال الجزائريين المهاجرين و الذين سيكون لهم دور كبير فيما بعد اتجاه القضية الوطنية.

- **الفيدرالية الشيوعية الجزائرية**: لقد مثلت الكونفدرالية العامة للعمل منعرجا حاسما و هاما في تاريخ النضال النقابي الفرنسي، فقد كانت وليدة الإيديولوجية الاشتراكية المعارضة للوجود الرأسمالي، و قد تأثرت بالثورة البلشفية التي قامت بها الجماهير العمالية استجابةً لأفكار **ماركس** و تحت قيادة **فلاديمير لينين** و **ليون تروتسكي**، و التي كان من نتائجها قيام الاتحاد السوفييتي الاشتراكي، مما جعل الكونفدرالية العامة للعمل تسعى لجمع مختلف القوى العمالية إليها و توسيع قواعدها عبر مختلف الدول الأوروبية حتى تُعْطيَ لنفسها صبغة العالمية، و قد كان أمام العمال القادمين من المستعمرات فرصة كبيرة للإنضمام إليها.

[1]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 674.

انعكس ذلك سلبا على الكونفدرالية التي أصبحت تعاني من انقسام في داخلها بين مؤيدين للثورة و حق الشعوب في التحرر و بين مؤيدين للإصلاحات[1]، فمؤيدو الكونفدرالية العامة للشغل تمسكوا و إلتزموا بالخط الإصلاحي الداعي للإبتعاد عن المجال السياسي و الإهتمام بالمجال الإجتماعي للعمال، لكن مؤيدو الثورة و رغم أقليتهم قاموا سنة 1921 بتأسيس La Confédération générale du travail unitaire (CGTU)، و رغم صغر حجم هذه الكونفدرالية إلا أنها كانت أكثرَ نشاطاً وسط العمال، و كانت تدعم الحركات التحررية و تؤيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال[2]، مما جعل فئةً كبيرة من العمال الجزائريين تتكون في أحضان هذه النقابة و من بينهم أحمد غرمول[3]، أين ستساهم فيما بعد تيارات سياسية مختلفة و على رأسها حزب نجم شمال إفريقيا في رص صفوف العمال الجزائريين من خلال دعوتهم للانخراط في هذه الكونفدرالية، لأنها تُعتبرُ نقابةً ثورية معارضة قامت على التصور الماركسي المبني على الصراع، و قد كانت تجمع بين المطالب المهنية و الإجتماعية و بين المطالب الثورية التي ترفض الهيمنة الكولونيالية[4].

---

[1] - Abdelmadjid Azzi, ibid, p 29.

[2]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره، ص.ص 19-20.

[3]- أحمد غرمول: ولد في 1910/11/21، تقلد عدة مناصب نقابية أهمها أمينا عاما في نقابة الكونفدرالية العامة الموحدة للعمل عام 1930، ثم منخرطا في الحزب الشيوعي الجزائري إلى غاية 1945، ثم أمين عام لنقابة traminots، ثم مسؤولا في لجنة التنسيق للنقابات المتحدة بالجزائر و مسؤولا في اتحاد النقل التابع للكونفدرالية العامة للعمل، ثم عضوا قياديا في الاتحاد العام للنقابات الجزائرية 1954، و كان له الفضل في نقل العديد من المناضلين للاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلى أن ألقي عليه القبض عام 1956 و استشهد عام 1958.

[4] - René Mouriaux, **le syndicalisme en France**, PUF, Paris, 1992, p31.

لقد كان للمؤتمر الثاني الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي Parti communiste français بليون Lyon الفرنسية بين 20 و 24 جانفي 1924[1] الأثر البالغ على العمل النقابي لدى المهاجرين الجزائريين، لأن الحزب تقدم بتقرير يتناول فيه القضية الاستعمارية و خطر تواجد العمال العرب المهاجرين مع البروليتاريا الفرنسية، فأدى ذلك إلى توتر و انقسام بين العمال جعل الشيوعيين يسارعون إلى تنظيم العمال الشمال إفريقيين وسطها لمنع النقابات الرأسمالية من استغلالهم لصالحها.

لقد تميزت بداية سنة 1924 أنها بداية العمل النقابي الرسمي إن صح القول عند اليد العاملة الجزائرية الموجودة في المهجر، و قد قام في تلك الفترة بعض الشيوعيين الجزائريين من أمثال محمد بن الأكحل و الحاج علي عبد القادر[2] الذي سيكون له دورٌ بارز فيما بعد في تأسيس نجم شمال إفريقيا.

- **حزب نجم شمال إفريقيا:** إن العلاقة التي تربط النسقين السياسي بالنقابي هي علاقة تستطيع أن تكون تكاملية و أكثر مرونة حين تكون المبادئ مشتركة، و هو ما لوحظ مع حزب نجم شمال إفريقيا الذي مزج بين النضالين السياسي و النقابي لأن العناصر التي يستمد منها قوته كانت من طبقة العمال الشمال إفريقين الموجودين بالمهجر بسبب ظروف بلدانهم الصعبة، فحاولت هذه الطبقة أن تناضل من أجل هدفين بارزين هما:

---

[1]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره، ص.ص 18-19.

[2]- عبد العزيز بوتفليقة، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 135.

- أن يصبح العمال المهاجرون منبرا في الخارج يُعَرِّفُونَ بوضعية بلدانهم المُستعمَرَة.
- و أيضا من أجل تحسين ظروفهم المهنية و المادية.

لقد تأسس هذا الحزب يوم الأحد 20 جوان 1926 بفرنسا عن طريق جمعية عامة ضمت جمعيات مسلمة جزائرية، تونسية و مغربية[1]، و قد أوكلت مهمة رئاسة الحزب لمصالي الحاج نظرا للكاريزما التي كان يتمتع بها، فاستطاع الحزب بعد ذلك أن يصبح مدرسة حقيقية للعمال الجزائريين الذين كانوا موجودين بفرنسا و المنخرطون فيه، و الذين انتقل عددهم من 3000 سنة 1927 إلى 4000 سنة 1929[2]، بحيث ساهم النجم في تلقينهم أولى مبادئ الكفاح السياسي و النضال المطلبي، كما ساهم في بلورة وعيهم النقابي من خلال تلقينهم أساسيات الخطاب التحرري.

لقد كان لنجم شمال إفريقيا برنامجٌ يشمل القضايا السياسية المتعلقة بالسيادة و الاستقلال و المطالب الاجتماعية المعبرة عن طموحات العمال الجزائريين و حقوقهم المهنية[3]، لقد استمد العامل الجزائري الموجود بالمهجر مرجعيته الفكرية من خطابات نجم شمال إفريقيا، هذا الحزب الذي يصفُ

---

[1] - Agéron Charles-Robert, "La naissance de l'Etoile Nord-Africaine", **L'ETOILE NORD-AFRICAINE et le Mouvement National Algérien**, Actes du colloque tenu au centre culturel algérien de Paris, Edition ANEP, Alger, 2000, p.p 83-84.

[2]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص677.

[3]- قنانش محمد، **النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946-1956**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012، ص20.

رئيسةُ وضعيةَ العمالِ الحزينة أنهم و بسبب عدم رضاهم عن وضعيتهم كثيرا ما كانوا يخرجون للشارع للاحتجاج، فكانوا يموتون على قارعة الطريق، فيقول مصالي في مذكراته أن زوجته كانت تقول له "*إن حياة العمال و الإضرابات و المظاهرات و لجان الإسعاف و توزيع الحساء في الأنهج و التجمعات و هجومات الشرطة القاتلة كلها أحزان وُلدْتُ في وسطها مع أهلي و عشنا فيها إلى الآن*[1]".

في المقابل، كانت هناك إزدواجية في التثاقف إن صح المعنى، شريحة من الجزائريين كانت تتلقى ثقافتها من الدول المسلمة العربية و التي سيكون لهم صوت في المحافل الرسمية، و ذلك من خلال احتكاكهم بإخوانهم المسلمين في جامع الزيتونة و القرويين و الأزهر، سيطلق عليهم فيما بعد اسم "المحافظون"، بحيث سيهتمون بإصلاح الأوضاع الاجتماعية و الدينية في البلد، و سيدعون إلى الانضواء تحت مظلة الجامعة الإسلامية، مطالبين بإلغاء قانون الأندجينا و التجنس و التجنيد الإجباري و الرجوع إلى القضاء الإسلامي[2]، و شريحة أخرى تحصلت على الرعاية التربوية و الثقافية داخل المؤسسات الرسمية الفرنسية، بحيث سمح لها ذلك فيما بعد من اكتساب الثقافة الغربية التي ستمنحهم طرقا في التفكير أكثر عقلانية، و كان يطلق عليهم اسم "النخبة" نظرا لأن نظرة حياتهم كانت قائمة على أساس الفكر الغربي في العيش و الثقافة و طريقة العمل.

---

[1]- عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة،2002، ص234.

لقد كانت هذه النخبة تبحث عن دمج الجزائر بفرنسا[1] دمجاً من خلال الحقوق لا عن طريق التجنيس، و قد استطاعت هذه الأخيرة بحكم ثقافتها و قربها من الإدارة الفرنسية من تقلد مسؤولية النضال السياسي و الفكري الذي استعملت فيه وسائل أكثر فعالية كالنوادي و الجمعيات و الجرائد ...

لقد تميز الخطاب النضالي في تلك الفترة بين خطاب إصلاحي يهدف لإصلاح أحوال الشعب من خلال دخوله غمار الانتخابات البلدية و حتى البرلمانية تتزعمه "النخبة"، و خطاب تتزعمه حافظة التراث العربي الإسلامي و حراس الهوية كما يسميهم أبو القاسم سعد الله[2]، و لقد تميز النضال السياسي للحركة الوطنية بمرحلتين هامتين، مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية أين كانت جل المطالب تهدف إلى إرجاع الحقوق لأصحابها الجزائريين، و مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي ستتوحد فيها المطالب حول الاستقلال.

لقد كان لإنعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 07 جوان 1936 و بحضور عدة تيارات فكرية وطنية من بينهم الشيخ **أحمد بن باديس** في قاعة سينما الماجستيك في الجزائر العاصمة[3] أهميةً كبيرة تتعلق بالأبعاد الوطنية، أين كان المطلب الأساسي المتعلق بالقضية العمالية هو تحسين أحوالهم و توزيع الأراضي على البطالين منهم، و قد وافق حزب نجم شمال إفريقيا على مختلف المطالب التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية، كما أيَّد كل المقترحات

[1]- صالح فركوس، مرجع سبق ذكره، ص 237.
[2]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص663.
[3]- صالح فركوس، مرجع سبق ذكره ، ص241.

التي تتعلق بدين الأمة و ثقافتها و هويتها لكنه رفض رفضا تاما تبعية الجزائر لفرنسا.

تُعتبر سنة 1936 منعرجا حاسما في تاريخ الحركة النقابية في الجزائر، لسببين رئيسيين هما[1]:

-تمكُّنْ مختلف التيارات و الأحزاب اليسارية من اشتراكيين و شيوعيين و نقابيي الكونفدراليتين من النجاح في انتخابات 26 أفريل و 03 ماي 1936، و التي ستسمح لهم كجبهة شعبية من الحكم في فرنسا إلى غاية أفريل 1938.

- ستتوحد المركزيتين النقابتين (CGT و CGTU) فيما بينهما، و يصبح النضال مشتركا لخدمة العمال.

- **تكتُّل العمال الجزائريين في النقابات الفرنسية:**

لقد ساهمت التجارب السابقة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى في جعل العامل الجزائري واعيا بدوره اتجاه وطنه و بخطر الاستعمار على بلده، و أمام تلك الظروف الصعبة أصبح لزاما على العمال زيادة التكتل وسط التنظيمات النقابية الفرنسية "الموجودة" لإيجاد الغطاء القانوني و التنظيمي الذي سيسمح لهم من النضال المطلبي بعيدا عن كل محاولات التهميش و التضييق التي طالتهم، و قد رحبت كثيرا الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T و

1- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره، ص24.

الكونفدرالية العامة للعمل الموحد C.G.T.U بإنضمام العمال الجزائريين إليهما.

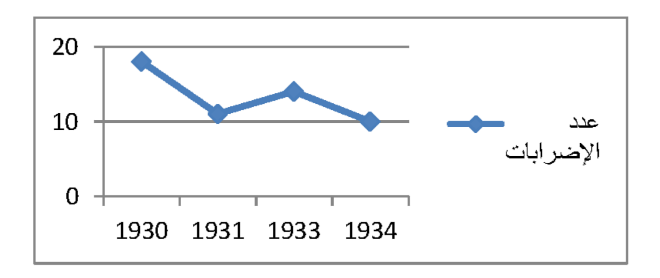
فالنقابات الفرنسية التي كانت تنشط في الجزائر كانت قد بلغت سنة 1920 حوالي 133 نقابة موزعة كالآتي: 53 بالجزائر و 25 بقسنطينة و 55 بوهران، و هو ما أعطى فرصة كبيرة لتوجه العمال الجزائريين نحو هذه النقابات و مباشرة النضال المطلبي داخلها بحيث قدر عدد المنخرطين الجزائريين في هذه النقابة مع سنة 1923 بحوالي 7000 نقابيا[1] ، و قد كان لنضال العمال الجزائريين داخلها الأثر الواضح منذ سنة 1920 حين شارك العمال الجزائريين بقوة في المسيرات العمالية التي دعت إليها الكونفدرالية العامة للعمل الموحد، و أيضا في التجمعات المخلدة لاحتفالات أول ماي من تلك السنة.

لقد عرفت الفترة ما بين سنوات 1920و 1936 حراكا نقابيا كبيرا تُرْجِم على شكل إضرابات و إحتجاجات قوية قام بها العمال بسبب الإصلاحات السياسية التي سمحت للجزائريين ليس فقط بالانضمام للنقابات الفرنسية بل حتى بإدارتها، و لم تقتصر تلك الإصلاحات على عمال الإدارة و المؤسسات الصناعية و التجارية فقط بل مست حتى الفلاحين في مزارعهم.

---

[1]- قنانش محمد، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، السنة الجامعية 2006-2007، ص48.

الشكل (01) : يمثل عدد الإضرابات التي دعت إليها الكونفدرالية العامة للشغل من 1930 إلى 1934[1]:



لقد كانت تلك الفرصة السياسية بمثابة الإنطلاقة التي استغلها الجميع خاصة الفلاحين منهم ليعبروا عن رفضهم في أن يكونوا مجرد رق serfs modernesعلى مستوى المزارع و المنشآت الفلاحية، فقام الفلاحون الجزائريون بمظاهرة كبيرة في منطقة Jemmapes عزابة "حاليا" لرفض سياسات المستعمر الاستغلالية، لكن سرعان ما قوبلت تلك المظاهرة بالقمع، و زُجَّ في السجن بسكرتيرها رابح بوعلاق إلى أن توفي عام 1938[2].

لقد تميزت سنة 1936 بظهور نقابات خاصة بالمزارعين رغم أنه لم يُعرَف عددها أو عددُ المنخرطين فها بالضبط، كما قَدَّرَت الإحصائيات أن عددَ العمال الجزائريين المنخرطين في الكونفدرالية العامة للشغل يمثلون حوالي

---

[1] - Benallègue Chaouia Nora, op.cit, p 144.

[2] - Abdelmadjid Azzi, op.cit, p30.

40 % من مجموع المنخرطين الذين تراوح عددهم من 73000 ألف منخرط سنة 1936 إلى 120 ألف منخرطا عام 1937[1].

لقد بدأ المستعمر يدرك بأن العمال تجاوزوا الثقافة النقابية المطلبية بفعل انتماءاتهم السياسية لنجم شمال إفريقيا الداعي للتحرر، و هو الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية تسارع إلى حله، أو ربما كما ادعى مصالي الحاج أن سبب حل النجم بمقتضى مرسوم استعماري مؤرخ في 26 جانفي 1937[2] هو أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يستعمل الأكاذيب للتخلص من كل من يقف أمامه.

و بين كل هذا، فالطبقة العاملة الجزائرية لم تتخلى عن عملها السياسي السري إلى أن أسست بتاريخ 11 مارس 1937 و تحت قيادة زعيمها مصالي الحاج حزبا لها سمي باسم الشعب الجزائري (PPA)، أين باشر الحزب الجديد أعماله على الهياكل التي عمل عليها سابقا في ظل حزب نجم شمال إفريقيا، معطيا بذلك للحركة الوطنية طابعا ثوريا رغم الظروف التي حتمت على أن تكون نشاطاته سرية خوفا من متابعات الأجهزة الأمنية الإستعمارية.

لقد سمح ظهور الحزب للعمال بالإلتفاف حوله من أجل المطالبة باستقلال الوطن، و قد نجح الحزب بعد أشهرٍ قليلة من تأسيسه من تنظيم أول إضراب عام له بتاريخ 20 نوفمبر1937 احتجاجا على القمع، و الذي لقي استجابةً من طرف العمال وصلت إلى حدود 100% في بوفاريك و 70% في

---

[1] - Benallègue Chaouia Nora, op.cit, p 196.

[2]- صالح فركوس، مرجع سبق ذكره ، ص245.

العاصمة رغم تدخل الشرطة لتوقيفه[1]، و رغم هذه الأحداث إلا أن الحراك العمالي الجزائري في تلك الفترة كان لا يزال نقابيا تحت راية الكونفدراليتين CGT و CGTU بحكم تضامنهما مع القضية الوطنية، و سياسيا تحت راية حزب الشعب الجزائري و توصيات جمعية العلماء المسلمين إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية.

لقد تغيرت الأحداث قليلا في تلك الفترة بسبب المستجدات في الساحة السياسية التي تمخض عنها حكم الجبهة الشعبية في فرنسا، بحيث تم الاتحاد ما بين الكونفدراليتين "الكونفدرالية العامة للشغل CGT "و "الكونفدرالية العامة للعمل الموحد CGTU"[2]، لتصبح مطالب الكونفدراليتين موحدة، و هو ما جعل الكونفدرالية العامة للشغل تتراجع عن نيتها في تأسيس نقابة جزائرية مستقلة، و ذاك نظرا لتحالف شيوعِيي الكونفدرالية العامة للعمل الموحد CGTU سابقا مع الاشتراكيين في الجبهة الشعبية على حساب مطالب استقلال الجزائر[3].

رغم تلك الظروف إلا أن العمال الجزائريين استطاعوا تحقيق عدة مكتسبات لم يكن في السابق الحصول عليها بالأمر السهل، فقد استفادوا من 40 ساعة عمل أسبوعيا، كما تمكن عمال القطاع الفلاحي من تشكيل فدرالية مستقلة بهم تتكلم بلسان حالهم و تعبر عن انشغالاتهم، و قد أشارت

---

[1]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 705.

[2] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p30.

[3]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره ، ص25.

الباحثة Juliette Bessis بأن الفترة السياسية التي تمكنت فيها الجبهة الشعبية من الحكم قد ساعدت على ظهور و تطور نقابة عمال المناجم، فقط بقيت نقابة عمال القطاع الزراعي غير مُفَعَّلَة بسبب المعارضة الشديدة من طرف الكولون[1].

في المقابل قام النقابيون المنتسبون لحزب الشعب الجزائري بموجة من النشاطات أجبرت فرنسا مرغمةً على اعتقال قادة الحزب و على رأسهم مصالي الحاج بأحكام قضائية صدرت في حقهم بتاريخ 1938/11/14، و إثر ذلك قام العمال رفقة جميع الوطنيين بعدة احتجاجات ضد تلك الأحكام و أُقِيمَت تظاهرة احتجاجية تجمَّعَ فيها 3000 عامل شمال إفريقي و فرنسي و وجهوا تحية إلى مصالي و علال الفاسي و بورقيبة في معتقلاتهم[2]، لتبين هذه الحركة الاحتجاجية تماسكَ العمالِ المغاربة فيما بينهم خاصة حين يتعلق الأمر بالقضايا التحررية.

لقد استطاعت تلك المرحلة أن تبين أن العمال الجزائريين و رغم الترحيب الذي وجدوه في ظل النقابات الاشتراكية الفرنسية إلا أنهم في واقع الأمر كانوا لا يزالون مواطنين من الدرجة الثانية، خاصة حين يتعلق الأمر بمطلب استقلال الجزائر لأن لا أحد منهم كان يرغب في استقلالها، و من هنا نستطيع القول أن العمل النقابي الوطني المرحب به في تلك الفترة كان فقط ما

---

[1] - Juliette Bessis, **Maghreb la traversé du siècle**, édition Harmatan, Paris, 1997, p207.

[2]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 705-706.

يتعلق بالنضال لتحسين أحوال العمال المادية و الإجتماعية، أي كان نضالا مهنيا و ليس ثوريا، لكن و رغم محدودية ذلك الدور إلا أنه سيعرف أشكالا أخرى من الاضطهاد بسبب انتهاء العلاقة التي ربطت السياسي بالنقابي نتيجة انتهاء فترة حكم الجبهة الشعبية التي كانت تدعم مختلف نشاطات العمال النقابية، و التي ستمهد لهم الطريق أمام امتحانات أصعب يختبر من خلالها النقابيون الجزائريون مدى صلابتهم خاصة في الفترة التي تأتي بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد سعت بعض الأطراف ممثلة في الحزب الشيوعي الجزائري و الكونفدرالية العامة للشغل و الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO[1] لتعبئة العمال لنصرة القضية الفرنسية في فترة الحرب العالمية الثانية "1939-1945"، و التي أثرت كثيرا على مستقبل الدول الأوروبية في ظل ظهور قطبين هامين هما أمريكا و الاتحاد السوفيتي، و هو ما جعل بريطانيا و فرنسا تفقدان تلك الهيمنة التي اكتسباها سابقا، تلك الظروف ساهمت كثيرا في تغير أنظمة الحكم في العديد من دول أوروبا خاصة الوسطى و الشرقية منها، بحيث نتج عن ذلك تحصل العديد من المستعمرات القديمة على استقلالها لتطفوا على السطح و تتطور الديمقراطيات الشعبية المطالبة بالتحرر من الاستعمار.

دفعت تلك الظروف بعض الأطراف الجزائرية و نظرا لما تكتسبه من حنكة سياسية إلى البحث عن توحيد الشعب تحت مظلة سياسية أكثر مرونة و طموحا، فقام **فرحات عباس** و بتأييد من الشيخ **البشير الإبراهيمي**

1- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

بتأسيس حركة أحباب البيان و الحرية يوم 14 مارس 1944، و قد قُدِّرَ عدد المنخرطين فيها بنصف المليون جاءوا من أتباع جمعية العلماء المسلمين و حزب الشعب الجزائري المنحل، لأن مصالي الحاج أمرهم بالانخراط فيها مع بقاء حزب الشعب يعمل في هياكله في السرية [1].

لقد قدَّمت الحركة فرصةً كبيرة للعمال للإنخراط فيها، و قامت رفقة حزب الشعب الجزائري بالتعبير عن رفضهم لمختلف الإكراهات الفرنسية بتنظيمهم لمظاهرات 08 ماي 1945، و التي شارك فيها العمال الجزائريون بقوة لأنها تزامنت مع مناسبة 01 ماي 1945 "عيد العمال"، و ذلك بهدف إبلا غ السلطة الفرنسية بمطلب الاستقلال التام، بحيث انطلق العمال و بقوة عبر شوارع كل من العاصمة، وهران، سطيف، البليدة و عدة ولايات أخرى ضامين صوتهم مع أصوات كل فئات الشعب الجزائري و هم حاملين للرايات الوطنية و لشعارات كتبت عليها "Libérez Messali", "Libérez les détenus" , "Indépendance" [2].

لقد كانت تلك المظاهرات فرصة عبَّرَ من خلالها العمال المتظاهرون عن فرحتهم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، و عن طموحهم في التحرر من فرنسا التي وعدتهم بالإستقلال، لكن تلك المظاهرات السلمية انتهت بإستشهاد 45 ألف مواطن أعزل منهم فئة كبيرة من العمال الأوفياء لقضيتهم

---

[1]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 716-717.

[2] -Kamel BOUCHAMA, **Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884-1962**, édition el Maarifa, Alger, 2016, p67.

الوطنية حسب إحصائيات قدمها حزب الشعب الجزائري، فساهمت تلك الأحداث في توضيح فكرة أن ما أُخِذَ بالقوة لا يرجعُ إلا بها، و هنا ستعطي تلك الواقعة نفسا جديدة للعمل النقابي كأسلوب نضال لنصرة القضية الوطنية.

عالميا، اهتم العمال بتشكيل تنظيمات نقابية ذات طابع دولي، أين لم تعد لا الحدود الجغرافية و لا القوانين حاجزا أمام ما بات يُعرف بحماية الطبقة العاملة، هذا الفضاء بات محل صراعٍ للهيمنة على القوى العمالية، بين تيارين نقابيين يمثل أحدهما الإيديولوجية الاشتراكية و الآخر الإيديولوجية الرأسمالية، أين استطاعت الأحزاب الاشتراكية من بسط هيمنتها على مختلف الساحات النضالية العمالية كواجهةٍ للفكر الشيوعي العالمي، و قد أعطت التجربة الروسية التي قام بها العمال تحت راية ثورة أكتوبر نفسا جديدة سمحت للنقابات بتشكيل اتحادات عمالية.

و عليه، فقد ساهمت المؤسسات الفرنسية التي كانت منتشرة فوق التراب الجزائري في منح فرصة أمام العمال الجزائريين للتعرف عن قرب على النقابة و دورها في دعم العامل بالغطاء القانوني أثناء مطالبته بتحسين ظروفه المادية و الإجتماعية، تلك الفرصة جعلت العامل الجزائري ينشط داخل النقابات العمالية الفرنسية ليتجاوز فيما بعد قضاياه المهنية و يناضلَ من أجل كرامته و حريته المسلوبة قهرا من الطرف المستعمر.

هذا التصور الجديد الذي توجه نحوه النقابي الجزائري جعل السياسي الوطني يستثمر فيه لنصرة القضية الوطنية، خاصة و أن العمال الشمال إفريقيين بصفة عامة و الجزائريين بصفة خاصة كانوا يضطلعون بأنشطة سياسية خاصة في حزب نجم شمال إفريقيا، و هو الأمر الذي مكنهم من التعرف على أُسُسِ النضال و سمح لهم فيما بعد من نقل تجربتهم إلى بلدانهم.

و في ظل التطورات التي شهدتها الساحة العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي أشعلت فتيل الإحتجاجات في الجزائر، دفع ثمن ذلك الآلاف من الجزائريين في عدة ولايات من الوطن، فأصبح العامل الجزائري يدرك أن السبيل الوحيد للتحرر من قيود المستعمر هو النضال الجدي و المستمر، و الإستثمار في النقابات العالمية لتدويل القضية الوطنية في المحافل الدولية لكسب تأييد القوى العمالية العالمية، و بطبع الحال فالأمر لم يكن بتلك البساطة لأن فرنسا عملت بمختلف وسائلها خاصة القمعية منها لإحباط أي محاولة لإنسلاخ النقابي الجزائري عن النقابات الفرنسية.

الفرق بين الحراك العمالي الذي جاء مع بداية القرن العشرين و ميَّز الدول الغربية عن دول شمال إفريقيا، هو أن الأول كان نتيجة مظاهر التصنيع التي جاءت بها الثورة الصناعية، و التي دفعت العمال إلى الشارع لتغيير أوضاعهم الإجتماعية و المهنية، بينما الثاني كان نتيجة المعاناة من ويلات الإستعمار لتخليص العمال من آثار الإستغلال و التشتت، و ذلك عن طريق تشكيل تنظيمات عمالية ذات طابع سياسي و اجتماعي للحد من التسلط الإستعماري ذا الطابع الرأسمالي.

- **بداية التوجه نحو تأسيس النقابات الوطنية:**

اجتماعيا، فمع بداية المرحلة الممتدة من 1945 إلى غاية 1956لم تكن أحوال العمال جيدة نتيجةَ تدهورِ المعيشة في البلد، فقد كانت المجاعة قد ألقت بضلالها على كل المجتمع الجزائري و لم تترك أمامهم سوى خيار الإضراب للتعبير عن غضبهم اتجاه حالتهم الاقتصادية الصعبة، كما رفض الفلاحون الموسميون الجزائريون العمل في مزارع الكولون[1]، أما على الصعيد النقابي فكانت الكونفدرالية العامة للشغل دوما ما تسارع لإمتصاص هذا الغضب الذي بدأ يدل على وعي العمال الجزائريين من خلال إستعمالهم لآليات العمل النقابي بدل الفوضى.

عالميا، لقد ساهمت التغيرات التي شهدها العالم نتيجة الحرب الباردة و سياسة القمع و التقتيل التي انتهجتها فرنسا في الثامن من ماي عام 1945 في التعجيل بالانقسام بين العمال الاشتراكيين و الشيوعيين، و هنا سنشير إلى أن الشيوعيين كان لهم تمثيل إداري كبير يفوق الاشتراكيين، مما جعلهم يحصدون غالبية الأصوات في المؤتمر الذي انعقد بين 08 و 12 أفريل 1946 بحوالي80% مقابل 20% لدى الاشتراكيين [2]، و هو ما جعل الاشتراكيين يُسَيِّرُونَ 09 فيدرالياتٍ من مجموعِ 40 فيدرالية، و البقية أصبحت تحت حكم الشيوعيين الذين أصبحوا بحكم تفوُّقِهِم يبحثون عن الاستقلال عن المركزية الأم.

---

[1]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 721.

[2] - Nora Benallègue, op, cit p-p 270.271 . أنظر أيضا محمود آيت مدور ص 55

ولَّدت تلك الظروف حالة شقاق مهدت لعملية تجزئة الكونفدرالية إلى جناحين، كما ساهمت وضعية المتفرج التي كثيرا ما قام بها الشيوعيون و الاشتراكيون الجزائريون في المسائل التي تتعلق بالقضية التحررية في جعل السياسي الوطني يتجه نحو صفوف العمال لتعزيز آلياته النضالية، و ذلك لمعرفته بالدور الكبير الذي تلعبه التنظيمات العمالية.

لقد أشار الباحث محمود *آيت مدور* في دراسته[1] التي تناولت المسألة النقابية الوطنية بأن النقابي الجزائري قد وجد نفسه في وسط ظروف عالمية تحيط به من كل جانب، فقد أدت الإختلافات التي كثيرا ما ميزت العلاقات بين الشيوعيين و الإشتراكيين حول قضية المستعمرات إلى التعجيل بإنقسام السيجيتي CGT، هذا الإنقسام الذي كرسته المركزية النقابية الأمريكية و بعض أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة وكالة المخابرات المركزية CIA في إطار صراع الحرب الباردة، كما أكد أيضا بأن تأسيس نقابة القوة العمالية في الجزائر لم يكن سهلا نظرا للقواعد النضالية التي سيطرت عليها السيجيتي، إلا أنه في عام 1948 أعلنت القوة العمالية عن إنشاء 80 نقابة مجتمعة في 12 اتحاد محليا مكنتها من أن تصبح نقابة خاصة بالإطارات، فدخول العمال البسطاء فيها كان لا يزال صعبا مما جعلها غير قادرة على بسط سيطرتها على غالبية القطاعات، لتحتل بذلك آخر مرتبة من بين كل النقابات الناشطة و بنسبة تمثيلية قدرت بـ 2.83 %.

---

[1]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره، ص.ص65-68.

و لعل ما ساهم في تدني مرتبتها هي الطريقة التي كانت تشتغل بها فوق أرض الوطن، فهي كانت تؤمن بضرورة أن تكون الجزائرُ فرنسيةً كحلٍّ يساعد في القضاء على مختلف المشاكل الناجمة عن الإستعمار، و هذا الموقف المطالب بالإندماج لم يعطي الرغبة للجزائريين في التوجه للنضال داخل هذه النقابة، رغم أنه لا يجب أن ننكر بأنها كانت تطالب بتحقيق بعض المطالب التي تهم العمال كثيرا خاصة الموجودين في القطاع الفلاحي، فحاولت تحديد أجر شهري أدنى مضمون "SMIG" للفلاحين مثل ما هو الحال في فرنسا، بل تجاوزت ذلك حين طالبت بضرورة استفادة عائلات الفلاحين من المنح العائلية.

لقد زاد وعي العمال الجزائريين كثيرا وسط النقابات الفرنسية، فإضرابات نهاية عام 1947 التي دامت 13 يوما و إضرابات شهري سبتمبر و أكتوبر من عام 1948 كانتا كفيلتين لتلقينهم أبجديات النضال المطلبي، فهذه الإضرابات مست قطاعات حساسة جدا كالمناجم و الأرصفة و الموانئ، و التي انتهت بالنسبة للعمال الزراعيين بزيادات في الأجور تجاوزت 30% [1]، فأعلنت تلك المرحلة عن وعي و قدرة النقابيين الجزائريين على التجاوب مع النقابيين الفرنسيين و النضال جنبا لجنب معهم لتحقيق المطالب المختلفة.

1- خلوفي بغداد، **الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة السانية، وهران 1، 2014-2015، ص 59.

لقد أدى انقسام الحركة العمالية العالمية (**الإتحاد العالمي لنقابات العمل**) "بسبب الإعتقاد بأن النقابات العمالية لا يجب أن تكون خاضعة للحكومات" إلى انسحاب الإتحاد العام للنقابات البريطانية و الإتحاد الأمريكي لنقابات العمل، فتأسست الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة CISL عام 1949 بالعاصمة البلجيكية بروكسل، و التي كانت تبحث عن قاعدة عمالية حتى داخل المستعمرات لحشد قواها النقابية من أجل وقف المد الشيوعي، كما لا ننسى إفرازات الحرب الباردة التي دارت بين الثنائية القطبية، و التي جعلت القوى العمالية تتوجه نحو إثبات وجودها لتتكيف مع المرحلة الجديدة التي أثرت على دول العالم الثالث خاصة منها المستعمَرَة.

هذه المتغيرات دفعت بالحركة العمالية الجزائرية و رغم ما لاقته من ترحيب وسط النقابات الفرنسية للتوجه نحو رَكْبِ العولمة التحررية الإستقلالية مطالبةً بالإستقلال التام عن الهيمنة الرأسمالية الإستعمارية الفرنسية، ليضاف إلى متغير الوعي النقابي الجزائري الذي إزداد نضجا متغير ثاني و هو الشعور الوطني التحرري، و هو ما دفع بالإدارة الفرنسية لتوجه مختلف مؤسساتها نحو عرقلة النشاط النقابي الوطني و ضرب الحركة النقابية لجعلها دوما تحت الوصاية الفرنسية.

و من بين الوسائل التي استعملتها فرنسا التضييقُ على القادة النقابيين و الزجُّ بهم في السجون، و لعل من أبرز الرجال النقابيين الذين عانوا من تلك السياسة النقابي **عيسات إيدير** الذي وضع فيه العمال الجزائريون كل ثقتهم ليكون قائدهم النقابي و مدافعا عن قضاياهم، بحيث ساهم إلى حد كبير في

الكشف عن التلاعبات التي كانت تقوم بها النقابات الفرنسية إتجاه العمال الجزائريين بالسكوت عن ظروفهم الصعبة و عدم التكلم عن مطالبهم، فقام بفضح تلك التجاوزات من خلال الكشف عن واقع الطبقة العاملة الجزائرية في القطاعات الفرنسية، خاصة في قضايا تدني الأجور و ظروف العمل الصعبة، و قد أبرز للجميع بأن مشاكل الجزائريين ليست هي نفسها مشاكل الفرنسيين، و بالتالي لا يمكن حلها ضمن نفس الإطار.

لقد بدأ عيسات إيدير يزعج الفرنسيين فحاولوا إبعاده عن منصبه القيادي، بل تطور الأمرُ حين أقتيد رفقة عشرة عمال جزائريين من نفس المصنع إلى مركز الشرطة و بقي في سجن الشرطة السياسية طيلة أسبوع ثم أطلق سراحه، لقد كانت تلك الحادثة مجرد محاولة من طرف الإدارة الفرنسية لتخويف العمال الجزائريين حتى تتمكن من السيطرة عليهم، و قد تحقق لفرنسا ذلك و لو مؤقتا حين تحولت شريحةُ العمال الجزائريين إلى أداةٍ ذليلةٍ مساهمةٍ في زيادةِ و تطور التراكم الرأسمالي الكولونيالي، إلا أن تلك الممارسات لم تنجح في تخويف القادة النقابيين المكلفون بالشؤون الإجتماعية، الذين كانوا وراء شن بعض الإحتجاجات للتعبير عن رفضهم لتلك السياسات، و التي كانت دوما تقابل بالصمود أمام القمع البوليسي المدفوع من قبل الإدارة الفرنسية[1].

تلك الأحداث جعلت القادة النقابيين يفهمون بأنهم وحدهم من يدفعون ثمن نضالهم النقابي دون زملائهم الفرنسيين الموجودين معهم في

[1]- قنانش محمد، **النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946-1956**، مرجع سبق ذكره، ص.ص245- 247.

الكونفدرالية العامة للشغل، فتأكد الإعتقاد بأن ما يخدم مصالح العمال الجزائريين هي التنظيمات النقابية الجزائرية.

لقد أصبحت حتمية التوجه نحو الاستقلال النقابي عن فرنسا خطوةً أساسية لا رجعة عنها، و تلك الرغبة كان من المفروض أن يجسدها حزب نجم شمال إفريقيا سابقا، لأنه كانت في أجندته نيةَ تشكيل نقابات مستقلة وطنية و كان **مفدي زكريا** صاحب الفكرة[1]، لكن تخوف النجم على العمال الجزائريين من الإجراءات التي قد ينتهجها الكولون من طرد و تضييق على العمال النقابيين جعل هذا المشروع يتأخر، لكن في المقابل كانت هناك تعليمات للعمال المناضلين الذين يعملون في القطاعات الفرنسية بأن ينخرطوا في النقابات اليسارية [2].

لقد اهتمت الطبقة السياسية الوطنية بالعمل النقابي، خاصة و أن المنبر النقابي وسيلةٌ تمكن السياسي من التشهير بجرائم المستعمر في المحافل الدولية، فشهدت القطاعات الوطنية المستقلة عن الإدارة الفرنسية كالقطاع الحرفي و التجاري إنشاء النقابات الأولى للتجار المسلمين بين 1943 و 1945[3]، لتُتْبَعَ بمحاولات أخرى مع مطلع سنة 1947 لإنشاء نقابات على مستوى المخابز و المطاعم، و التي ستكون تحت قيادة النقابي **ريحاني صادق**[4] لأنه كان صاحب

---

1 - Nora Benallègue, op,cit pp 298-299 أنظر أيضا محمود آيت مدور ص81.

2- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 736.

3- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره ، ص80.

4- ريحاني صادق ولد عام 1913، منخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، رئيس نقابة الجزارين و الخبازين المسلمين لولاية الجزائر عام 1951.

فكرة إنشاء هذه النقابة، و هو الأمر الذي سيمهد فيما بعد و تقريبا في نفس تلك الفترة الزمنية لظهور نقابات أخرى جزائرية تخص التجار، الحرفيين، البقالين Les épiciers ، الخضارين و الحلاقين.

في عام 1947 كان هناك تخوف كبير من اندلاع حرب عالمية ثالثة نتيجة تدهور العلاقات بين المعسكرين في إطار صراع الحرب الباردة، بحيث أدت سياسة التحالف و التكتل المنتهجة من طرف الدول الكبرى إلى جر المستعمرات معها و منها الجزائر، أثرت تلك الظروف على النضال النقابي في فرنسا خاصة عندما تبنى الحزب الشيوعي الفرنسي سياسة أجبرت السيجيتي C.G.T على أن تغير من لغتها و تركز أكثر على المطالب السياسية كرد فعل منها على العداء المنتهج ضدها من الإدارة الفرنسية، فأصبحت فيما بعد حاضنةً لفكرٍ نقابيٍ جديد وسط النقابيين الفرنسيين، أسلوب يعتمد على لغة الإضرابات كوسيلة لتحقيق المطالب.

أما على مستوى الجزائر فالمشهد النقابي لم يصل إلى ذلك الحد نظرا لكون السيجيتي سارعت إلى استبدال النقابيين الفرنسيين بالمنخرطين الجزائريين خوفا من التصعيد في إستعمال آليات الإحتجاج و الإضراب التي عرفت انتشارا في فرنسا، و قد مهدت تلك الحالة للجزأرة الواسعة لإطاراتها النقابية، تلك الظروف ساهمت في خلق خيارات عديدة أمام العمال الجزائريين، و منها:

- إما الإنخراط في كونفدرالية القوة العمالية لعلها تحمل تصورات جديدة لصالح القضية الجزائرية.
- أو الإستثمار في الأزمة الداخلية التي تعاني منها C.G.T من أجل السعي وراء المناصب القيادية.
- أو الإشتغال على إنتاج تنظيمات نقابية وطنية مستقلة تحمل هموم الطبقة العاملة الجزائرية.

نستطيع القول أن خيار بقاء العمال الجزائريين في السيجيتي هو الخيار الذي فَرَضَ نفسه خاصة لدى العمال الصناعيين، و قد استفاد العمال الصناعيون في تلك الفترة من امتيازات عديدة، إذ يقول في هذا الشأن أحد أبرز الإطارات النقابية Roger ASCENSI[1] : "أعتبر أن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر في بداية 1950 بمثابة انتصار عظيم، لأنه مس مجموع البروليتاريا الجزائرية بإستثناء عمال القطاع الفلاحي[2]"، و ذلك لأن المجال الفلاحي كان العمال فيه موسميون، كما أضاف روجر أسونسي بأن كل ما تم تحقيقه من مطالب لدى العمال الجزائريين كان نتيجة نضالهم النقابي.

رغم كل ذلك إلا أن فكرة تأسيس نقابة وطنية كانت لا تزال مشروعا قائما بذاته، و لعل مجيء حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت بمثابة

[1] - ASCENSI Roger est un ouvrier métallurgiste à Alger à partir de 1945, syndicaliste en CGT et communiste, en 1950 devenu secrétaire général des métaux de la région CGT d'Alger, après 1956 il est resté à l'UGSA-CGT face à l'UGTA.

[2]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره ، ص63.

امتداد لنجم شمال إفريقيا قد مهد لذلك، و التي ستجعل من السياسي الجزائري يبحث في كيفية الإستثمار في الطبقة العاملة الجزائرية التي ساهمت في إنتاج الرَّيْع الاستعماري نتيجة معاناتها من الإستغلال، خاصة و أن الحركة كانت تبحث عن الرغبة الملحة في الإستقلال التي التزمت بها أولا الهجرة الجزائرية في فرنسا ثم البرجوازية الصغيرة في المدن الكبيرة و من بعدها البروليتاريا الرثة في المدن و العامة في الأرياف[1].

لقد كان الخيار الهرمي الذي تبنته السلطة الفرنسية لوحده كفيلا في زيادة اتساع الهوة بين مستوياته، بحيث أصبح عامة الشعب الجزائري موجودا في القاعدة بينما الحكومة الفرنسية أخذت لنفسها مكانا في القمة، و هذا الأمر كان نتاج مجموعة من القواعد التشريعية الغير قانونية التي أَضْفَتْ على تلك الممارسات الغير أخلاقية الجانب الرسمي، لتظهر على سطح الحياة الإجتماعية مجموعة من الظواهر السلبية كالتمايز، التفاوت الإجتماعيين و اللاعدالة الإجتماعية التي مست كل المجالات بما فيها مجال دفع الأجور، و التي جعلت شريحة العمال الجزائريين تتأثر بدرجة أكبر عن غيرها نتيجة الإستبداد و الإستعباد و الظلم المسلط يوميا عليها في محيط العمل.

لقد تحولت أراضي الجزائر الخصبة إلى ممول هام لإقتصاد فرنسا، فأصبحت اليد عاملة المسلمة مقدرة حسب الإحصائيات الفرنسية لعام 1948 بحوالي 22938 عاملا في قطاع المناجم و التسطيح، و 116305 عاملا

---

[1]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص11.

في قطاع الصناعات التحويلية و حوالي 104224 عاملا مسلما في قطاع النقل و الشحن اليدوي[1]، و نظرا لسياسيات التشغيل المبنية على العنصرية فما كان على العمال الجزائريين سوى الإحتجاج لرفض تلك الممارسات، فتجمع حوالي 500 عاملٍ من عمال الشحن و التفريغ لميناء وهران تحت إشراف السيجيتي يوم 22 نوفمبر 1950 أمام دار الشعب بوهران للتنديد بأوضاعهم المهنية الصعبة، أين تمت الاستجابة لبعض المطالب المتعلقة بالأجور في اجتماعٍ ضمَّ ممثليهم بالأمين الوطني لنقابة عمال الموانئ، كما احتج أيضا عمال المناجم تحت قيادة السيجيتي في بني صاف و سيدي الصافي التابعتين لعمالة وهران، أين تم الاستجابة لبعض المطالب المتعلقة بالأجور.

جدول رقم (01): يوضح درجة استجابة السلطة للنقابات العمالية بين سنتي 1948 و 1950[2]:

نوع العمل	عمال السطح (jour)		عمال الأنفاق (Fond)	
	أفريل 1948	أفريل 1950	أفريل 1948	أفريل 1950
اليدوي المؤهل	41.50 فرنك فرنسي	50.00 فرنك فرنسي	45.70 فرنك فرنسي	55.04 فرنك فرنسي
اليدوي العادي	40.00 فرنك فرنسي	48.20 فرنك فرنسي	44.00 فرنك فرنسي	48.40 فرنك فرنسي

المصدر: قنانش محمد، النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946-1956.

[1] -Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien 1919-1951**, S.N.E.D. t2, Alger, 1980, p 741.

[2] - قنانش محمد، **النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946-1956**، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

لم تكن السياسات الفرنسية لترتقي بالعمل النقابي إلى الدرجة التي يطمح بها العامل الجزائري لأنها كانت مبنية على المراوغة بالاستجابة الجزئية لبعض المطالب دون غيرها، خاصة عندما يُستعمل الإضراب كوسيلةٍ للضغط على أصحاب القرار، و العامل الجزائري لم يتوانى بدوره في التعبير عن رفضه للممارسات الاستبدادية لكن من خلال استعماله للمرجعية النقابية، كما أنه و نظرا لوجود حراك سياسي وطني فقد تم استغلال تلك الوضعية السيئة التي كان يعيشها في تحويلها لقضية وطنية، أين سيلعب الحزب الشيوعي الجزائري الذي تربى في أحضان نظيره الفرنسي دورا هاما في القضية.

- **تأطير النقابي الوطني من طرف السياسي:**

موازاة مع ما كان يعيشه النقابي الجزائري داخل النقابات الفرنسية فقد لعبت الطبقة السياسية الوطنية دورا بارزا في تلك الفترة خاصة حين التفت حول العمال لتوجيههم لدعم القضية و الضغط على فرنسا في الداخل و الخارج، و سنرى كيف تعامل النقابي مع زميله السياسي ممثلا في مؤسساته الحزبية التي تغيرت مُسمياتها بسبب الظروف العامة التي فرضها المستعمر لتحطيم مسعى النضال و الإستقلال داخل الوطن و خارجه.

لقد كان مواقف الحزب الشيوعي الجزائري هو نفس موقف الحزب الشيوعي الفرنسي، و بسبب العداء الذي مارسته الحكومة الفرنسية ضد الحزب الشيوعي الفرنسي أصبحت المطالب المادية و الاجتماعية مندمجة مع المطالب السياسية للحزب، كما لم تعد السيجيتي تدعم أو تشجع رفع المردود

و الإنتاج[1]، و هو ما جعل الحزب الشيوعي الجزائري لا يتماهى مع تطلعات الشعب الجزائري الذي كان يريد الاستقلال التام عن فرنسا، بحيث أدى هذا الإهمال الناجم من الحزب إلى أن يخسر انتخابات 1946 ليتفطن و يغير من لهجته مستعملا مصطلحات جديدة كالحرية، معبرا بذلك عن معاناة الشعب الجزائري بما فيهم الطبقة العاملة، و هناك من يعتقد أن ذلك ليس سوى تكتيك سياسي يهدف إلى جمع الأصوات الانتخابية و إعادة الإعتبار للحزب بعد فقدان الجماهير ثقتها فيه[2].

فالحزب لم يتغافل عن سياسات الاستغلال التي كانت تنتهجها الحكومات الفرنسية إتجاه العمال و التي انتهت بإصداره لبيان يؤكد فيه أن العمال أصبح بإمكانهم التجمع داخل نقاباتهم و في منظماتهم الديمقراطية التي حُظِرَ نشاطها في عهد فيشي[3]، كما توجه خطابه أيضا للعمال يطالبهم في نفس البيان بأن يؤسسوا اتحادا ديمقراطيا يجمع العمال و الشباب الذين لهم آفاق مستقبلية، كما طالب الدولة الفرنسية بأن تقوم بتطبيق نفس القوانين الإجتماعية على العمال الجزائريين خاصة ما تعلق منها بتحسين أجور عمال القطاع الصناعي، و تجسيد قوانين المساواة بين الشعبين، و المطالبة باستفادة الفلاحين من الأراضي الزراعية حتى تتحسن أحوالهم المادية و الاقتصادية، فتتوفر بذلك فرص العمل حتى يستفيد منها جميع البطالين و تساهم في تحسين

[1]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره ، ص61.

[2]- قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**، أطروحة دكتوراه منشورة في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011،ص148.

[3]- نفس المرجع، ص145.

حياتهم الاجتماعية، كما اهتم أيضا بمطلب زيادة أجور العمال و توفير السكن لهم.

فالسياسي الجزائري في تلك الفترة و مهما كانت الإيديولوجية التي تحركه إلا أن توجهه نحو احتضان المطالب العمالية من أجل الدفاع عنها هو في حد ذاته تكتيك سياسي لدعم حزبه بالقوى العمالية، و مهما كانت الخلفية التي يُبنى عليها هذا التكتيك ديمقراطيةً كانت أو ثورية... إلا أن السعي وراء القوى العمالية لإحتوائها و تسخيرها لقضيته يوضح مكانة العمال و قدرتهم كقوة على التغيير، و من بين التنظيمات التي سارعت أيضا إلى تبني المطالب العمالية نجد أيضا حركة انتصار الحريات الديمقراطية "1947-1950".

هذه الحركة لم يكن ظهورها عاديا لأنها جاءت في نوفمبر 1946 على أنقاض نجم شمال إفريقيا الذي ورثت عنه قاعدة نضالية حقيقية مكنتها من أن ترتقي لأكبر حزب جماهيري عرفته البلد، فاتبعت المبادئ الرافضة للاستعمار التي كانت تسير على خطاها الحركة الوطنية، و قد التف العمال بقوة حول هذه الحركة كونهم تعلموا منها أن مبدأ الكفاح من أجل الكرامة يمر قبل الكفاح من أجل المكاسب الاجتماعية و الاقتصادية، أي بمعنى أن القضية الوطنية أكبر من القضايا الفردية مهما كان شكلها، و أنه يجب العمل على استقلال البلد قبل العمل على إشباع الحاجات الاجتماعية و المادية، و هو الخطاب الذي كانت القاعدة العمالية الأكثر تعرضا للظلم و القهر و اللامساواة بحاجة إلى سماعه، كما سعت الحركة إلى توعية العمال اتجاه المسألة الوطنية، و قد سمح لها إطارها التنظيمي أن تضع عبر هياكلها الجديدة لجنة

مركزية تفرعت عنها لجنة سميت بلجنة الشؤون النقابية و الاجتماعية[1]،و التي لها اتصال مباشر بالولاية ثم الدائرة ثم القسمة ثم الخلية، بحيث كانت في مارس من سنة 1952 تحت مسؤولية **عيسات إيدير**[2] ، أما على مستوى القسمة فقد كان هناك مسؤول عن الشؤون النقابية يعمل على استقبال الممثلين النقابيين و توجيههم كما يعمل على إعداد تقارير شهرية عن مختلف النشاطات النقابية التي جرت في منطقته.

لقد بدأت الحركة في العمل الميداني من خلال رص صفوف العمال ابتداء بقيامها بفتح مدرسة لتكوين الإطارات النقابية مقرها بمدرسة الراشد بمدينة الجزائر في شهر ديسمبر 1953، ثم تأسيسها للخلية كقاعدة أساسية تستطيع من خلالها الاتصال بجموع العمال عبر أي منطقة أو دائرة في الوطن قصد تحقيق أهداف و غايات محددة، و قد تم إحصاء حوالي أربعين خلية في سنة 1954[3].

و في رأينا هناك عوامل اجتمعت فيما بينها لتساهم في تطور العمل النقابي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و التي من بينها:

---

[1]- عثمان سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص.ص728-729.

[2]- عيسات إيدير من مواليد 17 فيفري 1915 بالقبائل الكبرى، كان مناضلا داخل الكونفدرالية العامة للشغل CGT ثم مسؤولا عن اللجنة النقابية التي أسستها حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، ثم انخرط في جبهة التحرير الوطني، كما كان عضوا مؤسسا للإتحاد العام للعمال الجزائريين و منسقه، و بعد أن ألقت فرنسا عليه القبض سجنته و وعذبته حتى مات في السجن العسكري في العاصمة بتاريخ 26 جويلية 1956، و أعلنت فرنسا أنه مات منتحرا.

[3]- خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

1- أنه كانت توجد إرادة سياسية حقيقية في البلد، فالقادة السياسيون قاموا بتبني البرنامج البروليتاري الذي كان محل نضال من طرف العمال أنفسهم، و هو ما جعل النشاط السياسي الوطني يُعرَفُ بدعمه لقضايا العمال منذ نشأة الأحزاب الوطنية و تعاقبها على الساحة السياسية من جهة، و من جهة أخرى بحكم علاقتهم بالعمال سواء في داخل الوطن أو خارجه و الذي مكنهم من إثراء رصيد العمال النضالي، و يرجع الفضل هنا إلى السياسي الذي كان يعمل تحت كل من حزب الشعب الجزائري (Parti Communiste Algérien) PCA ، ثم نجم شمال إفريقيا ENA (Étoile nord-africaine)، ثم يليه les AML (Amis du manifeste pour la liberté)، و تأتي فيما بعد حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD (Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques).

لقد ساهمت كذلك بعض الاتحادات الشبانية و الطلابية في بلورة الوعي النضالي التحرري، بحيث لعبت الكشافة الإسلامية الجزائرية SMA (Scouts Musulmans Algériens)، و جمعية طلبة شمال إفريقيا l'AEMAN (Association des Étudiants de l'Afrique du Nord)، و أيضا اتحاد الشباب الديمقراطي الجزائري l'UJDA (Union de la Jeunesse Démocratique Algérienne) دورا هاما حين اجتمعت على فكرة واحدة و هي عدم الإعتراف بالمستعمر الفرنسي و لا بمؤسساته، و أنه لا يجب إنتظار جهات أخرى لإنقاذ البلد بقدر ما يجب العمل و النضال من أجل حرية

الجزائر و إستقلالها، بل أن هذه الإتحادات ساهمت في توجيه العمال و تكوينهم تكوينا يخدم القضية الوطنية.

2- حراك اليمين الفرنسي عبر الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسحيين CFTC التي كانت تضم في صفوفها أغلبية أوروبية من العمال الموظفين في الإدارات و البنوك و مصالح الوظيف العمومي، و هو الذي أدى إلى مساندة اليسار الفرنسي ممثلا في "الحزب الشيوعي الفرنسي" و "الكونفدرالية العامة للشغل" للعمال الجزائريين و محاولة استقطابهم إليها للحد من نشاط اليمين الفرنسي، بحيث ساهمت هذه المساندة في إعطاء فرصة أكبر للعمال الجزائريين للدخول في التنظيمات النقابية الفرنسية التي ستقوم بإنتاج فئة نقابية حقيقية ستصبح بمثابة دعامة صلبة للنضال النقابي ذا الطابع السياسي التحرري، كون أن نقابة السيجيتي كانت بمثابة المدرسة التي تَكَوَّنَ فيها العمال الجزائريون ليتعلموا جيدا أساليب النضال العمالي[1].

3- العامل الثالث و المهم و هو ظهور إطارات نقابية وطنية ترعرعت في رحم النقابات الفرنسية فنالت منها الخبرة و التجربة التي ستؤهلها مستقبلا لبداية نضالها النقابي لخدمة القضية الوطنية، خاصة و أن بعض هذه الإطارات قد سمحت لهم فترة حكم الجبهة الشعبية اليسارية الفرنسية بين 1936-1938 -كما ذكرناه سابقا- من أن تدخُلَ مبكرا ساحة النضال النقابي المطلبي، و من بين تلك الأوجه النقابية نذكر **عيسات ايدير**، **بن عيسى عطا الله**،

---

[1] - Kamel BOUCHAMA, op cit, p 68.

بوعلام بورويبة، محمد بادسي و غيرهم من الذين ستُرفع أسماءهم بسبب الدور الذي قاموا به في سبيل إعلاء راية العمل النقابي الجزائري.

لقد كان الحزب الشيوعي مسيطرا على النشاط النقابي في الجزائر، و كان يراقب ما يجري وسط الحركة العمالية الوطنية منذ أن ظهرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية و قامت بتأسيس لجنة الشؤون النقابية التي تزعمها عيسات إيدير في شهر مارس 1952، و التي كانت تسعى إلى إغراق نقابة السيجيتي CGT بالنقابيين الجزائريين و دفعهم لتقلد المسؤوليات داخل مختلف النقابات و حثهم للوصول إلى المناصب القيادية.

لم تكن الحركة لتثق في النقابيين الفرنسيين و لا في تنظيماتهم النقابية، مما جعلها تتهم الكونفدرالية العامة للشغل بأنها عنصرية في تعاملها مع المطالب العمالية، لأنها لم تتدخل في فترات الإحتجاجات و الإضرابات حين مارست الشرطة الفرنسية القمع على العمال الجزائريين، و اتهمتها بأنها أصبحت تهتم فقط بالبيانات التي تهدف إلى نشر السلم و الأمن في ما يتعلق بالعلاقة مع أرباب العمل، كما وجهت لها الحركة اتهاما على أساس أنها لا تتعامل بجدية و لا تتضامن نقابيا مع العمال المسلمين[1]، و كأنها كانت تخدم مصالح الإدارة الفرنسية أكثر من مصالح الطبقة العاملة الجزائرية.

---

[1] - Agéron Charles Robert, "Vers un syndicalisme national en Algérie, 1946-1956", **revue d'histoire moderne et contemporaine**, N°36, Juillet-Septembre 1989, pp 460-463.

لقد توجهت حركة انتصار الحريات الديمقراطية نحو تعبئة جميع الأحرار من سياسيين و عمال لتبني ثقافة الإتجاه الإستقلالي، فقامت عبر وسائلها ببث الروح الوطنية فيهم لإسقاط النظام الإستعماري، خاصة و أن سياسة تقسيم المواطنين على أساس عنصري بسبب مطالبتهم بخيار التحرر أصبح بدوره دافعا للتحرر، كما أن الشرطة أصبحت تراقب كل نشاطات و حركات القادة مما خلق توترا و قلقا شديدين جعل شريحة العمال تتمسك بخيار التوجه نحو الإستقلال، فالنقابي الوطني قد اكتسب خبرة كبيرة نظير تعامله مع كل أشكال المتابعات و محاولات التضييق التي انتهجتها الإدارة الفرنسية لإسكات الأصوات المطالبة بالإستقلال و التحرر.

- **نشأة التعددية النقابية في جزائر ما قبل الإستقلال:**

لقد أصبحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تفكر في خلق نقابة وطنية، و قد رأت أن تبحث عن حليف حقيقي يوفر لها الأرضية لتجسيد هذا المشروع، فكانت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة CISL هي الخيار نظرا للدعم الذي قدمته للإتحاد العام التونسي للشغل، فتوجه كل من **عبد الرحمن كيوان** و **أحمد مزغنة** إلى باريس في 22 جوان 1955 لطرح الفكرة على أروينغ براون Irwing Brown القيادي في السيسل CISL، فتمت الموافقة على أن يتم وضع مبلغ مالي تحت تصرف الحركة قدر بـ 30 مليون

فرنك فرنسي لتتمكن من خلق مركزيتها النقابية التي ستعمل تحت لواء الكونفدرالية العامة للنقابات الحرة[1].

على مستوى الدول الشقيقة "تونس و المغرب" فقد اندلعت الحرب من أجل التحرر، و هو ما دفع بالقوة السياسية في تلك الفترة للبحث عن كيفية تجنيد كل طاقات المجتمع بما فيها النقابات لتجنيد العمال من أجل فضح المستعمر في الخارج، و قد كانت نقابة السيجيتي الناشطة في الجزائر تراقب عن قرب خطورة الوضع في الجزائر نتيجة الحراك الذي باتت تقوده بعض الشخصيات السياسية المحسوبة على الحركة الوطنية، و التي كانت تسعى لتأسيس مركزية نقابية جزائرية بعيدة عن وصاية فرنسا.

و بعد أشهر طويلة من عمليات التحسيس التي قام بها القادة السياسيون وسط العمال الجزائريين عبر ربوع الوطن، تم الإجماع على استغلال تاريخ بداية جوان 1954 لعقد المؤتمر الخامس لنقابات السيجيتي لتأسيس الإتحاد العام للنقابات الجزائرية[2]، و قد سارعت نقابة السيجيتي CGT إلى التكيف مع تلك المرحلة حتى لا تفقد قواعدها النضالية، فاستجابت لمتطلبات تلك المرحلة الحساسة و قامت بتأسيس **الإتحاد العام للنقابات الجزائرية** Union Générale des Syndicats Algériens رغم أنها كانت ترغب

[1]- خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص63.

[2] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p 37.

في تسميتها ب CGTA أي **الكونفدرالية العامة للعمال الجزائريين**[1] ، و ذلك حتى تبقى تابعة لها مضمونا و شكلا، لكن ذلك لم يحدث.

لقد عانت الحركة كثيرا من مشكلة صراع الأجنحة نتيجة الأزمة البربرية لسنة 1949، و التي قسمت البيت إلى جناحين، لكن رغم كل تلك المشاكل إلا أنها و حسب **بوعلام بورويبة** قد تمكنت من إعطاء تعليمات صارمة لمناضليها بالضغط على الحاضرين للعمل وفق المبادئ التي يؤمنون و يدافعون عنها، و أهمها[2]:

- الأخذ بعين الإعتبار المطالب التي تخص الفئات الأكثر حرمانا.
- الجزأرة الواسعة لإطارات المنظمة.
- العمل على موقف واضح إتجاه قضية استقلال الجزائر.
- وضع حد نهائي لتبعية العمال الجزائريين لنقابة السيجيتي الفرنسية.

لقد وضع الإتحاد مقرا له بالنادي المدني بشارع ألفونسو رافي بالعاصمة تحت قيادة الأمين العام **قايدي لخضر**، و الذي كان مستشاره في كل ما يتعلق بالقضايا النقابية هوPierre Fayet، و قد تمكن الإتحاد من إصدار جريدة أسبوعية تسمى "Le travailleur algérien"، لكن برنامجه و إطاره العام هو نفس البرنامج المطلبي و التوجيهي للسيجيتي، لكنه برنامج معدل حسب خصوصيات الوضعية التي تعيشها الجزائر، و هو ما يجعلها دوما تابعة

[1] - Kamel Bouchama, op cit, p 92.

[2]- محمود آيت مدور، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

للكونفدرالية العامة للشغل، و قد وصل عدد المنخرطين المسلمين بالإتحاد العام للنقابات الجزائرية في عام 1955 أربعة و ثلاثون ألف 34.000 منخرطا موزعين حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (02): يمثل توزيع العمال المسلمين على المقاطعات الجغرافية الثلاثة[1]:

المقاطعات الجغرافية	مجموع المنخرطين	المسلمين منهم
قسنطينة	9000	7000
الجزائر	31000	20000
وهران	8000	7000

المصدر : خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962.

لقد استطاعت النقابة الجديدة UGSA من تنظيم نفسها عبر ثلاث اتحادات إقليمية و هي "مقاطعة الجزائر، وهران و قسنطينة"، أين أصبح لكل مقاطعة "إتحاد إقليمي" توجد فيه أمانة عامة و لجنة تنفيذية، لكنها لم تتمكن من تأسيس نفس تلك الإتحادات الإقليمية عبر ولايات أخرى من الوطن كون أن النشاط النقابي فيها كان موجودا بفضل تحمل بعض النشطاء النقابيين مسؤولية العمل النقابي فيها، و قد مثل ولاية سعيدة السيد **عبو أحمد** الذي

---

[1]- خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

كان مناضلا في النقابة و عاملا في السكك الحديدية، بحيث كان مكلفا بنقابة الفلاحة بسعيدة و ضواحيها[1].

و نظرا لإفرازات حرب التحرير التي كانت قد اندلعت فقد بدأ عدد المنخرطين في الإتحاد UGSA في تناقُصٍ تدريجي إلى غاية تجميده نهائيا من طرف السلطات الفرنسية، و قد كان ظهور UGSA بمثابة أول تجربة تُترجِم الوعي النقابي الذي قام بها العمال للتخلص من التبعية الفرنسية.

و بسبب الإختلاف الحاد بين أنصار ميصالي الحاج و أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أعطاها **بن يوسف بن خدة** صلاحيات كبيرة بعدما أُنتُخِبَ أمينًا عاما للحركة، هذه الصلاحيات التي اعتبرها مصالي الحاج ضربةً مُوجهةً له شخصيا[2] جعلته يتحرك ضد اللجنة المركزية التي لم يتفق معها لأن كل طرف كان يعتقد بأنه على صواب، و قد تطورت تلك الأحداث لدرجة تحولها لحرب كلامية و اعتداءات جسدية، و قد سعت بعض الأطراف الوطنية لتهدئة الأوضاع خوفا من الإنقسام لكنها لم تستطع تحقيق ذلك، فأخذ الإنقسام شكله النهائي و تمت القطيعة بينهما[3].

و في نفس الوقت و الظروف كانت اللجنة الثورية للوحدة و العمل تعمل وفق خطوات تنظيمية أسست من خلالها مجموعة الخمسة ثم مجموعة

1- نفس المرجع السابق، ص 89.

2 - Benyoucef Benkheda, **Les origines du 1er novembre 1954**, Dahleb, Alger, 1989, pp 225-226.

3 - ibid, p 237.

الستة و التي أدت في نهايتها لميلاد و نشأة جبهة التحرير الوطني، ثم انطلاق الثورة التحريرية مع الفاتح من شهر نوفمبر من نفس العام، و هو الأمر الذي جعل فرنسا تباشر في حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ 05 نوفمبر 1954 لإفشال مخطط الثورة و تفكيك الوحدة التنظيمية التي كان يستمد منها الشعب الجزائري قوته و أوامره، لكن مصالي الحاج كان مستعدا رفقة قواعده النضالية لذلك بتأسيسهم لحزب جديد سمي بالحركة الوطنية الجزائرية MNA بتاريخ ديسمبر 1954[1]، و ذلك بعد المؤتمر الذي أنعقد بتاريخ 13،14، 15جويلية 1954 في Hornu ببلجيكا[2].

لقد أصبح نشاط مصالي مُنْصَبًا على تبني الثورة لصالحه مستعملا في ذلك كل الوسائل الممكنة بما فيها القوى العمالية، و هو ما جعل حركته تبدوا و كأنها تقوم بنشاطات ضد ما تقوم به جبهة التحرير الوطني، كما توجه مصالي نحو العمال لتأسيس تنظيمه النقابي المستقل في شهر سبتمبر 1954، لكن الظروف التي ميزت المشهد العام في الجزائر نتيجة قيام حرب التحرير التي تزعمتها الأفلان قد أعاقت مخططه[3]، فتطور الصراع بين الطرفين، إذ يؤكد

---

1 - Harbi Mohamed, **FLN, Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962**, ENAL, Alger, 1993, p 145.

2- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة و النشر، ط1، قسنطينة، 1984، ص.ص 195- 196.

3 - Ageron Charles- Robert, **L'histoire de l'Algérie contemporaine**, p.u.f, t2, Paris, 1979, p 462.

محمد حربي بأن ذلك الصراع لم يبق فقط في الجزائر، بل انتقل حتى إلى فرنسا و مس كل المجالات التي يتلاقى فيها هؤلاء الطرفان[1].

في المقابل، فقد شهدت تونس قبل المغرب و الجزائر حراكا نقابيا قاده **فرحات حشاد** على رأس الإتحاد العام التونسي للشغل التابع للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة CISL، بحيث كانت هذه النقابة التونسية السباقة إلى الإنفصال عن النقابات الفرنسية و هو ما جعلها تسعى لنقل تجربتها إلى الجزائر و المغرب محاولةً إنشاء فيدرالية نقابية شمال افريقية مع بداية الخمسينات[2]، كما ساهمت النقابة التونسية في إعطاء تكوين نقابي للعمال الجزائريين في هذا المجال، ثم تأسس بعد ذلك في المغرب الشقيق الإتحاد المغربي للشغل بدعمٍ هو كذلك من الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، أين أصبح منخرطا فيها بصفة رسمية في ماي 1955 معلنا انفصاله عن النقابات الفرنسية نهائيا.

لقد بينت هذه التجارب مدى طموح الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة في الإستثمار في القوى العمالية الشمال إفريقية لزيادة نفوذها، خاصة و أنها جاءت منتقدةً للسياسة الفرنسية المبنية على التضييق على الحريات النقابية، فأصبحت الأرضية جاهزة أمام الجزائر لخوض تجربة نقابية جديدة في أحضان الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة، خاصة و أن نجاح الحراك النقابي التونسي كان الضامن لذلك لولا أن حرب التحرير الوطني كانت في أولى

[1] - Mohamed Harbi, op cit, p 146.

[2]- خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص106.

بداياتها، فهي كانت بحاجة لعناية تنظيمية كبيرة جعلت الإستثمار في الخيار النقابي رهانَ وقتٍ لا غير.

لم تكن فكرة إنشاء الميصاليين لمركزية نقابية بالأمر الجديد لأنهم كانوا سباقين إلى ذلك، و كانت مساعيهم أن يكون الغطاء لمركزيتهم النقابية هو السيسل CISL، فتوجه بعض القادة النقابيون إلى مقر الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL بالعاصمة البلجيكية لإعلامهم بمحاولة إنشاءهم لهذه المركزية النقابية، و هو الأمر الذي لاقى استحسانا من طرفها [1]، و قد تم تحديد يوم 11 فيفري 1956 تاريخا للتأسيس، و يوم 14 فيفري 1956 تاريخا لتقديم اعتمادها الرسمي عبر مصالح بلدية الجزائر[2]، فتقدموا بملف اعتمادها رسميا لمصالح بلدية الجزائر أين كان أمينها العام هو **رمضاني محمد**، كما أعلنت النقابة أنها منظمة نقابية نشاطاتها مهنية و أنها لا تخضع لأي وصاية كانت.

لقد اتفق غالبية المؤرخين بأن تاريخ نشأة اتحاد نقابات العمال الجزائريين USTA بصفة رسمية كان يوم 14 فيفري 1956[3]، مما سمح للإتحاد بأن يوجه ندائه لكل العمال الجزائريين و بمختلف أفكارهم و إيديولوجياتهم بأن يلتحقوا به من أجل أن يناضلوا ديمقراطيا و بدون وساطة أو تبعية لفرنسا، و في إطار واضح الهدف يعمل على ترقية كرامة العمال و تحقيق العدالة

---

[1] - Abdelmadjid Azzi, op.cit, p 41.

[2] - Ageron Charles- Robert, **L'histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p 462.

[3] - Mohamed Harbi, op.cit, p 140. Voir aussi Kamel Bouchama, op.cit, p 122.

الإجتماعية و الحرية النقابية، فكان من أولوياتها إنشاء نقابات عبر كل التجمعات العمالية الجزائرية في الوطن، حتى تستطيع أن تكون قريبة من العامل لتتمكن من الدفاع عنه لدى مختلف المصالح حتى العمومية منها، كما التزمت العمل على تقوية الروابط الإجتماعية بين مختلف المنخرطين الموجودين فيها حتى يكون هناك تضامن و ألفة بينهم.

ظهور هذه النقابة أثَّرَ على قادة حزب جبهة التحرير الوطني، و هنا يقول **قايدي لخضر** بشأن نشأة اتحاد نقابات العمال الجزائريين بأنها أخلطت كل شيء[1]، لذلك سارع قادة الأفلان لإنشاء مركزيتهم النقابية التي ستعطي تعليمات لجميع العمال بالإنخراط فيها، و هو ما سيؤثر كثيرا على نشاط الإيستيا USTA في البلد نتيجة فقدانها لقواعدها النضالية، كما أنها أيضا ستفقد الدعم و المساندة اللتان كانت تلقاهما من الإتحاد العام التونسي للشغل و الإتحاد المغربي للشغل بحكم توجههما للإتحاد العام للعمال الجزائريين، هذه المركزية التابعة لجبهة التحرير الوطني على حد تعبير François Weiss ستسند لها وظيفة تجنيد العمال[2] تحت راية واحدة.

لقد سعت قيادة الأفلان FLN مع مطلع عام 1955 إلى الإتصال بقيادات نقابية وطنية حتى منها من كان يحركها الفكر المصالي بهدف إنشاء مركزية نقابية جزائرية موحدة تقف في وجه الإتحاد العام للنقابات الجزائرية

[1] - Abdelmadjid Azzi, op, cit, p 41.

[2] - François Weiss, **Doctrine et action syndicales en Algérie**, édition cujas, Paris, 1970, p49.

UGSA [1] الذي كانت تقف وراءه السيجيتي، لكن ذلك المشروع لم يلقى نصيبه من النجاح نظرا لإختلاف التوجهات السياسية و الإيديولوجيات بين القادة[2]، و هو ما حدث فعلا إذ لخص **رابح جرمان** كل ذلك حين قال " أننا كنا نتابع عن كثب إنشاء الميصاليين لنقابة الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين، فأخبرنا قادة جبهة التحرير الوطني بذلك، و لم نتردد لحظة رفقة **عبان رمضان** و **بن يوسف بن خدة** في الرد عليهم بإنشاء نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين"[3].

لقد ساهمت هذه المرحلة في رفع وعي الجزائريين حول طرق النضال المختلفة، كما تم إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بإعادة تشكيل الخارطة السياسية خاصة بعد المشهد الحزين الذي ميز الجزائر بعد أحداث الثامن من ماي، أين سارعت فرنسا لتهدئة الشارع بإصدارها لمرسوم العفو بتاريخ 16 مارس 1946 مما نتج عنه مواصلة جمعية العلماء المسلمين لنشاطاتها بقيادة البشير الإبراهيمي من أجل المحافظة على مقومات الشعب الجزائري المتمثلة في الدين و اللغة و الوطن، كما ظهر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري محل حزب أحباب البيان و الحرية تحت قيادة فرحات عباس الذي كان يطالب بالحكم الذاتي في البلد، كما ظهرت أيضا حركة انتصار الحريات الديمقراطية

---

[1]- خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] - Mohamed Harbi, **le FLN, mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962**, éditions Jeune Afrique, 1980, pp 140-141.

[3] -FARES Mohamed, **AISSAT Idir –Documents et témoignages sur le syndicalisme Algérien-**, préface de KADDACHE Mahfoud, ENAP_ENAL Edit Andalouses, Alger, 1991, p 56.

محل حزب الشعب الجزائري و بمطلب الإستقلال التام عن فرنسا، و بقاء الحزب الشيوعي الجزائري PCA تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي لأنه كان لا يؤمن بفكرة الحرب، و هذا ما جعل خيار الإدماج يتقلص لأن غالبية فئات المجتمع أصبحت تؤمن بالثورة كخيار لا بديل عنه، و هنا كان موقع النقابي الجزائري ملازما لخيار السياسي الوطني ألا و هو التوجه نحو خيار الثورة.

فالسياسي كان نشيطا جدا في هذه الفترة إلى درجة أنه أسس لنفسه عدة واجهات نقابية لدعم وجهته و تصوره، و ذلك يعود لإيمانه العميق بالدور الذي تلعبه القوى العمالية خاصة في ظل ما شهده العالم بقطبيه "الإشتراكي و الرأسمالي" الذي لعبت فيه القوى العمالية دورا كبيرا في التأسيس لأنظمة و الإطاحة بأخرى، و هو ما جعل التهافت للإستحواذ على القوى العمالية الوطنية محل أطماع مختلف الزعماء الوطنيين.

لقد لعبت الإدارة الفرنسية دورا كبيرا من أجل التضييق على العمل النقابي لأنه لا يخدم مصالحها، مستعملة كل الوسائل القمعية من متابعات بوليسية و قضائية ضد القادة النقابيين، و هو ما سمح للنقابي الوطني من الدخول في مواجهة مباشرة مع مؤسسات الحكومة الفرنسية لإثبات وجوده بدل تفرغه لعمله المطلبي، و هو ما سيكسبه فيما بعد خبرة في التعامل مع الإدارة البوليسية من أجل فرض الوجود و تحقيق المطالب.

- **النقابة الوطنية و خيار التعددية:**

لقد عرفت الحركة الوطنية عدة انشقاقات و صدامات بين الإخوة السياسيين، بحيث ساهم ذلك التصادم في تطور الحياة السياسية، فنتج عنه المنظمة الخاصة ثم اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني[1] FLN ، التي أخذت على عاتقها قضية تحرير الشعب الجزائري من الاستعمار الفرنسي.

لم تكن قضية الكفاح سهلة لأن فرنسا كانت أكثر قوة بتنظيماتها و جيوشها، مما دفع بالأفلان لتنظيم نفسه على جميع الأصعدة حتى يتماشى و متطلبات تلك المرحلة، فتوجه نحو الإستثمار في القوى العمالية التي كانت ستسيطر عليها نقابة الإيستيا USTA من أجل خلق تنظيم نقابي يستمد أهدافه من أهداف الحزب نفسه، أي على مقاس السياسي و ليس من أجل النضال العمالي المطلبي.

لقد اختارت الطبقة السياسية الوطنية الكفاح المسلح كخيار وحيد يقود إلى استقلال الجزائر، و لنيل الإستقلال لابد من تكاثف جهود جميع الجزائريين و بإختلاف أطيافهم، فكان نداء الفاتح من نوفمبر عام 1954 كفيلا لتنقاد فرنسا إلى التفاوض حتى تُجنِبَ نفسها الخسائر التي قد تمس اقتصادها و تُضعِف جيوشها، فجبهة التحرير الوطني بصفتها القائد الوحيد و الرسمي للثورة المسلحة و الممثل في نفس الوقت الوحيد للشعب الجزائري كانت

---

[1]- محمد العربي الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص56.

قد دعت كافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها رسميا[1]، ليلتحق كل مناضليها و المنخرطين فيها بجبهة التحرير و صفوف النضال، فالخطى التي كان يسير عليها قادة حزب جبهة التحرير الوطني كانت تمثل الإمتداد الطبيعي للحركة الوطنية بدءا من حزب نجم شمال إفريقيا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فالكل بات عليه أن يتجند أمام القضية الوطنية لأن الثورة أصبحت هي السبيل الوحيد لوقف المد الفرنسي فوق أرض الجزائر.

فرنسا كانت تعي جيدا أن شعباً بلا ثقافة هو شعبٌ ميتٌ يسهُلُ التحكم فيه، و لذلك سعت إلى تجهيله، و جبهة التحرير الوطني كانت تحاول أن تمحوا آثار ذلك الجهل فقامت بحملات لتنظيم الناس خاصة في القرى و الأرياف، كما قامت بحملات متواصلة لمحو الأمية و تغيير الذهنيات الجامدة و رفع مستوى الوعي لدى الفلاحين و العمال[2] لأنهم الحلقة المهمة في الثورة، نتيجة قدرتهم على التأثير في الإقتصاد الفرنسي خاصة فئة الفلاحين و المزارعين.

لقد كانت الجبهة ملزمة على خلق تنظيم نقابي يلتقي فيه جميع العمال للحد من التشتت العمالي، فهي تعرف بأن ذلك التشتت لن يخدم المصلحة الوطنية بقدر ما سيضرها و يفكك من الروابط الإجتماعية التي ميزت المجتمع الجزائري، كما سيكون هذا التنظيم صوتا و منبرا لجبهة التحرير الوطني، فقام

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، اتحاد الكتاب العرب، ج2،دمشق، 1999، ص 9.

[2]- نفس المرجع، ص 11.

مناضلو جبهة التحرير الوطني بتكليف **محمد دراربي**[1] بمهمة استدعاء بعض المناضلين النقابيين من أجل تجسيد مشروع إنشاء المركزية النقابية، و قد تم ذلك يوم 17 فيفري 1956 بمنزل النقابي **بوعلام بوروبية**[2]، و قد حضر الإجتماع كل من **عبان رمضان، بن يوسف بن خدة و عيسات إيدير**، أين سيكون الهدف هو جمع كل العمال الجزائريين تحت مظلة المركزية دون سواها، و بعيدا عن المركزيتين النقابيتين الجزائريتين و عن التنظيمات النقابية الفرنسية.

و حسب تصريحات عيسات حسان" الأخ الأصغر لإيدير" فإن عيسات إيدير و منذ خروجه من السجن في شهر مارس أو أفريل من عام 1955 و هو يفكر في إنشاء مركزية نقابية وطنية جزائرية ضد الوضعية النقابية التي تعيشها الجزائر بعد سيطرة الإتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA، و للم شمل العمال خوفا من الإنقسام الذي سيحدث بينهم بسبب الميصاليين[3]، فالميصاليون كانوا أكثر تنظيما على مستوى التراب الفرنسي، و أيضا للم شمل بعض النقابات الوطنية التي أنشأها أصحاب المهن الحرة تحت راية واحدة.

و نظرا لأن الثورة التحريرية كانت في عامها الثاني أسرعت الأفلان لتدارك خطأها معلنة رسميا أنه على كل القوى العمالية المشتتة أن تجتمع و

---

[1]- محمد درارني كان عضوا في الكشافة الإسلامية، ثم موظفا في قطاع البريد و المواصلات الذي سمح له بأن يصبح نقابيا تحت لواء الكونفدرالية العامة للعمل، انضم لصفوف جبهة التحرير الوطني أين كان يقوم بالتنسيق بين عيسات إيدير و بن يوسف بن خدة، و سيساهم في إضراب السبعة أيام التي ستعرفها العاصمة، التحق بالجبل و أستشهد في ساحة المعركة.

[2]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص 85.

[3] - Hassan Idir, **Aissat Idir , sa lutte politique et syndicale pour l'indépendance de l'Algérie**, l'Harmattan, Paris, 2006, p 85.

بقوة سواء في داخل الوطن أو خارجه تحت مظلة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، مبينة بأن القضية قضية وطنية مصيرية و أن الإتحاد منظمة تابعة للأفلان، فالأمر لم يكن سهلا في تلك الظروف على الأفلان في إعادة تجميع العمال تحت رايتها لأن فرنسا كانت تحاول عرقلة تسوية وضعيتهم و عرقلة تسجيل اعتمادهم لدى مصالحها الإدارية، لأن مثل هذه النقابات ذات التوجه الثوري كان صعب جدا على فرنسا التفاوض معها، لأن همها الوحيد هو النضال لتحقيق الإنتصار، لكن و رغم ذلك إلا أن الحكومة الفرنسية تنازلت فيما بعد خوفا من أن يتشكل الجزائريون تحت راية منظمة خاصة.

تم الإتفاق من خلال المؤتمر الأول التأسيسي للمركزية الذي انعقد بطريقة سرية في منزل **بوعلام بورويبة**، إذ يقول هذا الأخير أن **بن يوسف بن خدة** اتصل به عن طريق **محمد دراربي** للتحضير لهذا الإجتماع[1]، و قد حضره كل من **عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، عيسات إيدير، بوعلام بورويبة** و Pierre CHAULET[2]، أين تم الإتفاق على عدة نقاط تنظيمية من بينها[3]:

- تسمية المركزية النقابية بالإتحاد العام للعمال الجزائريين "إ.ع.ع.ج- UGTA".

---

[1] - Kamel Bouchama, op cit, p122.

[2]- بيار شولي: كان طالبا في الطب عام 1956، والديه نقابيان في الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، كانت له علاقة مع الشباب الجزائريين الوطنيين و النشطاء الإستقلاليين، و قدم عدة مساعدات لهم سمحت له بأن يكون في صف القضية الوطنية.

[3]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، مذكرة سبق ذكرها، ص 86.

- وضع قائمة للمناضلين الذين ستُسندُ لهم مهام تجنيد القواعد العمالية.

- الحصول على مبلغ أولي مقدر بواحد مليون فرنك فرنسي من جبهة التحرير الوطني.

- وحدة التنظيم و عدم إزدواجية الإنتماء النقابي و عدم الدخول في أي علاقة مع المركزيتين النقابيتين الجزائريتين USTA و UGSA ، فالأفلان كان يرفض أي نقاش مع تلك المركزيتين بحكم أن الوحدة العمالية تتطلب أن تكون تحت تنظيم قوي[1].

- الإمتناع عن النشاطات السرية و التخلي عن أي مسؤوليات في تنظيمات أخرى.

- التأكيد على أن تأخذ القيادة طابعا جماعيا.

- التأكيد على أن تتولى جبهة التحرير الوطني دعم و وضع أسس المركزية النقابية.

- التأكيد على الموقف المعادي للإستعمار في البيان الرسمي للنقابة و المطالبة بالإستقلال[2].

- تحديد يوم 24 فيفري 1956 تاريخا لعقد الجمعية التأسيسية للمركزية النقابية.

تَبِعَ هذا الإجتماع اجتماعٌ ثاني أياما قليلة قبل 24 فيفري و كان سريا للغاية، بحيث كان الهدف من وراءه هو التأكيد على ضمان نجاح مشروع

[1] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p 42.
[2] - Kamel Bouchama, op cit, p 126.

إنشاء المركزية[1]، و قد كانت الفترة الممتدة بين تأسيس الإيستيا USTA و تأسيس الإيجتيا UGTA حوالي عشرة أيام فقط، و التي سيُسندُ فيها دور كبير و مسؤولية أكبر لأعضاء الأمانة الوطنية لتجسيد مشروع إنشاء المركزية النقابية، فهم من سيقوم بتحضير الأمور القانونية التي ترتبط بالقانون الأساسي و ملف الإعتماد و صياغة البيان النهائي الذي سيتم نشره رسميا للإعلان عن نشأة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، و هم من سيقوم بتجنيد المناضلين الذين سيقومون بمهمة تعبئة العمال عبر كل التجمعات العمالية عبر الوطن، فالمشكل الذي أصبح يعاني منه القادة هو كيف يمكنهم جمع العمال و البطالين حول نقابة الإيجتيا في ظرف قصير[2].

سارع الأعضاء المؤسسون إلى عقد جمعية عامة بتاريخ 24 فيفري 1956 في الجزائر العاصمة، حضرتها العديد من التنظيمات النقابية الوطنية "حوالي 12 نقابة[3]" و مناضلين سابقين في اللجان النقابية التي أسستها حركة انتصار الحريات الديمقراطية للإعلان عن تكتلهم تحت راية الإيجتيا، و في إطار قانون الجمعيات تم وضع ملف تأسيس المركزية النقابية بصفة رسمية على مستوى مصالح بلدية الجزائر[4] و ذلك يوم 26 فيفري 1956، فتأسس بذلك الإتحاد العام للعمال الجزائريين رسميا كتنظيم نقابي مستقل عرفته الجزائر إبان الثورة التحريرية، تنظيم نقابي ثوري على عكس النقابات الكلاسيكية المطلبية

---

[1] - Ibid, pp 126-127.

[2] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p 43.

[3]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص 146.

[4] - Kamel Bouchama, op cit, p 126.

التي طفت على سطح الحياة الإجتماعية في الجزائر، و هذا ما سيؤخر النضال المطلبي إلى ما بعد الإستقلال.

لقد لاحظنا بأن أعضاء الأمانة العامة للإتحاد العام للعمال الجزائريين كلهم كانوا من مدينة الجزائر و بعض المناطق المجاورة لها، لكن ذلك راجع للظروف التي اقتضت في البداية أن تقوم قيادة الأفلان و سريا بتجنيد كل الإطارات النقابية الموجودة على مستوى العاصمة، فتم الإتفاق و بالإجماع على أن تتشكل اللجنة التنفيذية لهذه النقابة من واحد و عشرون (21) عضوا، و هم[1]:

– عيسات إيدير	– عبد القادر	– معيوف حناشي
– بن عيسى عطا الله	عمراني	– حسان بوروية
– بوعلام بوروية	– عمار لميني	– طاهر قايد
– رابح جرمان[2]	– مسعود حدادي	– محمد زيوي
– علي يحي عبد المجيد	– محمد عياش	– علي بوجلال
– محمد مادا	– أحمد زيتوني	– محمد ربيعة
– محمد عاقب	– سليمان رباح	– محمد فليسي
	– محمد أبيب	

[1] -Kamel Bouchama, op cit, pp 127-128.

[2]- اشغل منصب مستشار أسبق لبلدية الجزائر.

أما مهمة تولي الأمانة الوطنية العامة فقد أسندت إلى خمسة أعضاء (05) و هم:

- عيسات إيدير Aissat Idir -أمين عام-
- بن عيسى عطا الله Benaissa Atallah- أمين عام مساعد-
- بوعلام بوروبية Boualem Bourouiba- أمين وطني-
- رابح جرمان Rabah Djermane -أمين وطني-
- علي يحي عبد المجيد Ali Yahia Madjid-أمين وطني-

و يرى الباحث كمال بوشامة في نفس المرجع بأن هناك عضو سادس لم ترد الأفلان أن يظهر اسمه في قائمة الأمناء الوطنيين حتى تجنبه متابعات السلطة الفرنسية ضده، و هو **قايد طاهر** الذي كلفه عبان رمضان بهذا المنصب ليكون مكلفا بشؤون حزب جبهة التحرير الوطني، و قد كان قايد طاهر عضوا هاما في الأفلان و أحدث رعبا كبيرا للسلطة الفرنسية في الجزائر، فقد كان فدائيا و كان من المشاركين في معركة الجزائر La bataille d'Alger، كما تجدر الإشارة إلى أن القادة السياسيين لجبهة التحرير الوطني اختاروا عيسات إيدير على رأس المركزية في منصب أمينها العام نظرا للكاريزما التي كان يتمتع بها، و لأنهم أيضا وضعوا ثقتهم فيه مؤكدين مسبقا على نقطة جد هامة و هي التسيير الجماعي للمركزية خوفا من أن يظهر عندهم مشهد

الزعامة الحزبية الذي اشتهرت به التنظيمات المصالية، رغم أن هناك إدعاءات بأن النقابي **بن عيسى عطا الله** هو المؤسس الحقيقي لهذه المركزية[1].

لقد عرفت الجزائر تعددية نقابية قبل استقلالها و هذا مهم جدا في تاريخها النقابي، إذ أنه و بعد نشأة الإتحاد العام للعمال الجزائريين أصبحت هناك ثلاث مركزيات نقابية مختلفة كل واحدة متخوفة من أن تتمكن الأخرى من السيطرة على القواعد العمالية، و لذلك كان الإتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA سباقا للتعبير عن تخوفه من هذا الإنقسام الذي شهدته الساحة العمالية و الذي سيضعف القاعدة العمالية بدل أن يقويها اتجاه الحالة المؤلمة التي أنتجتها حرب التحرير، فقام بمراسلة المركزيتين النقابيتين الوطنيتين USTA و UGTA برسالة بتاريخ 29 فيفري 1956 مضمونها: "إن تكوين مركزيتين نقابيتين بالإضافة إلى الإتحاد العام للنقابات الجزائرية سيكرس الإنقسام وسط العمال ببلدنا... إننا نتوجه إليكم و نقترح عليكم عقد اجتماع مفتوح على كل المسؤولين بدون تمييز أو إقصاء من أجل مناقشة تكوين مركزية نقابية وطنية موحدة تستجيب لتطلعات العمال الجزائريين و وحدتهم[2].

تلك المبادرة لم تنجح لأن نقابة الإتحاد العام للنقابات الجزائرية USTA لم يكن وجودها سوى مناورة سياسية على حد تعبير **قايدي لخضر**

---

[1] - مسعود بن سالم، السعيد بلقاسم: **أعضاء المركزية النقابية بمدينة الجلفة ... هل سيقفون أمام قبر المؤسس "بن عيسى عطا الله"؟ أطلع عليه بتاريخ 2018/12/26 على الموقع :** https://www.djelfa.info/ar/mobile/enquete/10663.html

[2] - خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[1]، و هو ما جعل الإيجتيا لا تتفاعل معها بل و انقطعت الإتصالات فيما بعد بينهم.

- **الإتحاد العام للعمال الجزائريين و المسألة السياسية:**

ظهور الإتحاد العام للعمال الجزائريين لاقى مواجهة شرسة من بعض التنظيمات النقابية الفرنسية و أبرزها الكونفدرالية العامة للشغل CGT، فقد رأت أن ظهور الإيجتيا سيساهم في تقسيم الطبقة العاملة الجزائرية التي تعاني من تداعيات حرب التحرير، و أن هذا الإنقسام أمر خطير لا يخدم الحراك النقابي الجزائري الذي ترى بأنها هي التي تقوده مادامت في خدمة القضية الوطنية من خلال دعمها للقضايا التحررية في البلدان المستعمرة، لكن ذلك لم يكن سوى تخوف للسيجيتي من فقدان المنخرطين الجزائريين، لأنها كانت و بفضلهم تستحوذ على قطاعات اقتصادية و عمومية لابأس بها، لكن فقدانها لهؤلاء المنخرطين سيؤثر على نشاطها في الجزائر كما أثر على نشاطها في تونس و المغرب، و تصبح بالتالي مجرد تنظيم ضعيف لا يقدر على التأثير و صنع أي قرار.

كما واجهت نقابة القوة العمالية نشأة هذه المركزية، فهي من الأول كانت رافضة لقيام الحرب التحريرية و رافضة أيضا لترحيب الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة بنشأة هذه المركزية و اهتمامها بها، و قد أعربت نقابة القوة العمالية عن معاداتها لنشأة هذا التنظيم الجديد عبر مؤتمرها الإستثنائي

[1] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p 41.

المنعقد بتاريخ 24 جوان 1956، حيث عبرت من خلاله عن تخوفها من فقدانها لمكانتها و لقوتها التي اكتسبتها في ظل تنامي الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة فوق الأراضي المستعمرة، و أن استقلال الجزائر لا يمكن اعتباره حلا للمشاكل التي يعاني منها العمال الجزائريون[1].

تلك النشأة لم تُقْلِقِ النقابيين الفرنسيين فقط بل أربكت حتى أرباب العمل و رجال السياسة في البلد، لِتُعَادَ بذلك نفسُ التجربةِ النقابية التي حدثت لأول مرة في تاريخ أوروبا، أين تم التضييق على النقابيين و على النشاط النقابي، فميلاد نقابة وطنية ثورية في الإدارة و الإقتصاد الرأسمالي الفرنسي المستعمر و المستغل للأرض الجزائرية سَيُسَرِّعُ من عمليات التدخل البوليسي الفرنسي للحد من نشاطها قبل أن تصبح قوية.

لقد عُرِفَت الإدارة الفرنسية على أنها كانت تتعامل بحزمٍ مع كل ما يرمز للوطنية عند الجزائريين و خاصة ما له علاقة بجبهة التحرير الوطني، و قد عملت على عرقلة نشأة هذه المركزية منذ قيام القادة الوطنيين بتقديم ملف اعتماد النقابة للمصالح البلدية، و هو ما دفعهم للتوجه إلى **فرحات عباس** الذي كان أمينا عاما للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA للتدخل لتسوية الوضعية، **ففرحات عباس** كان لا يزال لا يؤمن بالعنف كوسيلة لنيل الإستقلال لكنه غير من رأيه فيما بعد، فاتصل بمحاميه **علي بومنجل** ليكلفه

[1]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص151.

بمهمة التكفل بالقضية، فسعى عبر كل الأطر القانونية لدى المصالح الفرنسية حتى تحقق له ذلك.

بعد ثلاثة أشهر من نشأة الإيجتيا بدأت الإعتقالات تتعاقب على أعضاء الأمانة الوطنية الواحد تلوى الآخر، ليصبح العمل على تسييرها يتم في سرية عن طريق بعض الناشطين الذين لم تطلهم الإعتقالات[1]، و هذه هي ثقافة فرنسا الرأسمالية، فهي تقمع أي حراك وطني ترى فيه نوعا من النضج السياسي المطالب بالإستقلال، فمنذ نشأة الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الإدارة الفرنسية تقوم بحملة مداهمات و إعتقالات للأمناء الوطنيين بحكم أنها تمتلك السجلات التي فيها أسماءهم و عناوين إقامتهم و مقرات نشاطهم، محاولة بذلك ضرب وحدتهم و تخويفهم و تفريقهم، لكن ذلك لم يثني من عزيمة العمال و الإطارات النقابية بل زادهتم إصرارا، لأنهم يعلمون بأن القضية كبيرة و باتت تقلق فرنسا نظرا للنجاح الذي حققه هذا الإتحاد منذ نشأته.

لقد كان نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين مُقَيَّدًا نتيجة الممارسات التعسفية للإدارة الفرنسية، بحيث تم اعتقال حوالي 150 مناضلا نقابيا بعد قيامهم بمسيرات احتفالية دعا إليها الإتحاد بمناسبة عيد العمال الذي يتزامن مع الفاتح من شهر ماي 1956 [2] أين كان **عيسات إيدير** من بينهم، كما أُعتُقِل تقريبا أغلب قادة الأمانة العامة، و يصف القيادي النقابي **بوعلام**

[1] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p 42.

[2]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص 155.

بوروبية المشهد بأنه تمت مداهمات سرية من طرف الشرطة صبيحة يوم 24 ماي 1956، تلك الصبيحة التي أعلنت عن نهاية أول أمانة نقابية، لأنه تم اختطاف سبعين مناضلا وطنيا و هم لا يزالون في مراقدهم من بينهم أعضاء من الأمانة العامة و أعضاء من اللجنة التنفيذية، بحيث كنا في تلك الفترة لم نستعد بعد للتعامل مع مثل هذه الظروف، كما أننا لم نترك أي تعليمات كتابية أو شفهية بشأن من سيَخْلُفُ الأمانة، لهذا توجهنا للعمل بصفة غير قانونية[1].

إن وضع القادة النقابيين في المعتقلات هو أفضل طريقة كانت تراها فرنسا حلا لتشتيت الوحدة العمالية، لكنها في المقابل كانت تعكس حجم التخوف الذي كانت تعانيه إدارتها من الدور الذي قد تلعبه الإتحادات العمالية في التعجيل بحركة التغيير التي قد تمس الحياة السياسية الفرنسية فوق أرض الجزائر، ففرنسا لم تكتف بالزج بالقادة النقابيين في السجون، بل قامت بمصادرة جريدة العامل الجزائري L'ouvrier Algérien التي كانت منبر الإيجيتيا، بحيث كتبت جريدة la dépêche quotidienne بتاريخ 26 ماي 1956 عن قضية المصادرة هذه و في صفحتها الثالثة بأن مرسوما وزاريا أمضاه الوزير المقيم بالجزائر يوم 24 ماي و قد تم نشره في الجريدة الرسمية مفاده أنه تُمْنَعُ إعادةُ طبعٍ و توزيعٍ أو بيعِ جريدة العامل الجزائري الأسبوعية، كما قامت يوم 30 جوان 1956 فرقةٌ فرنسية تسمى باليد الحمراء بتفجير مقر الإتحاد

[1] - Boualem Bourouiba, **les syndicalistes algériens, leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962**, édition Dahlab, ENAG , Alger, 2006, p 255.

العام للعمال الجزائريين بقنبلة بلاستيكية أدى إلى جرح حوالي 30 مناضلا نقابيا و بتر أرجل مناضلين إثنين آخرين، كما تم اعتقال 15 مناضلا فيما بعد تلك العملية[1].

تلك الممارسات ساهمت في التضييق على الحرية النقابية، تلك الحرية التي كانت الجمهورية الفرنسية تتغنى بها في مختلف شعاراتها و تسعى للدفاع عنها أمام الرأي العام الدولي، لكن حين يتعلق الأمر بالشعب الجزائري تغيب تلك القيم لِتَحِلَّ محلها كل قيم التسلط و الظلم و الإستغلال.

في المقابل، و بعد حوالي شهر واحد من بدأ نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين توجهت نقابة الإيستيا USTA إلى فرنسا لنقل نشاطها هناك، و اجتمعت بعض الأوجه القيادية لهذه النقابة من أجل دراسة الوضع الذي تعيشه الطبقة العاملة هناك، و بعد أن اتضحت لهم إمكانية تحقيق مشروعهم سارعوا و بطريقة سرية إلى خلق خلايا و مكاتب مؤقتة للإتحادات المحلية و الجهوية في المناطق و القطاعات التي كانت بها أعداد كبيرة من العمال الجزائريين كقطاع المناجم و الصناعة الكيماوية و البناء و الأشغال العمومية[2]، كما اجتمعت لجنتها الإدارية أين قامت بتأسيس فيدرالية النقابة بباريس يوم 25 جانفي 1957[3]، و من تلك الفترة استطاعت هذه المركزية من أن تباشر أعمالها بطريقة رسمية و قانونية فوق التراب الفرنسي و تكون ممثلة للعمال

[1]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص 157.

[2]- نفس المرجع، ص 131.

[3] - François Weiss, op cit, p 29.

الجزائريين هناك لأن النقابات الفرنسة لم تكن تتعامل معهم بجد، و هو ما جعلها عرضة للإنتقادات من طرف النقابات الفرنسية الناشطة هناك، بحيث وُجِّهَت لها تهمة أنه لا يوجد أي سبب حقيقي يدفعها لأن تتأسس فوق التراب الفرنسي، إلا إذا كانت ترغب في الإستحواذ و ضم النقابيين الجزائريين إليها.

لقد تمكنت المركزية النقابية المصالية من أن يكون لها منبر إعلامي من خلال إصدارها لجريدة "La voix du travailleur Algérien صوت العامل الجزائري"، و التي كانت تنقل من خلالها معاناة العمال في المهجر، فأصدرت 19 عددا بحيث كان العدد الأول لها في شهر مارس 1957 بينما العدد الأخير في ماي 1962[1]، و لم تتمكن هذه النقابة من الإستمرار مطولا نظرا للظروف السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر، أين سيطر الإتحاد العام للعمال الجزائريين إن لم نقل الأفلان على القاعدة العمالية الجزائرية في داخل البلد و حتى في المهجر، و هو ما جعل الأفلان يُفْرِغ قواعد الإيستيا USTA النضالية لأنه كان يعتبرها نقابة منافسة يجب إبعادها من الطريق، فانعكس كل ذلك عليها سلبا و لم تستطع كسب التأييد الدولي لها.

و مهما اختلفت الرؤى في قضية نشأة تلك المركزية فوق التراب الفرنسي بين من يرى بأنها كانت نتاج الصراع الذي دار بين السياسي ممثلا في

---

[1] - Jacques Simon, **La fédération de France de l'Union Syndical des Travailleurs Algérien**, son journal, l'Harmattan, Paris, 2002, p 15.

الحركة الوطنية ضد جبهة التحرير الوطني، أو بين النقابي ممثلا في الإيستيا ضد الإيجتيا للإستحواذ على القوى العمالية الجزائرية، إلا أن الذي يهمنا هو النضال النقابي و الخبرة التي ستسمح للعامل الجزائري من أن يتكون في هذا المجال خدمةً لجزائر ما بعد الإستقلال.

أما بالنسبة للإتحاد العام للعمال الجزائريين فلا بد منا أن نذكر الدعم الذي تلقاه من طرف المركزيتين النقابيتين التونسية و المغربية من خلال استعدادهما لمد يد العون و الدعم، بحيث ساهم ذلك كثيرا في تكوين الإطارات النقابية تكوينا حقيقيا على مستوى تلك الدول، فسمحت تلك الخبرة للإتحاد العام للعمال الجزائريين بالتوجه نحو العمل الإعلامي لإيصال رسالته للجميع، فقام بإصدار جريدته الخاصة و التي أطلق عليها اسم L'ouvrier Algérien العامل الجزائري، و التي اهتمت بإنشغالات و معاناة العمال الجزائريين في مختلف القطاعات التي كان المعمر يستحوذ عليها، كما كانت منبرا من خلاله تقوم بإرسال مختلف بياناتها للمناضلين.

لقد أصدرت المركزية "الإيجتيا" أول نسخةٍ لها يوم 06 أفريل 1956 تبعث فيها برسالة إلى العمال الجزائريين تتحدث فيها عن حجم معاناتهم في مختلف القطاعات خاصة في القطاع الزراعي، الذي يتلقى فيه مليون عامل جزائري أجرا بـ 300 فرنك يوميا مقابل 16ساعة عمل، كما تناول نفس النداء مشاكل البطالين الذين تجاوزوا المليونان أين تم هجرة حوالي 400 ألف منهم إلى فرنسا بحثا عن العمل و هروبا من المجاعة في مقابل هجرة الأوروبيين للجزائر للعمل فيها، معتبرا أن الإدارة الفرنسية هي السبب الرئيس في الوضعية

التي آل إليها الشعب الجزائري، و في نفس الوقت و عبر نفس الجريدة أرسلت قيادات المركزية النقابية خطابا شديد اللهجة للعمال الجزائريين من أجل أن يكسروا قيودهم و يضعوا حدا للحالة المزرية التي يعيشونها[1].

لقد كان البيان المنشور في العدد الأول لهذه الجريدة واضحا جاء ليبين الخطوط العريضة التي يسير عليها الإتحاد العام للعمال الجزائريين و سياسته التي يستمدها من سياسة جبهة التحرير الوطني، كما كان يهدف إلى رفع نسبة الوعي لدى العمال و رص صفوفهم و تقوية وحدتهم ضد ممارسات المستعمر، فالبيان جاء لإحداث ثورة عمالية في المجال السياسي و الإجتماعي و خاصة الإقتصادي الذي استثمرت فرنسا فيه كثيرا، جاء هذا البيان ليَعتبِر أن للنضال من أجل التحرر لغةً و على جميع العمال التحدث بها، لقد كانت لغة الإيجتيا واضحةً لأنها ركزت على هدفين هامين هما:

- الإستقلال قبل كل شيء، لأن أي محاولة لتحسين ظروف العامل المادية و الإجتماعية لن تتم و الجزائر لا تزال مستعمَرةً.
- إنشاء تنظيم نقابي وسط الفلاحين لأنهم كانوا الأكثر تهميشًا و استغلالاً عن غيرهم.

استطاعت الإيجيتيا أن تتحرك و بسرعة عبر التراب الوطني مؤسسةً بذلك ثلاثَ اتحاداتٍ جهويةٍ عبر العاصمة، البليدة و وهران، و إتحادين في

---

[1]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره ، ص.ص152-153.

حسين داي و-Maison carrée و 72 مقاطعة نقابية تضم حوالي 110000 منخرطا نقابيا[1]، و بسبب الضغوطات الفرنسية نادت المركزية النقابية إلى سلسلة من الإضرابات مستعينةً ببعض الجمعيات منها الطلابية لتذكير فرنسا بأن جميع طبقات المجتمع الجزائري تساند حرب التحرير و تحتضنها.

أما في فرنسا فكان دور نقابيي الإيجيتيا في البداية يختلف عن ما هو في الجزائر، فهم كانوا يسعون إلى التعريف بشرعية الثورة لدى بعض الجهات المعروفة بمناهضتها للحروب، و التي كانت تجهل أهداف الثورة نتيجة قيام فرنسا بالطعن في شرعية الثورة مستعملة كل الوسائل حتى الإعلامية منها، فتوجه الإتحاد العام للعمال الجزائريين هناك للبحث عن قنواته الخاصة ليغير تلك الفكرة مستندا إلى الجمعيات التي كان نشاطها ممتدا فوق التراب الفرنسي.

لقد عاش نقابيو الإتحاد العام للعمال الجزائريين أولى أصعب فترات النضال "العلني" الذي سبب لهم مشاكل كبيرة جدا، لكن في نفس الوقت جعل نضالهم يأخذ شكلا آخر فيما بعد ليصبح سريا إلى أن تم نقل الأمانة العامة الخامسة إلى منفاها بتونس، حتى يتسنى لهم إرساء قواعد حقيقية و أسس ثقافية نقابية تسمح لهؤلاء النقابيين من الإستجابة للقضية العمالية و الوطنية بوجه خاص، بحيث ساهمت تلك الأحداث التي أثرت على طريقة اشتغال النقابة في أن تتعاقب على قيادة النقابة خمس أمانات وطنية، بحيث

---

[1] - François Weiss, op cit, p 31.

كانت كل أمانة شاهدة على حجم العراقيل الإدارية و المضايقات لم تزد هؤلاء القادة الوطنيين إلا إصرارا على مواصلة الكفاح خدمة للقضية الوطنية و العمالية.

- **إزدواجية العمل النقابي "ثوري – مطلبي":**

لقد برمج الإتحاد العام للعمال الجزائريين لنفسه عدة نشاطات منها ما هي داخلية و منها ما هي خارجية، فقد لاحظ بعض القادة النقابيين بأن لا يعملوا في معزلٍ عن القوى النقابية الدولية نظرا للتضييق الكبير الممارس عليهم من الإدارة الفرنسية، فطالبوا بأن ينضموا للكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة CISL لعدة أسباب أهمها[1]:

1- إلغاء و تكذيب ما تدعيه بعض الجهات بأن إ.ع.ع.ج عبارة عن منظمة نقابية شيوعية تابعة لموسكو.
2- أيضا العمل جنبا لجنب مع النقابتين المغربية و التونسية الموجودتان في السيسل.

لقد مكنه هذا الإنضمام من التضامن مع الإطارات النقابية على الصعيدين الدولي و المغاربي، فمن جهة أخذ منهم التجربة في مجال النضال من أجل التحرر، لأن أن تونس و المغرب كانتا على أبواب الإستقلال، و من

[1]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص 183.

جهة أخرى مكنه ذلك من الوصول بأعضائه إلى المحافل الدولية للتعريف بحجم الخطر الذي تعاني منه الطبقة العاملة في الجزائر نتيجة الإستعمار.

لقد تمكن الإتحاد من إنشاءِ عدةَ فروعٍ و اتحاداتٍ عبرَ ولاياتٍ عديدة للتقرب أكثرَ من العمال و تنظيمهم تنظيما يتماشى مع مبادئ ثورة نوفمبر، و هو ما سمح له بأن يساهم إلى حد كبير في تنوير الفكر العمالي الجزائري و إخراجه من دائرة التسلط المعنوي الممارس عليه من طرف المستعمر، **مما** جعل فكر هؤلاء العمال متشبعا بالوطنية و الوعي و الحرية التي ستجعل البروليتاريا الجزائرية بعد أن كانت مستعمَرةً حتى في كرامتها تصبح حرةً لها القدرة للدفاع عن قضاياها و عن وطنيتها داخل الوطن و خارجه، و هو ما أشار إليه **عيسات إيدير** حين قال "بأن الإيجيتيا UGTA تأسست من طرف نقابيين أحرار لن يتوقفوا أبدا عن الدفاع عن أهداف المركزية"[1]، و بأنها ستقوم بثورة في المجالات العامة التي تتأثر بسببها الحياة العمالية و منها المجال الإقتصادي، السياسي و الإجتماعي.

لقد شن الإتحاد العام للعمال الجزائريين عدة إضراباتٍ لها خلفية سياسية أشهرا قليلة بعد تأسيسه، و قد تطرق **بوعلام بورويبة** إلى أهم هذه الإضرابات في مؤلفه[2]:

---

[1] - Abdelmadjid Azzi, op cit, p 131.

[2] -Boualem Bourouiba, op.cit, pp 293-294.

1- إضراب 05 جويلية 1956: إذ يعتبر أغلب المؤرخين أن هذا الإضراب يمثل منعرجا حاسما في تاريخ الحركة النقابية الوطنية، و قد تبعه أيضا إضراب 05 أوت 1956.

لقد رأى بعض المؤرخين أمثال Henri ALLEG أن هذا الإضراب سيؤسس لدخول المركزية النقابية في معترك السرية، خاصة و أن السلطة الفرنسية أصدرت مراسيما تمنع أي تجمعات ذات طابع نقابي جزائري[1].

2- إضراب 01 نوفمبر 1956: كان هذا الإضراب وطنيا تزامنا مع تاريخ اندلاع حرب التحرير، و قد نزل العمال الجزائريين إلى الساحة تعبيرا عن رفضهم لمختلف السياسات المنتهجة من طرف المستعمر، و إعلانا منهم عن وحدتهم التي باتت تقلق فرنسا، و قد سعت القيادة التنظيمية للنقابة من أن تجعل من هذا اليوم يوما للوحدة و العمل المغاربي من خلال الإتفاق مع المركزيتين النقابيتين التونسية و المغربية.

3- إضراب 25 - 26 ديسمبر 1956: نادى به الفرع النقابي للترامينو الجزائري "traminots algérois" و الذي قام به عدة عمال جزائريين و أوروبيين منتمين للإتحاد العام للعمال الجزائريين.

4- إضراب الفاتح جانفي 1957: هو إضراب نادى به عمال السكك الحديدية الجزائريين تنديدا منهم بالعنف الممارس عليهم من طرف بعض الشباب الأوروبيين.

---

[1] - Henri ALLEG, **La Guerre d'Algérie**, édition Temps actuels, Paris, 1981, p.p 201-202.

5- إضراب 03 جانفي 1957: يقول **بوعلام بورويبة** بأن هذا الإضراب قام به عمال العاصمة نتيجة قتل السلطات الفرنسية للعديد من الجزائريين الذين خرجوا في حركة احتجاجية بعد دفن Roger Froger الذي كان يُعتبرُ رمزًا للإستعمار.

6- إضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى غاية 04 فيفري 1957: و الذي لعب دورا هاما في هذا الإضراب هو الإتحاد العام للتجار الجزائريين UGCA التابع للإيجيتيا، ففي تلك الفترة كانت قضية الجزائر قد بدأت تتطور على مستوى الأمم المتحدة، و ملف الجزائر كان سيدرس قريبا في نيويورك لذلك حدد كل من **عبان رمضان، العربي بن مهيدي** و **يوسف بن خدة** يوم 28 جانفي يوما لدخول الجزائريين في إضراب وطني مدته أسبوع[1]، حتى تصل أخباره كلَّ مكانٍ و يعرف العالم وضعية الشعب الجزائري في ظل القمع الفرنسي.

و يشرح المناضل و القيادي النقابي السابق في تلك الفترة **بوعلام بورويبة** "إضراب الثمانية أيام" بأنه كان هناك تفكير في خلق إضراب هادئ "pacifique" ذو طابع اقتصادي، بحيث تتوقف كل النشاطات في البلد، و أنه قبل البدء فيه تم تشجيع المواطنين الجزائريين لشراء كل ما يحتاجون إليه من سلعٍ و تخزينها حتى لا يتأثروا بنتائج الإضراب الذي سيدوم ثمانية أيام، لأنهم سيبقون في منازلهم لخلق فراغ كبير في شوارع العاصمة، و يضيف بأن حرب العمال الجزائريين التي تعمل تحت ألوان الإتحاد العام للعمال الجزائريين قد

---

[1] - Kamel Bouchama, op cit, pp 175-176.

شُنَّتْ بكل الطرق حتى تعلم بذلك فرنسا و على الخصوص رئيسها Guy Mollet و ملازمه الوفي Robert Lacoste[1].

كيفية تنظيم هذا الإضراب هناك من أرجعه إلى تدخل السياسي في النقابي في اجتماع لجنة التنسيق و التنفيذ Comité de Coordination et d'Exécution عشية مؤتمر الصومام، بحيث أن القيادي **علي يحيى عبد النور** كان يريد أن ينظم الإتحاد العام للعمال الجزائريين إضرابا وطنيا لمدة يومين على الأكثر و على مستوى العاصمة فقط، حتى لا تُعطى فرصةٌ للمستعمر للنيل بطرقه الوحشية من المناضلين الجزائريين، لكن **عبان رمضان** قاطعه بأن الإتحاد العام للعمال الجزائريين هو منظمة جماهيرية تابعة لجبهة التحرير الوطني، و على هذا الأساس فهي مجبرة على تنفيذ أوامر الجبهة دون مناقشتها[2]، كما كانت هناك أوجه وطنية ربما تَنَكَّرَ لها التاريخ فلم تستوفي حقها من الذكر، لكنها تركت بصمتها في تاريخ الحركة الوطنية و في التحضير لإضراب الثمانية أيام.

لقد عانى العمال الجزائريون كثيرا من تبعات تلك الإضرابات بحيث تفاوتت درجات العقوبات المسلطة عليهم ما بين زجٍّ في السجون و توقيفٍ للرواتب و طردٍ من العمل، و هو أمر كان متوقعا من دولة رأسمالية اعتادت استعمال القوة لبسط سيطرتها و سلب خيرات الشعوب و تحويل أصحاب

---

[1] - Boualem Bourouiba, op.cit, p 280.

[2]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص 162.

الأراضي إلى عمال زراعيين موسميين عندها، لكن و رغم ذلك إلا أن خطاب **عبان رمضان** كان واضحا حتى يعطي لهذا التنظيم قُوَّتَهُ، فكل ما يجري أو ما من شأنه أن يحدث داخل هياكل الإيجيتيا يجب أن يكون تحت أمرِ و رقابةِ السياسي.

لقد تأثرت الحركة النقابية كثيرا بالفترة الممتدة بين عامي 1956 و 1957 نتيجة إفراغ الساحة السياسية من أبرز رموزها، كما زج في السجن **بعيسات إيدير** بتهمة نشاطاته النقابية، و أغتيل في عام 1957 كل من **العربي بن مهيدي** و استشهد **عبان رمضان**.

هي فترة زمنية صعبة جدا على من تبقى من الرفقاء السياسيين مما جعلهم ينفصلون عن بعضهم البعض و يهربون من العاصمة حتى لا تطالهم موجة الإعتقالات و التصفيات الجسدية، ليجد قادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين أنفسهم مجبرون في ظل ذلك المشهد لنقل القيادة العامة إلى تونس المستقلة التي أصبحت أرضا آمنةً لممارسةِ أي نشاط وطني ضد المستعمر، كما وفر ذلك للمنظمة النقابية الوطنية فرصة العمل بالقرب من نظيرتها التونسية، بحث لاقت منها الدعم المادي و المعنوي للقضاء على رواسب الرأسمالية في الشمال الإفريقي، و قد ساهم المكتب الذي أنشأه النقابيون الجزائريون في تونس في إعطاء دفع قوي للحركة النقابية و تدويل القضية الوطنية في المحافل الدولية.

في المقابل، فقد كان لتواجد العمال الجزائريين بفرنسا أهمية كبيرة في نشأة الودادية العامة للعمال الجزائريين " Amicale générale des travailleurs algériens"، بحيث نشأت هذه الأخيرة بعد اتفاقية جمعت بين قيادات الأفلان و الإتحاد العام للعمال الجزائريين من أجل الإستثمار في القوى العمالية الجزائرية الموجودة في المهجر و توحيدها[1]، و قد أُتُفِقَ على تأسيسها مباشرةً في شهر أفريل 1956 لكن تم انتظار شهر مارس 1957 لميلاد هذه الودادية لأنه قد مرت سنة على أحداث دامية مأساوية، و بالتالي كانت تلك الأحداث سببا في تأخير ذلك المشروع إلى غاية مارس 1957[2]، و بعد أن تأسست بدأت نشاطها في بداية الأمر بصفة غير قانونية ريثما تجد لنفسها غطاءً تحت المنظمات النقابية الفرنسية " السيجيتي" أو "القوة العمالية" أو "الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"، و قد كان لها هدفين من وراء تأسيسها فوق التراب الفرنسي:

- الهدف الأول و هو ظاهر يكمن في توعية الطبقة العاملة الجزائرية نقابيا حتى تبحث عن تحقيق العدالة الإجتماعية لديها، و المتمثلة في الأجر العادل، السكن، الحرية في العودة لأرض الوطن و التعويض عن البطالة و تكوين الإطارات الصناعية و توعية المرأة الجزائرية حتى تدافع عن حقوقها و غيرها من المطالب الإجتماعية.
- أما الهدف الثاني، و هو توعية العمال الجزائريين سياسيا حتى يتمكنوا من دعم حرب التحرير و يُنَظِّموا مظاهرات على مستوى التراب

[1] - Kamel Bouchama, op.cit p 201.

[2] - Boualem Bourouiba, op.cit, p381.

الفرنسي للمطالبة بإطلاق المسجونين الجزائريين، و أيضا القيام بدعم الثورة ماديا و معنويا.

فبفضل نشاط الودادية AGTA أصبحت الإعانات المالية التي يدفعها العمال الجزائريون المهاجرون تمثل 80 % من مصادر مالية الحكومة المؤقتة الجزائرية، و ذلك في تقريرٍ قدمهُ فيما بعد وزير المالية **أحمد فرنسيس** عام 1961 أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

عندما أسست الجزائر حكومتها المؤقتة في 19 سبتمبر من عام 1958 ساهم وجود **يوسف بن خدة** كوزيرٍ مكلفٍ بالشؤون الإجتماعية في إعطاء الدعم لقيادة الإيجيتيا الموجودين خارج الجزائر، بحيث أصبح العمل النقابي خارج الوطن بمثابةِ عملٍ سياسيٍ ساهمت فيه إطاراتٌ نقابيةٌ لامعة على غرار **الجيلالي امبارك، رحمون دكار** و **معاشو عبد القادر** لأنهم كلفوا بالتعريف بالقضية الوطنية عبر العالم، مما مكنهم من الإحتكاك بنقابيين من دول أخرى، فاكتسبوا منهم تجربة قوية في المجال النقابي جعلتهم يتمكنون بواسطتهم من الحصول على تأييد دولي لتصفية الإستعمار من آخر مستعمرة في شمال إفريقيا.

كانت جريدة l'ouvrier algérien بمثابة منبر إعلامي هام في أوساط الطبقة العاملة الوطنية، و قد صدر منها 32 عددا كان آخرها في شهر فيفري من عام 1962، و التي تم توزعيها عبر العالم شهر واحد قبل إطلاق

---

[1]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره، ص 178.

النار[1]، و كانت قادرة على التشهير بجرائم المستعمر، فقد استطاعت أن تخصص عددا خاصا لحادثة اغتيال **عيسات إيدير** بتاريخ 26 جويلية 1959[2]، و ذلك من أجل فتح المجال للتطرق للأسباب التي كانت تختفي وراءها تلك الجريمة، و هو ما جعل منظمات نقابية عالمية تستنكر هذا التصرف و تطالب فرنسا بتوضيح ظروف و ملابسات وفاة النقابي **عيسات إدير**، فكانت تلك الحادثة فرصةً أمام المركزية النقابية لتنال بها استعطاف القوى النقابية العالمية، و تكشفت من خلالها أمام الرأي العام الدولي حجم الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري الأعزل.

لقد سارع الإتحاد المغربي للشغل إلى توفير مقرات للجزائريين لممارسة نشاطهم النقابي بعيدا عن الضغوطات الفرنسية، مما سمح لمناضلي الإتحاد العام للعمال الجزائريين بالإلتقاء بآلاف اللاجئين الجزائريين الموجودين على الحدود مُوَفِرِينَ لهم الرعاية الإجتماعية و الدروس المسائية و أخرى لمحو الأمية ،كما تم فتح تربصات للتكوين النقابي برعاية الإتحاد المغربي للشغل[3]، بينما عبر الإتحاد العام للعمال الجزائريين عن مدى تخوفه من أن تشمل تلك التصفيات الجسدية بقية المساجين الذين لا يزالون يقبعون في السجون و المحتشدات الفرنسية، و هو ما جعله يلاقي مساندة كبيرة من قوى نقابية عالمية و من بينها الفيدرالية

---

[1] - Boualem Bourouiba, op.cit, p363.

[2]- بعد أن تم اعتقاله في سجن بارباروس يوم 23 ماي 1956 بتهم تمس بأمن الدولة الفرنسية و رغم تبرئته يوم 13 جانفي 1959 إلا أنه لم يتمكن من الخروج من السجن، بل وضع في محتشد بئر تراريا أين سلط عليه عذاب شديد تأثر به كثيرا فنقل بسببه إلى المستشفى العسكري الذي توفى فيه يوم 26 جويلية 1959.

[3]- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، كتاب سبق ذكره ، ص.ص171-172.

النقابية العالمية التي عبرت عن تضامنها حين جعلت من 01 مارس من كل عام و بدءا من 1958 يوما للتضامن يتم فيه جمع التبرعات المالية و الملابس و الدواء و المؤونة إلى الشعب الجزائري[1].

فمن خيار التعددية النقابية إلى امتحان الهيمنة السياسية ... هكذا حاولنا أن نقدم مختلف المراحل التاريخية و المحطات التي جعلت السياسي في نهاية الأمر يقوم بصنع جهازه النقابي الخاص به، و الذي جعله لصيقا بالقضية الوطنية، صنعَ إتحادا عماليا لم يحد أبدا عن مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني إلى أن وقَّعت السلطة الفرنسية على معاهدة وقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962، بحيث و بعد أيامٍ قلائل فقط من وقف إطلاق النار توجه بعض القادة السياسيين الجزائريين الموجودين في تونس و الممثلين للحكومة المؤقتة للدولة الجزائرية للجزائر من أجل إعادة بعث الروح في الإتحاد العام للعمال الجزائريين حتى يشارك في مختلف مراحل البناء القادمة و على رأسها المسألة الإقتصادية.

لقد ظهرت تحديات أخرى أمام النقابي الموجود داخل الإتحاد العام للعمال الجزائريين نتيجة العودة من تونس الشقيقة للإستقرار في الجزائر و الإنطلاق في ممارسة النشاط النقابي فيها، بحيث كانت الظروف صعبة جدا نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية و المالية، إذ على الإتحاد العام للعمال الجزائريين البدء بالبحث عن مقرات جديدة لمزاولة نشاطاته بما فيه استرجاع مقراته القديمة، و التحضير مع الأفلان لعملية الإستفتاء حول تقرير المصير

[1]- خلوفي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 302.

المقررة بتاريخ الفاتح من جويلية 1962، و ذلك بتوعية العمال للحضور و المشاركة بقوة.

و رغم الدور الكبير الذي قدمه الإتحاد العام للعمال الجزائريين في العمل جنبا لجنب مع جبهة التحرير الوطني منذ نشأته إلى أن أخذت الجزائر استقلالها إلا أن الدور سيكون أكبر بعد الإستقلال، و ذلك نتيجة خروج الجزائر محطمة على كل الأصعدة و بحاجة إلى مرحلة بناء قوية لإقتصادها، مرحلة تتضافر فيها جهود الجميع خاصة اليد العاملة، و هنا ستلعب النقابة دورا حاسما بعد الإستقلال للإستحواذ على القوى العمالية و توجيهها "سياسيا" لإعادة التعمير، و التي سَتَجُر النقابة فيما بعد لتصبح جهازا تابعا للدولة.

- **المرحلة الأولى لما بعد الإستقلال:**

بعد الإستقلال دخلت قيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين ثانية لمدينة الجزائر، حتى تستطيع الحركة النقابية أن تعيد نفسها على أسس جديدة[1]، بحيث سمح لها الإستقلال من إعادة لم شملها و شمل الإتحاد العام للعمال الجزائريين لإعادة بناء الدولة المحطمة.

في المقابل، وجدت قيادة الإتحاد نفسها أمام مشاكل حقيقية كون أن اليد العاملة الجزائرية هي يد عاملة غير مؤهلة، الأمر الذي أدى إلى عدم

---

[1]- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر،1983، ص 167.

التحكم في التكنولوجيا المستخدمة[1]، و نقصد بالتكنولوجيا مجموعة الآلات و الأدوات التي تركها الفرنسيون في المصانع التابعة للقطاعات الحساسة و التي تتطلب خبرة و مهارة فنية لإدارتها، فكانت الإنطلاقة صعبةً نوعا ما لأن توجه الجزائريين نحو هذه المؤسسات كان توجها أملته عليهم ظروف البلد، إذ يشرح أستاذ علم الإجتماع **جابي عبد الناصر** تلك الفترة فيقول بأن هناك فئات أخرى توجهت إلى النشاط الصناعي المأجور، كالصناعات النسيجية و الغذائية و النقل و العمل في ورشات مواد البناء و الأشغال العمومية، كما أن العمال الجزائريين المقيمين في المهجر رغبوا بالبقاء فيه كون أن اقتصاد الجزائر في تلك الفترة كان ضعيفا جدا، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حوالي 35.30 % في سنة 1966[2].

و لكي يُحكِمَ النظام قبضته على القوى العمالية كان يلجأ عبر جهازه الحزبي المتمثل في جبهة التحرير الوطني إلى توظيف الإتحاد العام للعمال الجزائريين، بإعتباره الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها دفع العمال و تحفيزهم إلى إنجاح مختلف مراحل الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الحكومة آنذاك، لذلك فالنقابة في تلك الفترة كانت مندمجة في المشروع الاجتماعي و لا تملك خطةَ عملٍ خاصة بها[3]، و هو ما دفع بالإتحاد العام للعمال الجزائريين للبحث

[1]- بومقورة نعيم، "الحركة النقابية في الجزائر و سياستها المطلبية"، **مجلة إضافات**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد1،بيروت، 2008،ص 28.

[2]- جابي عبد الناصر، **الجزائر تتحرك، دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية**، دار الحكمة، الجزائر، 1995، ص 32.

[3]- فاروق حمديشي، **الجماعات الضاغطة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 30.

عن طرقٍ لكسب ثقة العمال، فأصدر للعمال ضمانات لتجديد ثقتهم فيه و إبقائهم مناضلين أوفياء داخله.

أصدرت قيادة الإيجيتيا بيانا مباشرة بعد الإستقلال بتاريخ في 19 جويلية 1962 جاء فيه " أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة وطنية، و أنه لابد من الإستقلالية السياسية كشرط حتى تتطور و في إطار حر الحركة النقابية [1] "، هذا البيان جاء بناءا على المواد التي كان يحملها القانون الأساسي للإيجيتيا، و التي تَعتبر أن الاتحاد عبارة عن منظمة نقابية حرة ذات طابع مطلبي، و هي مستقلة عن أي وصاية مهما كانت سياسية في إطار حزبي أو إداري أو وصاية إقتصادية، و أن الإتحاد هو عبارة عن منظمة وِحْدَوِيَّة و ديمقراطية تختص بشؤون كل العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجرا نتيجة الأعمال التي يقومون بها، و لا يستغلون غيرهم لمصلحتهم و كذا العمال المتقاعدين وطالبي العمل بالإضافة للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية[2].

ليس بالأمر السهل أن تضع الجزائر بعد استقلالها قطيعة تامة مع تاريخها الإستعماري، خاصة و أن نهاية الحرب انتهت بإستقلال الجزائر لكنها أيضا انتهت بتقسيمها إلى فئتين غير متجانستين كل منهما تدعي أنها تمثل مستقبل البلد، فئة موروثها الثقافي مستمد من قيم المجتمع التقيلدية و هي تمثل غالبية الشعب الجزائري الذي كان منتشرا عبر القرى و الأرياف، و فئة كانت

---

[1] -François Weiss, op cit, p 70.

[2]- القانون الأساسي والنظام الداخلي للإتحاد العام للعمال الجزائريين، المواد من 01 إلى4 ، ص3

تسكن إما بالمدن أو الضواحي مما سمح لها بأن تتلقى تكوينا في مؤسسات التعليم الفرنسية، فتغير نموذج حياتها و تأثر بقيم الحداثة التي جاءت بها فرنسا، و سنحاول عبر هذا الجدول أن نعطي فكرة عن طريقة انتشار الفئات السكانية بين المدينة و الريف في تلك الفترة.

الجدول رقم (03) : يبين تطور عدد السكان بين المدينة و الريف بين عامي 1954–1979:[1]

	1954	1960	1979
Population total de l'Algérie	8.470.000	8.850.000	17.860.000
Population urbaine	1.624.000	2.070.000	7.400.000
Pourcentage	19.17 %	23.14 %	41 %

المصدر : Annuaire de l'Afrique du nord 1982

لقد كانت للمرحلة المباشرة لما بعد الإستقلال خصوصياتها التي جعلت المجتمع الجزائري يشهد حراكا اجتماعيا فيما بعد تجاوز من خلاله شبكة العلاقات الإجتماعية التي أَلِفَهَا، انتقال أو حركية بالمفهوم الخلدوني في إطار البدو و الحضر نتيجة نزوح اليد العاملة الريفية إلى المدن التي هجرها المعمر، لتنتقل تلك الحركية فيما بعد إلى شكل آخر يمكن تناوله من المنظور الماركسي على أنه الحالة التي أصبح المجتمع يعيشها نتيجة حالة الإغتراب التي أنتجتها العلاقة الغير متكافئة بين المدينة و الريف، لأن نظام العمل في المؤسسات

[1] - Annuaire de l'Afrique du nord 1982, p 189.

الصناعية و الخدماتية و غيرها ليس كأسلوب العمل في الريف، فهذا الأخير لَقَّنَ الفلاحَ القيمَ المستمدةَ من المجتمعِ البدوي المحافظ طيلة عقود من الزمن، و التي جعلته يُفرزُ أنظمةَ عملٍ بسيطة غيرَ معقدةٍ تتماشى و طبيعة فكره و ثقافته.

في المقابل، فالسلطة في الجزائر لم تتشكل بعد الإستقلال إلا بعد سلسلة من الإنقلابات و التضحيات و ذلك بسبب غياب مشروع الدولة منذ البداية، بحيث و مباشرة بعد 5 جويلية يوم الإستقلال عرفت جبهة التحرير الوطني أزمةً حادة كادت أن تعصف بالجزائر في حرب مدمرة لا نتيجة منها[1]، و هو ما دفع بالعمال رفقة جميع مكونات المجتمع للخروج للشارع بشعار "سبع سنين بركات" لوقف تلك الحالة التي دفعت بيوسف بن خدة الذي كان رئيسا للحكومة المؤقتة للإنسحاب من الحياة السياسية في سبتمبر 1962، مما سمح لبن بلة من أن يكون أول رئيس للجزائر المستقلة، فاستقالةُ بعضِ الأسماء الوطنية من الحكومة المؤقتة على غرار آيت أحمد و دحلب[2] و غيرهم ربما هو من أسس فيما بعد لمختلف التيارات السياسية و الفكرية التي ستصنع الحدث في الجزائر.

لقد شكلت تلك الحالة بداية حالة المجتمع الجديد الذي ستتغير فيه القيم و المعايير و يتحدد فيه مستقبل الشعب الجزائري، حالة فراغ تركتها فرنسا

---

[1]- عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص210.

[2] - Benyoucef Ben Khedda, **L’Algérie à l’indépendance, La crise de 1962**, imprimerie d’Ahlab, Alger,1997 , p166.

وراءها أدت إلى نزوح و هجرة العائلات الجزائرية إلى المدن، لتصبح الجزائر حلبةً للصراعِ الفكري و الإيديولوجي بين من هو بدوي تقليدي و من هو حضري، فهجرةُ الفلاح إلى المدينة بقيَمِهِ التقليدية قد ساهم على حد رأينا في تأخير عملية التقدم التي برمجتها الدولة الجزائرية آنذاك من خلال تشييدها للمؤسسات الصناعية الضخمة، و قد انتهت تلك الحالة بعدم وضوح أي مشروع تنموي يخلِّصُ البلدَ من مشاكله الكبيرة، في ظل أن البنية الإجتماعية التي ظهرت بعد الإستقلال كانت امتدادا للفترة الإستعمارية[1].

لقد سعت أولُ حكومةٍ في تاريخ الجزائر لضم العمال و دمجهم في مخططاتها من أجل إنجاح الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها، و ذلك بعيدا عن مختلف الأصوات التي كانت تنادي بضرورة الإستقلال النقابي كشرطٍ من شروط تقدم الطبقة العاملة و ازدهارها، و نتيجة لعدة أسباب ترتبط بالوطن على حد فهم غالبية الشعب الجزائري استطاعت الدولة من أن تجعل من النقابة في تلك الفترة مجرد منظمة جماهيرية في خدمة سياساتها التنموية، و لعل أبرز ما ساعدها على ذلك هو قلة الوعي النقابي لغالبية القواعد العمالية نتيجة انتقالهم من الريف إلى المدينة، و دخولهم الوسط الحضري و وجودهم داخل المؤسسات الصناعية بدون أي تأطير أو تكوين مسبقين، بحيث كانت قبل ثورة التحرير طموحات مختلف فئات المجتمع هي الإستفادة من ثمرة الحرية و الإستقلال، لكنَّ حراكَ ما تحت البروليتاريا و المزارعين لم يستجب لمثل هذه

---

[1]- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة، الإقتصاد و المجتمع و السياسة**، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 12.

الطموحات و الآمال[1]، لأن واقع الدولة المستقلة المحطمة كليا حتَّمَ على الجميع الدخول في مشروع إعادة البناء الكلي للبلد.

لقد كانت نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين هي الضامنة لذلك، لكنها كانت قد ورثت هي كذلك مشاكل حقيقية مستمدة من التقسيم الطبقي الذي انتهجته فرنسا ضد الشعب الجزائري، و يؤكد الدكتور عبد القادر جغلول بأن الشعار الذي كان ينادي إليه عيسات إيدير " تنظيم كل العمال بمن فيهم العمال الزراعيون" أصبح شعارا لا يمكن تطبيقه نتيجة أن جماهير العمال الجزائريين مازالت منقسمة إلى عدد معين من الجماعات[2]، بحيث نستطيع أن نميز هاتين الجماعتين من خلال الثنائية التالية:

- **مجموعة عمال المدن و عمال الأرياف**: عمال المدن هم مجموع العمال الذين كانوا يزاولون أنشطة منتظمة داخل الورشات و المؤسسات الصناعية بإختلاف أحجامها و نشاطاتها، بينما عمال الأرياف هم العمال الزراعيون الغير منتظمين و الموسميين الذين كانوا يعملون لدى كبار المزارعين الفرنسيين، و قد شكلت هذه الفئة أكبر فئة عمالة بالنسبة للقوة العمالية الجزائرية كلها.

فبعد الإستقلال لم يستطع الإتحاد العام للعمال الجزائريين معالجة الفراغ الموجود بين هاتين الطبقتين، رغم أن مشروع البناء الوطني كان يتطلب جهد

---

[1]- عبد العزيز راس مال، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2]- عبد القادر جغلول، ، مرجع سبق ذكره، ص.ص 167-168.

الجميع، و هو ما أدى إلى محاولات لتنظيم العمال الزراعيين و إقامة صلة بينهم و بين عمال المدن، فقدَّم عمال المدن نشاطات على مستوى المزارع التي انطلق تسييرها مجددا في إطار التسيير الذاتي الزراعي الذي باشرته الحكومة الوطنية بعد الإستقلال كأول مرحلة من مراحل الإصلاحات الإقتصادية الكبرى، و قد حاول الإتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيم العمال الزراعيين و تجنيدهم تحت غطاء العمل النقابي من خلال تأسيسه للجبهة الوطنية لعمال الأرض عام 1963[1]، لكن الإختلافات الكثيرة التي طبعت العلاقات بين هذه الجبهة و وزارة الزراعة آنذاك عجلت بالقضاء على روح المبادرة تلك بسبب عرقلة هذه الأخيرة "الوزارة" لكل عمليات الإنخراط و التلاحم التي كان يسعى إليها العمال، و قد أشار **ع.جغلول** في نفس المرجع إلى أنه لم يكن سوى حوالي عشرة آلاف عامل داخل الجبهة الوطنية لعمال الأرض، و قد كان الشعار الذي يتداوله العمال في تلك الفترة عن النقابة أنها لا تقدم أي شيء سوى جمع الإشتراكات.

- **مجموعة القطاع العام و القطاع الخاص**: أدى التقسيم الذي جاء نتيجة سياسة التأميمات إلى خلق عمال دائمين في القطاع العام و عمال مؤقتين في القطاع الخاص، فاختلفت المزايا و الأجور بين القطاعين، كما لوحظ و نتيجة لعدة أسباب اقتصادية أن عدد العمال في القطاع العام أكبر من القطاع الخاص، و هو ما جعل الإتحاد العام للعمال الجزائريين يظهر بقوة في

[1]- نفس المرجع، ص.ص 168- 169.

القطاع العام، بينما القطاع الخاص سيطرت عليه البرجوازية الوطنية الجزائرية التي كانت ضد النشاطات النقابية.

فالنقابية في الجزائر و منذ أن تشكلت لم تطرح المسألة الدينية كقضية جوهرية تُبنى على أساسها التوجهات، و ذلك يرجع لأن المسألة الدينية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني و على مدى حرب التحرير التي دامت سبع سنوات و نصف لم تكن على صعيد الإهتمامات السياسية لحركة التحرير فيما كانت معركة التحرير تعادل جهادا، إن تلك الإحالة إلى قيم الإسلام لم تكن مُعاشة إطلاقا في مجال السياسة بل في مجال الأخلاق و السلوك الثقافي[1].

إن التوجه الإقتصادي الذي سارت على نهجه الجزائر قد ساهمت المركزية النقابية مُمُثَلَةً في الإتحاد العام للعمال الجزائريين فيه من خلال تمرير مختلف السياسات الحكومية إلى كل الميادين و القطاعات الإقتصادية و العمومية عبر شرائح العمال المنخرطين فيها، و قد أوضحت الطبقة السياسية ذلك حين صرح الأمين التنفيذي قايد أحمد الذي كان مسؤولا عن الحزب و عبر المرسوم الذي جاء بتاريخ 30 أكتوبر 1968 بأن الأفلان هو الذي سيُحَضِّرُ أشغال المؤتمر الثالث للإتحاد العام للعمال الجزائريين، و أنه يجب على إطارات النقابة أن تخضع و تلتزم للقواعد القانونية للحزب doivent obligatoirement et sans compromis et sans marchandage, être entièrement soumis aux règles statutaires du Parti، و أن

[1]- غازي حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص.ص 6-7.

المؤتمر الذي سيعقد بين 05 و 09 ماي 1969سيكون محل مراقبة تامة من الحزب[1].

تصريح سياسي مثل هذا وضع المركزية النقابية تحت الرقابة المباشرة للحزب، و هو ما حدث فعلا حين انعقد المؤتمر الثالث أين كان كل شيء يجري تحت أعين الأفلان منذ عقد المؤتمر إلى انتهاء الأشغال بتعيين أمين عام جديد[2]، فأصبحت علاقة النقابي بالسياسي هي علاقة أبوية يمثل فيها دور الإبن البار الذي لن تتعارض نشاطاته مع أهداف الحزب، خاصة و أن أغلب القادة النقابيين كانت الأفلان قد اختارتهم بعناية، هذه العلاقة طُرِحت من عدة أوجهٍ إن كان سيبقى الإتحاد العام للعمال الجزائريين أداةً في يد السلطة، أم سيتحرر عن الوصاية الحزبية ليصبح قوةً تنظيمية نقابية غيرُ خاضعة ؟ لكن جواب ذلك كان واضحا منذ البداية لأن القادة السياسيين يعلمون جيدا الدور الذي قدمه العمال أثناء الثورة التحريرية و ما تقدمه الطبقة العاملة عامة على الصعيد العالمي، فالحل الذي استخلص تدريجيا من المؤتمرات الثلاثة هو في مراقبة الحزب الدقيقة على النقابة[3].

في المقابل، فقد تعرض بعض القادة النقابيين لمضايقات كبيرة جدا نتيجة سعيهم لإستقلالية الإتحاد، مما جعل التعيينات على مستوى القيادات النقابية تتم من طرف الحزب، و هو ما أدى إلى إقصاء الكفاءات و استبدالهم

---

[1]- Abderrahim TALEB, **Les rapports parti-syndicat en Algérie**, voir l'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1982, C.N.R.S Paris, p 188.

[2] - Ibidem.

[3]- عبد القادر جغلول، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ببعض الوجوه التي تدور في فلك الموالاة حتى يصبحوا حصنا منيعا ضد فئات العمال التي تعترض مشروع مخطط عمل الحكومة آنذاك، كما أن تلك الأصوات التي كانت تنادي باستقلالية المركزية النقابية لم تجد فرصة للتعبير عن رفضها لتلك الممارسات، لأن المشكل أصبح مشكل نظام بمؤسساته المختلفة و ليس مشكل حزب، فالدولة حاولت أن تُبقِي الحركة العمالية الجزائرية ممثلةً فقط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فتحولت المؤسسة النقابية في الجزائر إلى دعامةٍ للدولة في كل المراحل الإقتصادية.

لقد نجحت السلطة الجزائرية إلى حد بعيد في ممارساتها السياسية و هو تلبس رداء القومية و التحرر حتى تمكنت من التحكم في الطبقة العمالية، فصنعت لنفسها منظرين استأجرتهم مثلها مثل غالبية الأنظمة العربية آنذاك بما تغدِقهُ عليهم من مناصبَ و وَجاهةٍ، أو تفتحُهُ أمام أعينهم من سجونٍ و معتقلات فتحولِهُم سريعا إلى أدوات طَيِّعَة تتفانى في تبرير الممارسات السياسية البائسة للأنظمة العربية[1]، فتحول الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى جهاز تابع لها عبر مختلف المراحل التي عرفتها الإصلاحات الإقتصادية في البلد، و أهمها:

- مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية 1962-1965.
- مرحلة الشركات الوطنية 1965-1971.
- مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات العمومية 1971-1988.

---

[1]- الطاهر عبد الله، **نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1979، ص 09.

- **دور المنظمة النقابية زمن الإشتراكية:**

قبل الحديث عن المشروع الإشتراكي و دور العمال فيه، فإننا سنحاول أن نتطرق لحادثة هامة تزامنت مع بداية تشكل الدولة الجزائرية، هذه الحادثة كان لها الأثر الكبير فيما بعد بسبب تدخل المشروع الإسلامي ممثلا في شخص البشير الإبراهيمي في مشروع تأسيس الدولة الإشتراكية اليسارية التي كان بن بلة من دعاتها، و التي انتهت بإبعاد البشير الإبراهيمي نهائيا عن الساحة السياسية العامة في البلد، و معلنة عن قطيعة تامة بين التيارين السياسي و الإسلامي في جزائر ما بعد الإستقلال، و لعل حيثيات تلك الحادثة كانت بسبب قيام البشير الإبراهيمي بإصدار بيان بتاريخ 16 أفريل 1964 ضد الإنحراف العقائدي و السياسي في الجزائر[1]، محددا لمختلف المحطات التي ميزت المشهد العام للجزائر بعد استقلالها نتيجة حيادها على حسب تعبيره عن خطها الأصيل المتمثل في العروبة و الإسلام، و راحت تستورد نماذج غربية لا تمت بصلة بتاريخ الشعب الجزائري و حاضره، و التي قد تؤدي إلى حرب أهلية طاحنة نتيجة المشاكل الإقتصادية التي يعيشها الشعب بسبب إهمال القادة السياسيين له، و لدوره و تضحياته الطويلة و لدورهم هم في بناء مجتمع تسوده الوحدة و الرفاهية بعيدا عن اهتمامهم بأمورهم الشخصية.

[1]- احمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، دار الغرب الإسلامي، ج5، ط1، بيروت، 1997، ص317.

قراءة في مضمون هذا الخطاب تجعلنا نعرف و ندرك بأن الإنطلاقة كانت مائلة منذ البداية على حد تعبير المثل الشعبي الجزائري، لأنه لو كانت الإنطلاقة صحيحة و سليمة آخذة في الحسبان مكونات المجتمع الجزائري و مقوماته فلربما كانت الجزائر اليوم في حال أفضل، و لم يكن محمد البشير الإبراهيمي وحده بل كانت هناك مجموعة من السياسيين و المفكرين منهم من هُمِّشَ و منهم من أغتيل بسبب مواقفه المعارضة، بل حتى هناك من يدعي أن مالك بن نبي كان له أيضا رأيا مخالفا جعله يقدم استقالته من على رأس مديرية التعليم العالي ليشتغل على الإنتاج الفكري... لكن طال فكره التهميش هو كذلك.

لقد تربى جيل جديد من الجزائريين في كنف الدولة الفرنسية الرأسمالية، و هذا الجيل كما يسمَى بجيل الثورة هو من اختار أن يستقل عنها و يؤسس لوطنيته بعيدا عن أي خيار غربي، فهذا الجيل تعلم مبادئ الأخلاق النقابية داخل المؤسسات الفرنسية الرأسمالية، مما دفعه لأن يختار النموذج الإشتراكي الذي يقوم على ركائز أساسية تتمثل في القضاء على كل أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فالخيار الإشتراكي كان دوما يبحث عن كيفية خلق الأسباب التي تساهم في تنمية الإنسان و ازدهاره، و لكي تتحقق في الجزائر على الطبقة العاملة أن تعمل على دعم الإستقلال الوطني، و حتى يتم ذلك اتجهت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول الإشتراكية التي جعلت التنظيمات النقابية في خدمتها في جعل الإتحاد العام للعمال الجزائريين مؤسسةً تعبوية تابعة لها حتى تتحقق الأهداف العامة الإقتصادية للبلد.

لقد اندمج العمال و النقابيون في ذلك المشروع حتى أصبحوا لا يفرقون بين الخطاب السياسي و النقابي، خاصة و أن الخطابات في تلك الفترة كانت تتسم بالثورية و الإشتراكية، ربما هو خيار فرض نفسه لأن الجزائر بعد الإستقلال كانت دولة شبه محطمة مما سمح للنموذج الإشتراكي من أن يلعب دورا هاما في عمر الدولة الجزائرية، فالنموذج الإشتراكي ارتبط في تلك الفترة بزعماء دول وقفوا في وجه المد الرأسمالي، لكنه في نظرنا لم يدم في بلادنا بسبب ظروف خارجية و داخلية منها وجود رؤوس سمحت لها الظروف فيما بعد من أن تتحكم في القرارات السياسية و الإقتصادية، لأنه في الفترة التي احتضن فيها الفلاحون و المزارعون و أبناء الطبقات الضعيفة من هذا المجتمع الثورة كانت البرجوازية الصغيرة في بلدنا تحاول أن تحافظ على مكانتها الإقتصادية، و هو ما جعلها تسعى فيما بعد للسيطرة على الحياة الإقتصادية و ذلك في غياب الوعي و تبلور الطبقات الإجتماعية[1].

إن المنظرين للفكر الإشتراكي في تلك الفترة قد تمكنوا عبر دستور الجزائر الذي يَعتبر في المادة السادسة منه أن الميثاق الوطني "ميثاق 27 جوان 1976" هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة، و هو المصدر الإيديولوجي و السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و الدولة، فدستور الجزائر المستقلة لم يكتف من خلال المواد الأولى من تحديد صفة النظام على أنه اشتراكي بل تعدى ذلك ليحدد الإيديولوجية و الأطر النظرية للهوية الإشتراكية في البلد، لقد تمكن صُنَّاع القرار عبر الميثاق الوطني الذي يمثل

1- عبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المبادئ النظرية لجبهة التحرير الوطني من صياغة المادة العاشرة من الفصل الحادي عشر للدستور التي تعتبر أن الإشتراكية اختيار الشعب و هي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الإستقلال الوطني[1]، مما سمح لهم من بسط سلطتهم على مختلف الأجهزة بما فيها الجهاز النقابي.

سنحاول عبر الجدول أن نبين نسب العمال التي اتجهت نحو الخيار الإشتراكي في البلد، مما جسد المشروع الإيديولوجي للطبقة الحاكمة آنذاك.

الجدول رقم (04): نتائج الإقتراع الخاص بإخيار الشعب للنظام الإشتراكي في البلد[2]:

عدد المسجلين	7.949.780	النسب المئوية
عدد الناخبين	7.290.641	%91.70
عدد الأصوات المعبر عنها	7.248.603	% 99.42
عدد الأصوات الملغاة	42.038	% 0.57
نعم	6.840.095	% 94.36
لا	103.729	% 1.43

المصدر: الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989.

[1]- إلياس فرح، **تطور الأيديولوجية العربية الثورية**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، 1979، ص212.

[2]- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989**، دار هومة، ج1، بوزريعة، 2007، ص136.

فالأرقام الموجودة في هذا الجدول توضح أن نسبة 94.36 % من أبناء الشعب الجزائري و الممثلة في اليد العاملة قد وافقت على انتهاج الدولة للخيار الإشتراكي، فهذا الخيار أصبح يمثل المشروع الإيديولوجي للجزائر من خلال ميثاقها الوطني الذي أصبح أداةً فلسفية تربط أجزاء هذا المجتمع المتفاوتة إيديولوجيا فيما بينها، لهذا يوحد الميثاق دوما لغة ماركسية في شكل نزاعاتٍ اقتصادية موجودة في التاريخ، و ما التأميمات التي بدأت سنة 1966 إلا دليلٌ على ذلك[1].

لقد كان لإسترجاع البنوك و المناجم و النقل و استرجاع شركات التجارة الخارجية و التأمين دور مهم من طرف النظام لإرساء القواعد المادية للنموذج الإشتراكي، حتى تجتمع الطبقة العاملة و تتوحد و تدافع و تحافظ على مكتسباتها تحت ظل الإشتراكية، و بعيدا عن كل أشكال الصراعات الإقتصادية بمكوناتها المادية و الديالكتيكية، و قد شكلت شعارات "من الشعب و إلى الشعب" دليلا قاطعا على النهج الذي سارت على إثره الثورة للقضاء على الإمبريالية التي نالت من أرض الجزائر لعقود من الزمن، و العمل على تحقيق الإستقلال الوطني حتى تُقَامَ أركان المجتمع الجزائري المتحرر من كل أشكال الإستغلال و التبعية، و تتلاشى كل البنيات التي ترمز إلى الرأسمالية، ليحل محلها برنامج تنموي شامل يمس جميع العمال و بدون تمييز أو استثناء.

أما في فترة ما سمي بالتصحيح الثوري في سنة 1968 و التي تميزت بتأميم القطاع المنجمي و إقامة الهياكل القاعدية للدولة فقد كانت وظيفة

[1]- نفس المرجع، ص 144.

الحركة النقابية العمالية تعزيز التسيير الذاتي من خلال السهر على سير أجهزته، كما كان دور المركزية النقابية هو العمل على ترقية العامل من خلال بُعدين، أحدهما خاص و يتمثل في إيجاد الآليات التي تسمح بتحسين مستوى العامل العلمي و التقني، و الآخر عام و يتمثل في البحث عن إيجاد أفضل شروط العمل conditions du travail التي تضمن تنفيذ سياسات الإنتاج.

لقد كان لتاريخ تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين تأثير كبير على العمال من خلال جعله رمزا لإسترجاع و تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، و هو ما جعل العمال يشعرون بدورهم الكبير في التنمية، فأصبح الخيار الإشتراكي أصبح ثقافة شعبٍ و دولة خاصة حين يتعلق الأمر بالمجال العمومي الوطني، فالسلطة قامت باسترجاع ثروات و خيرات البلد التي عمل الفرنسيون على إستغلالها طيلة عقود من الزمن، و جعلتها تحت أيدي الشعب ليعيد استغلالها وفق سياسات اقتصادية تهتم بالزراعة و التصنيع، سياسات جعلت كل الفاعلين في مؤسسات العمل يؤدون واجباتهم معا استجابةً للإشتراكية التي لا تجعل من العمل حقا فحسب، بل تجعل منه أيضا واجبا و شرفا، لأن الكرامة ترتبط بالعمل الذي يعطي الإنسان قيمة في المجتمع[1]، و نحن هنا نتحدث عن قيمة العمل في الفكر الإشتراكي الذي يدفع بالعامل للتحلي بالأخلاق و القيم الإشتراكية.

لكن واقع النقابة آنذاك هو أنها لم تكن سوى مجرد تنظيم عمالي الهدف من وراءه هو إحتواء العمال و تقديم حملات إعلامية لهم حتى يساندوا

---

[1]- الطاهر بن خرف الله، ، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

سياسات الدولة الإقتصادية و تعريفهم بالنموذج الإشتراكي، الثورة الزراعية استجابة لنداءات تلك الفترة، مما أدى به إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي، وبالتالي فهو لم يكن سوى منظمة جماهيرية تعمل على تحقيق السياسة التنموية[1].

لقد كانت الإملاءات السياسية على الإتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرة جعلته في مشهد الجهاز الخاضع للسلطة، بل تطور الأمر حتى أصبح أداةً لتأطيرِ الإنتخابات السياسية، و ذلك مرده لسكوت الإطارات النقابية التي كانت تقود هياكل النقابة مقابل استفادتها حسب تصريحات بعض القادة السابقين[2] للحزب من الترقيات المختلفة إما في المجال الوظيفي أو السياسي كنوابٍ في المجالسِ المنتخبة.

عبَّر العمال عن قلقهم حين عايشوا إحتواء الدولة للنقابة خاصة بعد صدور ميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات بتاريخ 17 نوفمبر1971، و الذي جعل للنقابة مُهِمة المشاركة في الإنتاج و التسيير، و رغم أن غالبية العمال كانوا أُمِيّين أو من أصولٍ ريفية و كانوا في خط الإنتاج، إلا أن ذلك لم يمنع الفئة المثقفة منهم من أن تعبر عن قلقها حول الغموض الذي يكتنف هذه

---

[1]- إيمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر**، دار ناشري، الجزائر، 2014، ص 55.

[2]- شهادة قيادي سابق في القسمة "سابقا" التابعة للأفلان بسعيدة، أجريت معه بسعيدة بتاريخ 29 أوت 2017 صباحا.

الإصلاحات، حول إن أصبح الإتحاد العام للعمال الجزائريين مجرد وسيلة في يد الإدارة، أو أنه تحول إلى مجلس مشاركة بدل أن يكون مجلسا نقابيا[1].

لقد ساهمت عدة أسباب في تعطيل الآلة النقابية في تلك الفترة، و منها غياب تام للنصوص القانونية التي تستمد النقابة منها قوتها، خاصة ما تعلق منها بالمسؤولية الفردية و الجماعية للمنتخبين النقابيين، فأصبحت النقابة تبدوا بالنسبة للعمال امتدادا للدولة مما جعلها عرضةً للضغوطات من طرف الرأي العام العمالي، و أدى ذلك إلى عزوف فئة كبيرة منهم للانضمام إليها، لأن الإنتماء إليها أصبح معناه الجري وراء المصالح الشخصية، لأنه لم يعد هناك مجال واضح تتحقق فيه مصلحة العامل بقدر ما هناك مسعى لتحقيق مصالح الدولة، فنتج عن ذلك سلسلة من الإضرابات العمالية المطلبية التي مست عدة قطاعات و تمت من خارج النقابة، ليكون ذلك بمثابة قطيعة بين الحركة العمالية الفاقدة لشرعيتها القانونية و المؤسسة النقابية التي استحوذت عليها المؤسسة السياسية.

لقد عبرت تلك الإضرابات عن مدى رفض العمال لإحتكار الدولة لنقابتهم الوحيدة، و عن رفضهم لتواطؤ القيادات النقابية في ذلك، لكن تلك الإضرابات قوبلت في دولة تحكم قبضتها على كل المؤسسات و منها المؤسسة الإعلامية بخطاب رسمي جعل من العمال المضربين مجرد عناصر مُشَوِّشَة تبحث عن اللااستقرار، بحيث تم فصل البعض منهم و بإيعاز من الفروع النقابية

---

[1]- شهادة قيادي سابق في قسمة الأفلان "سابقا" ببوب ولاية سعيدة، أجريت معه بوهران بتاريخ 11 سبتمبر 2017 بعد منتصف النهار.

الموجودة في مؤسسات عملهم على حد شهادة نفس القيادي السابق، لكن و رغم ذلك إلا أنه يبقى أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان مدرسة حقيقية استطاعت تكوين إطارات نقابية يشهد لها بكفاءتها، مما مكنها من الظهور بقوة في الساحة الوطنية و خاصة السياسية لتقارب التوجهات آنذاك.

و عليه، فلا يمكننا إلا القول بأن النشاط النقابي ارتبط بالجوانب السياسية المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة و الوطنية و تطوير البلاد و الرقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة[1]، لأن هذه كانت سياسة السلطة التي خططت لها منذ الإستقلال حتى تحتفظ لنفسها بالدور الأساسي و الإستراتيجي في كل المجالات التنموية و بعيدا عن إشراك العمال في القرارات المصيرية، و يعود ذلك حسب اعتقادنا لأمرين هامين، إما بهدف إنتاج نقابة لا تمارس أي ضغط على السلطة السياسية، أو أن الخيار الإشتراكي كان يتطلب القيام بذلك.

يمكن القول بأن النموذج الإشتراكي الذي ظهر في الجزائر لم يكن في نفس الثوب الذي ظهر فيه النموذج الإشتراكي في الإتحاد السوفييتي سابقا، لكن و رغم ذلك إلا أن الدولة كانت تهتم بالعمال عموما حتى تتحقق و لو نسبيا العدالة الإجتماعية التي كانت تدعوا إليها الإشتراكية، فالدولة كانت تطمح في تحويل العامل الجزائري من مجرد أجيرٍ إلى مُسَيِّرٍ منتج، و بالتالي المشاركة في التسيير و المشاركة في النتائج[2].

---

[1]- بومقورة نعيم، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2]- بومقورة نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

فيما بعد تمكنت النقابة من خلال الميثاق الوطني لعام 1976 من أن تقوم بجملة من النشاطات لصالح العمال لرفع وعيهم السياسي و تكوينهم الإيديولوجي و تحسين مؤهلاتهم التقنية، و ذلك كله خدمةً لإنجاح الإصلاحات الإقتصادية التي انتهجتها الحكومة، فأصبح دورها في إطار المشروع الإجتماعي للدولة، و كقراءة لمضمون دستور 1976 من خلال الفصل الثاني المتعلق بالإشتراكية نجد المادة 11 قد سعت إلى تحويل العمال و الفلاحين إلى منتخبين واعين و مسؤولين، نشر العدالة الإجتماعية، توفير أسباب تفتح شخصية المواطن، تمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال و التخلف، و التعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم و ظروف الحياة العصرية، بحيث تحتم على مؤسسات الحزب و الدولة حسب نفس المادة 11 مهمة تحقيق ذلك.

- **حياد النقابة "الوطنية" عن دورها المطلبي:**

لقد تبين بأن الإشتراكية التي تغنى بها جزء كبير من العمال على المستوى الوطني لم تكن في الأساس سوى أداةٍ لظهور فئة جديدة من الأثرياء في المجتمع، فئة استطاعت بفضل القوى العمالية أن تنتزع الملكية من أصحابها و تستحوذ عليها عن طريق إدارة هذه الملكيات و تسييرها، فالبروليتاريا التي فجرت الثورة في روسيا كنموذج كانت عاجزة عن قيادة الثورة و المجتمع في آن واحد، و بذلك استطاع الحزب البلشفي من أن يستحوذ على السلطة كون أنه هو المتحدث الطبيعي عن العمال و كان له ذلك، و بالتالي لم تستطع تلك الثورة من أن تغير من علاقات الإنتاج بقدر ما خلقت إداريين أوكلت لهم مهام

تسيير تلك الملكيات و إدارتها لتحل البيروقراطية محل النظام القديم، و هو نفس ما حدث عندنا.

فالإشتراكية ليست سوى تسيير العمال للإنتاج و الإقتصاد و المجتمع و لا يسعها أن تكون شيئا آخر، و قد برهنت الثورة الهنغارية بصورة قاطعة على صحة هذه الفكرة التي كانت منذ البدء محور نظرة اشتراكية أو بربرية[1]، نفس التجربة تكررت في الجزائر إبان الفترة الإشتراكية أين لم يكن العامل سوى وسيلة لتنفيذ برامج سياسية و إقتصادية مُعينة تتحكم فيها نخبة إدارية و سياسية تتكلم باسم العامل في كثير من المناسبات الرسمية.

لقد تغيرت الإستراتيجيات العامة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، بحيث بدأ الرئيس شاذلي بن جديد في تبني سياسات إقتصادية جديدة و على رأسها إعادة هيكلة المؤسسات، و نظرا لإختلاف الأفكار و التطلعات فلم يكن كل العمال على توافق مع ما يحدث، خاصة فئة الشباب و بعض النساء الذين يمثلون فئة جديدة في سوق العمل، و هو ما جعلهم يشعرون بغياب الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن هذا الحدث أو تغييبه، و هو الأمر الذي دفع بالمناضلين النقابيين رفقة الأمين العام للمركزية النقابية **الطيب لخضر** آنذاك إلى مواجهة الدولة و المؤسسات العمومية التي انحرفت عن الخط الإشتراكي المحدَد و الموضَح في الميثاق الوطني[2].

---

[1]- كورفليوس كاستورياريس: ترجمة وضاح شرارة، **البروليتاريا و التنظيم**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1975، ص11

[2]- بومقورة نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

لم تكن تلك المواجهة مواجهةً نقابية حقيقية للتأثير على النظام لكنها كانت تهدف إلى محاولة جذب انتباه الدولة لمسايرة تطلعات العمال مع تلك المرحلة الإقتصادية الجديدة، فمن جهة الدولة لا تريد أن تَسمع للأصوات التي تنادي بضرورة إبعاد النقابة عن الممارسات السياسية، و من جهة أخرى نجدها تركز على مشاركة كل العمال في المؤتمرات المنعقدة و في فترات الإعداد للميثاق الوطني و الدستور و مختلف الإنتخابات، و كأنها بذلك تريد أن تؤسس لمرحلة جديدة من النشاط النقابي، إذ عبر عن ذلك **صالح يحياوي** الذي كان يشغل منصب أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني سابقا بأنه "على المؤتمر الخامس أن يكون مؤتمرَ عمالٍ لا مؤتمرَ إطاراتٍ، و أن يتم اختيار قيادات عمالية مسؤولة بحُرِّيَّة و ديمقراطية، و أنه يجب على الجميع من الأسفل إلى الأعلى الإهتمام بالعمل النقابي حتى تتحقق مصالح العمال"[1].

تصريح كهذا كان يستطيع أن يخدم فعليا القضية النقابية لو بقي **صالح يحياوي** في منصبه أو على الأقل داخل اللعبة السياسية، لأنه و مباشرة بعد موت الرئيس هواري بومدين أُبْعِدَ نهائيا عن المشهد السياسي، و هو ما جعل فيما بعد كل محاولات العمال و بعض الإطارات النقابية الوطنية تبوء بالفشل أمام مشكلة التدخل الأبوي للأفلان في كل نشاطات المركزية النقابية، مما جعلها تابعا يعمل تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني و وفقا لمبادئه، فأدرك العمال أن زمن الأدوار التقليدية يجب أن يختفي لتحل محله الممارسة الديمقراطية على مستوى الهياكل النقابية القاعدية، لكن

[1] - Abdelmadjid AZZI, op cit pp 377-380.

المشكل عندهم هو أن التطبيق الحقيقي للديمقراطية ليس سهلا إيصاله إلى هرم السلطة النقابية التي تحتكر القوة والنفوذ نتيجة تمسكها بنفس الممارسات القديمة المستمدة من قيم وممارسات النظام السياسي الأحادي المبني على رفض الإختلاف.

في المقابل، فقد استغلت بعض الإطارات النقابية الوطنية و النزيهة المحسوبة على الإتحاد العام للعمال الجزائريين مختلف القوانين لتقوم بإضرابات عديدة أواخر السبعينات من القرن الماضي، بحيث كانت تعود الدوافع من وراء هذه الموجة من الإضرابات بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير و انعكاساته على معنويات العمال الذين يطالبون بتغيير مسؤوليهم و محاسبتهم[1]، بحيث أعلن عمال عدة مؤسسات و مصانع عن دخولهم في إضرابات قطاعية و احتجاجات عمالية، و منهم على سبيل المثال عمال موانئ الولايات الساحلية "عنابة، بجاية، الجزائر و وهران"، و التي انتهت بتدخل الرئيس **شاذلي بن جديد** للتوسط بعد أن فشلت كل الأجهزة الرسمية في ذلك، ثم يليها عمال المخابز مع بداية أول يوم من رمضان للضغط على الحكومة، كما عرفت أيضا صائفة 1978 إضراب حوالي أربعة آلاف عامل من المؤسسة الوطنية للآلات الميكانيكية بالرويبة بسبب مدير مؤسستهم الذي وزع عليهم مكافآت قليلة مقارنة بالتي كان يعدهم بها، و التي انتهت برفعها لعشرة أضعاف بعد أن تأثرت المؤسسة بالإضراب و انخفض الإنتاج، كما

---

[1]- سليمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999، ص349.

أضرب أيضا في شهر مارس 1979 عمال الجزائر الكبرى الموجودين بوحدات إنتاج الحليب "Onalait" من جراء صدور قرار يلغي مجلس عمال المؤسسة فور انتخابه في إطار تطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات، و ما ينبغي التأكيد عليه أن هذا الإضراب قد اعتبر شرعيا من طرف المركزية النقابية[1].

لقد بقي الأمر على حاله إلى أن ساهمت عدة ظروف سياسية و اقتصادية في اندلاع أحداث أكتوبر 1988، لأنها كانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بتدني المعيشة في البلد نتيجة انخفاض سعر البترول و غلاء المعيشة، و التي دفعت بالرئيس **شاذلي بن جديد** للتوجه نحو خيار فتح مجال التعددية السياسية و النقابية أمام فئات العمال التي خرجت للشارع معبرة عن رفضها لسياسة الحكومة آنذاك، و بسبب ضغوطات الشارع وجدت السلطة السياسية نفسها مجبرةً على الإستجابة لمطالب العمال و جميع فئات المجتمع، فظهرت التعددية في المجالين السياسي و النقابي، فطوت تلك الأحداث فترة طويلة من ماضي الدولة المستقلة التي عاشت تحت راية الأحادية، لتبدأ صفحة جديدة من عمرها تحت راية التعددية السياسية و النقابية و الإعلامية و التي كان دستور سنة 1989 ضامنا لها.

و رغم أن تلك الفترة قد انتهت معلنة عن بداية فترة جديدة أمام مختلف شرائح العمال للتعبير عن إنشغالاتهم العديدة، إلا أنه يبقى أن الإتحاد العام للعمال الجزائريين كان يستطيع و بحكم المكانة التي تبوأها في الساحتين

1- نفس المرجع، نفس الصفحة..

السياسية و الإقتصادية من أن يقوم ببناء تحالفات اجتماعية و سياسية في إطار النضال المطلبي و بعيدا عن الإيديولوجية السياسية التي دفعت بالوعي الجمعي الشعبي إلى حالة من الإغتراب.

- **إستقلالية العمل النقابي في الجزائر:**

المسار الذي انتهجته المركزية النقابية جعل العامل يرى و يدرك بأن السلطة السياسية أصبحت غير قادرة على تحسين حياته الإجتماعية التي أنهكها غلاء المعيشة، و لا قادرة على رفع أجورهم حتى تتماشى مع تلك المتغيرات، و ربما وصل الأمر ذروته حين بدأت تظهر وسط العمال أنباء على أن مؤسسات عملهم المفلسة و التي بدأت تستنزف أموال الخزينة قد بدأ التفكير في غلقها و تسريح العمال منها، من أجل وضعها في المزاد لبيعها و خصخصتها أمام "الكارتل المالي" في القطاع الخاص.

لقد تأكدت القاعدة العمالية البسيطة بأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يكن أبدا في صف القضية العمالية بقدر ما كان في صف من ساند النظام و استفاد من بركته على المستويين السياسي أو المهني، فانقسمت المركزية النقابية إلى قسم مؤيد لسياسة الدولة حتى يحافظ على موقعه في ظل المكتسبات التي حققها، و قسمٍ معارضٍ لها سَمَحَت له ظروف البلد السياسية فيما بعد من إنشاء نقاباتٍ عمالية مستقلة عن الوصاية السياسية و الحزبية.

بعد أن استجابت السلطة السياسية إن لم نقل الحزب الواحد لتطلعات الشعب و رغباته في العمل بعيدا عن أعين و مراقبة الحزب اللصيقة التي أفقدته حرية التجديد و الإبتكار، ها هي قد أعطت له حريته لتأسيس ما عجز عن تأسيسه من أحزاب و نقابات في الفترة المباشرة لما بعد الإستقلال، حراك سياسي كبير و نخبوي على أعلى مستويات هرم السلطة أفرز دستورا جديدا لهذه الدولة جعل العديد مِنْ مَنْ كان يحمل تصورات و أهداف معينة يسعى إلى محاولة تجسيدها عبر إنشاءه لمؤسسته الحزبية أو الإعلامية أو النقابية المستقلة عن أحضان السلطة، فتأسست الأحزاب المختلفة و من بينها حزب العمال الذي كان يستطيع أن يقوم بدور كبير كحزب عمالي على الأقل في إنتاج نقابته الخاصة مثلما فعلت جبهة التحرير الوطني أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكنه أخذ خياره في أن يؤسس لشرعيته بعيدا عن واقع العمال و معاناتهم.

حراك شعبي و آمال كبيرة لا نظير لها لكنها سرعان ما تحطمت على واقع أن جبهة التحرير الوطني التي ترتدي ثوب السلطة لا تزال تفرض نفسها من منطق السيطرة على الشعب المقهور آنذاك، خاصة حين رأته يتوجه نحو الفيس FIS كبديل عنها وعن شرعيتها الثورية التي عمرت طويلا، فالسلطة بالنسبة للأفلان كانت هدفاً و غايةً على حد تعبير الباحث هواري العدي، و لم تكن أبدا أداةً تُسهِمُ في نشر الوعي السياسي و تطويره، مما جعل الجزائر تشهد صداما كبيرا دام لأكثر من عشر سنوات

بين مؤسستين حزبيتين، أولاهما تملك قوة المؤسسات و الثانية كانت تمتلك الشرعية الشعبية التي أفرزها الإنفتاح السياسي في البلد.

لقد عطلت تلك الفترة أي مشروع تنموي في البلد إلى غاية نهاية التسعينات و بداية عهد جديد مع الرئيس بوتفليقة، أين سمح ذلك مع مطلع الألفين في توجه العديد من النخب الوطنية لإعطاء دفعٍ جديد للمجتمع الجزائري عن طريق تفعيل المجتمع المدني، فظهرت النقابات المستقلة عبر جل القطاعات العمومية، و منها قطاع التربية الذي شهد ميلاد عدة نقابات مستقلة و منها نقابة الكناباست.

لقد انتهت تلك المرحلة بخروج الشعب للشارع للمطالبة بحقوقه البسيطة، أين قام الرئيس الشاذلي بن جديد باستقبال ذلك الحراك بفتح المجال أمام الشعب للخروج من نفق الأحادية و التوجه نحو التعددية بكل أشكالها، ضامنا لهم ذلك بصياغة دستور جديد يحمل تطلعات النخبة آنذاك، بحيث كان الإعتقاد آنذاك أنه ستكون هناك حرية تسمح لجميع الجزائريين من قطف ثمار الديمقراطية و التمتع بها في إطار تنظيمي "حزبي أو نقابي"، لتجاوز فضائح التخلف التي بدأت تنتشر في المجتمع، ليصبح الجزائري ينعم بقيم الحرية و هي تتفاعلُ مع التقدمِ و تتطورُ خدمةً للمجتمع عامةً.

- **الحق النقابي من منظور دساتير الجمهورية:**

سنحاول دراسة واقع النشاط النقابي في الجزائري انطلاقا مما جاءت به دساتير سنوات 1976، 1989 و 1996 و مقارنة ذلك التحول في الصيغ القانونية خدمة للعامل، بحيث أصبحت النشاطات الحزبية و النقابية التي كانت محظورةً في الأمس القريب واقعا ملموسا بفضل تطوير بعض مواد دستور 1976، فأصبحت الحرية أكثر سلاسة مع دستور 1989، مما سمح لبعض المواد من إدراج مصطلحات كثيرة تماشيا مع المرحلة الجديدة، فتحولت كلمة الحرية إلى حق "من حرية إنشاء الجمعيات-د.1976" إلى "حق إنشاء الجمعيات د.1989".. رغم أن الجمعيات التي كان يقصدها دستور 1989 هي الأحزاب السياسية، تسميةٌ تبين مدى تخوف السياسي من ظهور ممارسات أخرى جديدة على سطح الحياة السياسية، كما حدد السياسي في خطابه الفرق بين "حق الإنخراط لجميع **العمال** د.1976" إلى "الحق النقابي معترف به لجميع **المواطنين** د.1989"، لأنه في سنة 1976 كان الجو العام للبلد مستقراً مما سمح للخطاب من أن يكون موجها توجها سليما للعمال، لكن بعد انتفاضة أكتوبر 1988 و في ظل الضغوطات و الإكراهات التي مورست على رجال السياسة نتيجة خروج المواطنين للشارع توجه الخطاب إليهم "المواطنين"، رغم أن العمال هم فقط المعنيين بالعمل النقابي.

ثم بعد أن شهدت السنوات الأولى من سنوات التسعينات من القرن الماضي أحداثا دموية سارعت السلطة إلى إصدار دستور آخر سنة 1996

يحاول أن يُقَيِّدَ مفهومَ "الحرية" لأن الأمور تجاوزت الجميع، فأصبح هناك عدة إضافات على مواد دستور 1989 بحيث أضيفت في كل مادة تسبقها كلمة "حق" أو كلمة "حرية" عبارات تبدأ إما بكلمة "يمنع" ، "يحظر" ، "لا يجوز" ، "لا يمكن"، و هذا معناه أن الدولة كانت تحاول إعادة ضبط ما يجري من انفلات شعبي في الساحتين السياسية و النقابية، و ربما النقابة التي كانت مستهدفة هنا هي النقابة الإسلامية للعمل SIT التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، رغم أن الخطاب كان موجها لجميع التيارات التي بدأت في الإبتعاد عن أحضان السلطة، و هذه هي أهم مواد الدساتير الثلاث التي تُعْنَى بالعمل السياسي و النقابي:

دستور 1976

الفصل الرابع: الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن

المادة 55 : حرية التعبير والاجتماع مضمونة، و لا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية.

تمارس هذه الحرية مع مراعاة أحكام المادة 73 من الدستور.

المادة 56 : حرية إنشاء الجمعيات معترف بها، و تمارس في إطار القانون.

المادة 60 : حق الانخراط في النقابة معترف به لجميع العمال، و يمارس في إطار القانون.

المادة 73 : يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق و الحريات الأساسية لكل من يستعملها قصد المساس بالدستور أو بالمصالح الرئيسية للمجموعة

الوطنية، أو بوحدة الشعب و التراب الوطني، أو بالأمن الداخلي و الخارجي للدولة، أو بالثورة الاشتراكية.

ثم

دستور1989

الحقوق و الحريات:

المادة 39 : حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن.

المادة 53 : الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين.

المادة 54 : الحق في الإضراب معترف به و يمارس في إطار القانون.

و يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدفاع الوطني والأمن أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع.

ثم

دستور 1996

الحقوق و الحريات:

المادة 41 : حرّيات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن.

المادة 56 : الحقّ النّقابي معترف به لجميع المواطنين.

المادة 57 : الحقّ في الإضراب معترف به و يمارس في إطار القانون، يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحقّ أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدّفاع الوطني و الأمن أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع.

نجد أن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن تشغل مكانة مهمة في الدساتير الثلاثة مع اختلافات جوهرية بين الأول و الثاني و اختلافات جذرية بين الإثنين معا و الثالث[1]، إذن فالحرية النقابية باتت موجودة لكنها مُسَيَّجة من كل الجهات حسب المادة 1996/57، فكما أشرنا سابقا فكل الخيارات التي جاءت بعد الإستقلال كانت تمثل خيارات الطبقة الحاكمة، الطبقة التي أقصت من البداية بعض الوجوه السياسية اللامعة، فقيل عن فرحات عباس أنه كان زعيم الليبراليين الجزائريين، ترأس حكومة الثورة دون امتلاك أي سلطة و لا القيام بدور مؤثر في سيرها[2].

هؤلاء الليبراليون مثلوا العناصر المثقفة التي تربت فكريا في المدارس الفرنسية، بينما الإصلاحيون من العلماء مثلوا الشريحة التي كانت حاملةً لثقافةٍ عربية إسلامية، و أمام هذه الأقليات كانت الحركة الوطنية الشعبية في تتطور و هي تحمل فكرا و إيديولوجية استقلالية جعلها بعد أن تعلمت أسس الكفاح من ثورة نوفمبر تدخل في مشروع وحدوي، مكنها بعد أن

---

[1]- سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]- صالح بلحاج، **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، ط1، الجزائر ، 2012، ص118.

تمكنت من حكم البلد من التوجه رغم كل الإنتقادات التي لاقتها من الأطراف الأخرى إلى الخيار الإشتراكي الذي كان النموذج الأوفر حظا لنجاحها و بقاءها في الحكم.

يقول أستاذ علم الإجتماع محمد بشير في هذا الصدد[1] بأنه من هنا تأسست الشرعية الثورية الرافضة لكل فكر مخالف تراه مهددا لإستقرارها، رغم أنها كانت قد استجابت عام 1976 لإعادة إحياء الطرح الكلاسيكي "التوجه الليبرالي" أي التعددية الحزبية و الحرية الإقتصادية كمحاولة لإيجاد مشروع اجتماعي للأمة الجزائرية، بحيث لم تكن تلك المحاولة إلا سياسة تجسدت معالمها بوضوح بعد وفاة بومدين حين ظهرت هناك طبقة اجتماعية تُشَكِّل فئةْ البرجوازية الصناعية المتصفة على أنها غير سياسية في أغلب الأحيان، و الواعية بالدعم الذي يمكن أن تساهم به إلى جانب وعيها بضرورة و جودها، إن هذه البرجوازية توظف و تَستغل على حد السواء عُمَّال قُرَاهَا أو قوة العمل المتصفة بالمجهولية، مما يجعل المستقبل النقابي لهذه القوة العمالية رهن القوانين التشريعية التي لا يزال المسؤول السياسي يقبع فوقها.

لقد كان هناك تحالف على المستوى الأعلى لجعل المرحلة القادمة "بداية التسعينات" مرحلة مُسَاهَمَة رأس المال الخاص في عملية البناء الوطني، فبعد أن هُيْكِلَت المؤسسات العمومية أصبح هناك سعي للسيطرة على

---

[1]- محمد بشير، **علماء اجتماع التنظيمات و العمل في الجزائر-الرعيل الأول-**، دار كنوز، ط1،الجزائر، 2018، ص.ص 68-69.

المشهد الإقتصادي في البلد، سيطرة انقلبت فيها الموازين بعد انهيار سعر البترول مما جعل الأفلان يتعامل بتحفظ كبير مع كل طرحٍ يراه يساريا في تلك الفترة، لأنه كان يعتقد في أن كل الإصلاحات الإقتصادية أو السياسية التي ستنجر عن الإستجابة لضغط الشارع ما هي إلا محاولة من طرف بعض الأشخاص النافذين لتغيير النظام السياسي في البلد.

لقد ساهم حراك الشارع في جعل دستور سنة 1989 يسمح لمختلف التيارات الفكرية و الإيديولوجية الوطنية التي كانت تعمل في الظل زمن الأحادية من أن تفرض نفسها بعيدا عن الديمقراطية المصنوعة بقرار، و تؤسس لنفسها منظمات على المستويات الحزبية و النقابية و حتى الإعلامية، حراك فهمته الأفلان بأنه بداية القطيعة بين الشعب و الدولة، لتتجلى تلك القطيعة مباشرة مع عام 1990 على شكل أحزاب و تشكيلات سياسية تحمل توجهات إما إسلامية تمثل تاريخ الأمة الجزائرية المسلمة، أو وطنية ترمز إلى عهد الثورة، أو علمانية متأثرة بالفكر الغربي، و قد سمحت تلك التعددية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بحكم الإقبال الكبير عليها من أن تؤسس منظمتها النقابية عبر مختلف المؤسسات العمومية، حتى تقوم بدورها في عملية البناء و محاربة كل أشكال الفساد، و قد شكل القانون 14/90 مرجعيتها في ذلك.

و من بين نتائج انتفاضة عام 1988 ظهور مجموعة من القوانين لحماية العمل النقابي و تأطيره، قوانين ربما كانت لتغير حياة العمال نحو الأفضل خاصة في ظل وجود اتفاقيات دولية و عربية سابقة، و من بينها

اتفاقيات جنيف رقم 144 في جوان عام 1976 التي أبرمتها منظمة العمل الدولية بهدف التأكيد على أنه للعمال و لأصحاب العمل الحق في تكوين منظماتهم النقابية المستقلة، ثم دستور الجزائر لسنة 1976 الذي تجاوز ذلك الحق في الحرية و التعددية النقابية منذ أن اعتبرها وظيفة كُلِّفَ الإتحاد العام للعمال الجزائريين بالقيام بها و تنظيمها في عالم الشغل[1].. إلى مؤتمر العمل العربي الثامن الذي عُقِدت أشغال دورته السادسة في مارس 1977 من طرف الدول العربية لدراسة وضعية الحقوق و الحريات النقابية في الدول العربية، و الذي سمحت بعض مواده لتكريس تلك الحرية و على رأسها المادة الأولى التي كان نصها "لكلٍّ من العمال و أصحاب العمل أيا كان القطاع الذي يعملون فيه أن يُكَوِّنُوا دون إذن مُسْبقٍ فيما بينهم منظمات، و أن ينظموا إليها لتحمي مصالحهم و تدافع عن حقوقهم"[2].

ساهمت تلك الأحداث في ظهور تشكيلات سياسية جعلت شؤون العمال و قضاياهم من بين أهدافها و مخططاتها، فنجد حزب العمال الجزائريين الذي ظهر مع مطلع عام 1990 ممثلا للأفكار الإشتراكية التي احتضنها العمال في الجزائر، و لعل تبني زعيمته **لويزة حنون** للأفكار التروتسكية لخير دليلٍ على مذهب هذا الحزب و توجهه، و قد تأسس هذا الأخير حاملا لإنشغالات العمال بحيث وضع عبر ميثاقه الموجود في

---

[1]- عجة الجيلالي، **الوجيز في قانون العمل و الحماية الإجتماعية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2005،ص 170.

[2]- ثامري عمر، **التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد**، أطروحة دكتوراه في الحقوق (منشورة)، قسم القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2012-2013، ص 113.

صفحته على الآنترنت بأنه حزب عمالي مستقل هدفه استمرارية الحركة الوطنية الجزائرية التي تستمد برنامجها من حزب نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، و أنه تأسس من العمال و النقابيين و صغار المزارعين، و أنه جاء على إثر التناقض الموجود بين شريحة العمال المضطهدين و بين من يقومون باستغلالهم و اضطهادهم، و بأنه جاء ليناهض مؤسسات الدولة الإمبريالية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية[1].

لم يستطع حزب العمال من صنع نقابة خاصة به و هو الأقرب إليها بحكم أهدافه، كما لم يستطع عبر تاريخ نضاله الطويل من تمثيل العمال تمثيلا يجعلهم يتسارعون للإنضمام إليه، كما لم يستطع الوصول إلى السلطة بحكم مواقفه الغير ثابتة التي جعلته يبدوا على شكل حزبٍ من أحزاب الموالاة، كما لم يستطع أيضا كحزبٍ سياسي أن يكون شريكا في العقد الوطني الإقتصادي و الإجتماعي الذي يضم كل من الحكومة و أرباب العمل و الإتحاد العام للعمال الجزائريين، و ربما تلك المواقف خلقت له خصوما كثر و منهم الإعلامي و الكاتب اليساري **طاهر بن عائشة**، و الذي قال عن زعيمة الحزب بأنها "أكبر مؤامَرة ضد اليسار في الجزائر، هي بنت السلطة المدللة التي تدافع عن خلود صقور الرأسمالية، و طالبها أن ترحل من المشهد السياسي لأن دورها التمثيلي انتهى"[2].

---

[1]- الصفحة الرسمية لحزب العمال الجزائري، لوحظ بتاريخ 28 ديسمبر 2018 مساءا على الموقع:

- http://www.pt.dz/la-charte.html

[2]- الجزيرة، حزب العمال الجزائري، لوحظ بتاريخ 28 ديسمبر2018 مساءا على الموقع:

:

لقد كانت حَرْبُ حِزْبِ العمال ضد كل شيء إلا ضد الواقع الذي يعيشه العمال في قطاعاتهم المختلفة، فحزب العمال و رغم المكانة التي كان يحتلها في المشهد السياسي إلا أن غالبية العمال يعتقدون بأنه تخلى عن هدفه الحقيقي في تمثيل العمال على المستويين السياسي و الإقتصادي منذ فترة خصخصة الشركات، فأصبح تمثيله هو فقط تمثيل إشهاري يظهر في فترات الإنتخابات الرئاسية أو في فترات الأزمات الإقتصادية لكسب العمال، فلم تقتنع الطبقة العاملة بخدماته التي كانت تبدوا على أنها موجهة للسلطة القائمة.

لقد كان هناك تغير واضح في دساتير البلد و قوانينه رغم استمرار النظام على نفس المبادئ التي آمن بها، تلك المبادئ التي دفعت بالطبقة العاملة لرفضها نتيجة تدهور معيشتها، فعبرت تلك المرحلة عن عدم وجود نية من طرف السلطة الحاكمة لتنعم النقابة بقليل من الحرية التي جاءت بها و نادت إليها قوانين الجمهورية.

- **النشاط النقابي على ضوء القانون 14/90:**

لقد عرفت الأمم الغربية كيفية الإستثمار في العمال كقوة مساهمة في الإنتاج بعد أن منحتهم حقهم في النشاط النقابي، و هو الأمر الذي جعل

حزب-العمال-
الجزائري
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/11/1/

الجزائر تفكر بعد أن سقطت في أزمة الشارع في فتح المجال أمام مختلف الفئات العمالية المنتشرة عبر جل القطاعات لممارسة حقوقهم النقابية، فالحق النقابي في أي بلد قد يُعتبر على أنه امتحان لمدى ديمقراطية نظامه السياسي اتجاه مختلف المسائل التي تتعلق بالحريات الفردية و الحريات العامة التي أصبحت لها بعد دوليا في الآونة الأخيرة.

لقد ظهرت الحرية النقابية كمفهوم في ظل الأنظمة الإقتصادية الجديدة "الدولية" لتقلل من رقابة الدولة الإقتصادية و الإجتماعية على العمل و العمال معا، و ذلك حتى يتمكن العمال من المساهمة في صنع السياسات الإقتصادية لبلدانهم عن طريق نقاباتهم العمالية و في نفس الوقت البحث عن تحسين ظروفهم المهنية و المادية، و ليتحقق ذلك فعلى المنظمة النقابية أن تتمتع بالحرية كشرط أساسي حتى تتمكن من ربط علاقات مع البيئة الخارجية، و هو ما نادت إليه منظمة العمل الدولية و كرسته عبر قوانينها و عبر المواثيق الدولية التي تعتبر أن التعددية النقابية هي معيار تظهر من خلاله الحرية النقابية[1]، كما تعتبر منظمة العمل الدولية أن حق المفاوضات الجماعية شرط أساسي لنجاح العمل النقابي في أي بلد مثله مثل حق الإضراب لأنها تعتبرهما مكسبان للقوى العمالية على الدول أن تحترمهما و أن تعمل على تعزيزهما، و قد ضمنت تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإتفاقيات التي كانت محل قبول من عدة دول بما فيها الجزائر.

---

[1] - Françoise Favennec-héry, Pierre- Yves Verkindt, **Droit du Travail**, LGDJ, Paris, 2007, p 56.

لقد ساهمت تلك الفترة في خلق مجموعة من القوانين التي تسهل الممارسة النقابية على ضوء المتغيرات السياسية الجديدة التي أفرزها حراك أكتوبر عام 1988، بحيث تناول قانون 14/90 المحدد لكيفية ممارسة النشاط النقابي في الجزائري أهم النقاط الواجب على أي تنظيم عمالي الإلتزام بها، و سنحاول شرحها حتى يمكننا التعريف بأهم الحدود التي وضعها المشرع أمام التنظيمات النقابية حتى تمارس نشاطها في إطار قانوني.

فالقانون 14/90 الصادر بتاريخ 02 جوان 1990 يمثل مرجعية جميع الفاعلين في الساحة النقابية، و نجد فيه خمسة و ستون مادةً مقسمَةً على خمسةِ أبوابٍ، بحيث جاء كل باب لينظم الممارسة النقابية تنظيما يكفُلُ فيه الحقوق لمختلف الشركاء "أجراء أو مستخدمين"، و يحدد لهم واجباتهم و ما ينجرُّ عن أيِّ تجاوزٍ من عقوباتٍ، و هذه قراءة لأهم ما جاء في القانون [1]:

– الباب الأول بعنوان: الهدف و الأحكام العامة و فيه خمسة مواد من "01-05"، يبين هذا الباب بأنه يمكن للعمال و للمستخدمين تأسيس نقاباتهم الخاصة و المستقلة عن أي توجه سياسي، أو أن ينتموا إليها بهدف تمثيل أنفسهم أمام المصالح العليا للدفاع عن قضاياهم ذات الطابع المادي و المعنوي، بحيث استطاع هذا الباب أن يتناول الخطوط العريضة للعمل النقابي من بداية التأسيس إلى غاية تحديد العلاقة مع المؤسسات

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 23، 02 جوان 1990، ص.ص 764-770.

السياسية، و قد سمح هذا القانون للعمال بممارسة العمل السياسي في إطار حقوقهم المدنية و بدون جر النقابة لهذه الممارسة، كما ذكَّر جميع النقابيين من مؤسسين و منخرطين بضرورة الإحتكام لهذا القانون.

- الباب الثاني بعنوان: تأسيس التنظيمات النقابية و تنظيمها و تسييرها، و فيه خمس فصول مقسمة على ثمانية و عشرون مادة من "06-33": بحيث تناول الفصل الأول مسألة "التأسيس" من خلال ستة مواد حدد من خلالها المشرع شرط التمتع بالحقوق المدنية و الوطنية و على رأسها الجنسية الجزائرية للمنخرط النقابي، كما ألزمت المؤسس للنقابة بأن يقدم تصريح تأسيسه للنقابة للسلطات المعنية (بعد عقده للجمعية العامة التأسيسية) إلى كل من والي الولاية إن كانت النقابة محلية أو إلى وزير العمل إذا تجاوزت نشاطات النقابة إقليم الولاية.

بينما تناول الفصل الثاني قضية "الحقوق و الواجبات" في تسعة مواد و هي القضية التي كثيرا ما أثير الجدل حولها، فجاءت هذه المواد لتبين للمنخرطين النقابيين حق قيادة النقابة و كيفية التدخل في تسييرها و الترشح لها بل بينت هذه المواد حتى أن للنقابة الحق في الإنضمام للنقابات الدولية و الحق في إصدار المجلات و النشرات التي لها علاقة بالنشاطات النقابية، ثم بينت لهم الحق في تمثيل المنخرطين و الدفاع عنهم أمام السلطات العمومية و حيازة مقرات لممارسة نشاطهم النقابي، كما بينت نفس المواد أنه على المنخرطين واجبات الإلتزام بالقانون الداخلي و منها الإبلاغ على أي تعديل في قانونها الأساسي.

أما الفصل الثالث فتناول "القانون الأساسي" من خلال كل مكوناته (التسمية، المقر، السجل، الهدف العام للتأسيس، القواعد التنظيمية بصفة عامة و المتعلقة إما إدارة النقابة و تسيير حساباتها أو حلها)، بينما الباب الرابع فتناول مسألة "الموارد و الممتلكات من خلال ثلاثة مواد بينت شروط و كيفيات جلب النقابة للموارد المالية، أما الفصل الخامس و الأخير فتناول قضية "التوقيف و الحل" من خلال سبعة مواد أعطاها المشرع عناية بالغة، لأنه يمكن للسلطات العمومية أن تقدم دعوى للجهات القضائية لوضع حد للنقابة إذا كانت نشاطاتها مخالفة لقانونها الأساسي، كما وضح هذا الفصل شروط حل النقابة بصفة إرادية من طرف المنخرطين أنفسهم و علاقتهم بالقضاء.

- الباب الثالث بعنوان: التنظيمات النقابية التمثيلية و فيه ستة مواد، من"34-39": بحيث بينت هذه المواد نسب التمثيل العمالية التي يجب على أي نقابة بلوغها حتى تصبح في نظر القانون نقابة رسمية و تمثيلية، و أنه إذا تحصلت على أكبر نسبة تمثيل عمالية فإنها تُستشار في ميادين نشاطاتها على المستوى الوطني في كل ما يتعلق بإعداد المخططات الوطنية الإقتصادية و الإجتماعية ذات الطابع التنموي، كما يصبح لها حظ أيضا للإستشارة و إثراء المجالات التي تتعلق بتقويم التشريع و التنظيم المتعلقين بالعمل.

نعتقد هنا أن هذا الباب هو الذي يقف وراء مكانة الإتحاد العام للعمال الجزائريين كشريكٍ إجتماعي، رغم عدم وضوح رؤيا واضحة حول نسب التمثيل التي سمحت له بهذه المكانة، خاصة في ظل انتشار النقابات

المستقلة في كل قطاعات الوظيف العمومي من جهة، أما من جهة أخرى ضعف التمثيل النقابي على مستوى القطاع الخاص نظرا لتعطل الآلة الإقتصادية في البلد.

- الباب الرابع: بعنوان أحكام خاصة بالتنظيمات النقابية للعمال الأجراء: و فيه ثلاث فصول مقسمة على ثمانية عشر مادة من"40-57": بحيث تناول الفصل الأول قضية "التمثيل النقابي" في ستة مواد بينت و وضحت كيفية تشكيل الهياكل النقابية على مستوى المؤسسات التي بلغ فيها عدد المنخرطين النصاب، أو لجان المشاركة أو تكليف المندوبين النقابيين المنتخبين في حالة عدم توفر النصاب التمثيلي، كما بينت المادة 44 شرطَ بُلوغِ 21 سنة عند الممثل أو المندوب النقابي و سنة خبرة في مؤسسة عمله، بشرط أن تكون مفتشية العمل على علمٍ باسمه خلال الأيام الثمانية التي تلي إنتخابه.

بينما الفصل الثاني فتناول مسألة "التسهيلات" من خلال أربعة مواد، حُدِّدَت من خلالها عدد الساعات المدفوعة الأجر التي يسمح فيها للمندوبين النقابيين من الإستفادة منها شهريا للتفرغ للعمل النقابي، على أن لا تتجاوز العشرة ساعات شهريا، كما نصت تلك المواد أنه على المستخدِمين "رؤساء المؤسسات" أن يضمنوا توفير اللوحات الإعلانية للفروع النقابية الموجودة على مستوى المؤسسات، و أيضا المحل اللائق الذي يسمح باستقبال أعداد الأعضاء النقابيين، كما حددت المادة الأخيرة من

هذا الفصل مسألة الإعانة التي يمكن أن تتلقاها النقابة من الدولة، لكن بشرط أن تكون الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطني.

أما الفصل الثالث و الأخير فتناول من خلال ثمانية مواد قضية "الحماية" أي حماية المنخرط النقابي من كل أشكال التمييز و التضييق و العقوبات الإدارية التعسفية و الإجراءات التأديبية، و هذا هو المهم في دراستنا هذه، بحيث أكدت المادة 54 على أنه إذا أخل أي مندوب نقابي بأحكام التشريع و التنظيم المتعلقين بالعمل فيمكن لمستخدمه أن يباشر إجراء تأديبيا ضده لكن بعد إعلام تنظيمه النقابي بذلك، و أنه حسب المادة 55 إذا استخدم المسير أي إجراء تأديبي ضد المندوب النقابي دون إبلا غ تنظيمه النقابي أولا فإن ذلك يُعتبر خرقا للمادة 54، كما أن أي عزلٍ للمندوب النقابي فهو إجراءٌ باطل و بدون تأثير يجعل المندوب يُدمجُ في عمله بأمرٍ من مفتش العمل لدى مصالح الوظيف العمومي.

فالحق النقابي بصفة عامة قد يختلف من بلد لآخر حسب القيمة المعطاة للعمل كنشاط، فممارسة هذا الحق ترتبط بمجموعة من الحقوق و الحريات العامة على رأسها الحق في العمل، حرية الإجتماع، حرية التعبير، حق الإضراب[1]، لذلك فمحاولة الدولة الحفاظ على هذا الحق يمكن أن تتلخص من خلال الباب الخامس.

---

[1]- بومقورة نعيم بن محمد، **الحرية النقابية في الجزائر**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2019، ص107.

الباب الخامس: بعنوان أحكام جزائية، و فيه أربعة مواد من "58-61": بحيث عاقبت الدولة بالحبس أو بغرامة مالية كل من يحاول المساس بالحرية النقابية، كما عاقبت كل من يحاول أن يقوم باجتماع أو يشارك فيه أو يسهل عقده على مستوى نقابة هي موضوع حل.

- أما الباب السادس: الذي كان تحت عنوان أحكام ختامية، ففيه أربعة مواد من "62-65": حاولت أن تدفَعَ بالتنظيمات النقابية التي كانت مؤسسة من قبل أن تُكَيِّفَ قوانينها مع هذا القانون، بحيث استفادت المركزية النقابية من أحكام هذا القانون الذي منعها من ممارسة أي نشاط ذا طابع سياسي، كما بين هذا القانون أن رجال الأمن غير معنيين بهذا القانون لأنهم يخضعون لأحكام خاصة.

إذن و من خلال قراءتنا السابقة لهذه القوانين نستطيع القول أن معالم ممارسة العمل النقابي في الجزائر أصبحت واضحة و بعيدة عن أي غموض، فالترسانة القانونية بددت كل أشكال الإحتكار السياسي التي كان ضحيتها العمال زمن الأحادية، بحيث سمحت هذه القوانين للعمال و في أي قطاع كانوا من تأسيس منظماتهم النقابية لممارسة حقوقهم النقابية كاملةً و بدون أيِّ قيدٍ أو تضييقٍ عليهم، فالدستور الذي كرس لهذه التعددية كان يحاول نوعا ما أن يواكب حركة التطور التي شهدتها التنظيمات في الغرب، و التي تجاوزت من خلال اعتمادها على مفاهيم التطور و الديمقراطية كل أشكال الفشل التي عرفتها التجارب العربية في فترة مضت، فدولة القانون التي لا تتخذ من الديمقراطية حصنا لها لن

تستطيع بلوغ أي هدف ذو طابع حضاري إلا إذا أسست لنفسها أُسُسًا غير شرعية تستمد منها شرعيتها.

فبعد أن كانت الطبقة السياسية في الجزائر مع نهاية الثمانينات عُرْضَةً لمختلف الضغوطات من الداخل كما من الخارج ما كان عليها سوى أن تلجأ للعمل على مباشرة إصلاحات سياسية و مؤسساتية واسعة النطاق، و مواصلة الإصلاحات الإقتصادية بمنظورٍ جديد مختلف عن منظور سابقتها[1]، فظهرت مفاهيم الحرية و الحق على مستوى المنظمة النقابية التي سمح لها هذا القانون من أن تظهر و تتشكل عبر مختلف القطاعات عموميةً كانت أو خاصة، و التي ستُمْتَحن فيها على مستوى قطاع التربية الذي كان له أكبر نصيب منها.

- **نشأة النقابات المستقلة في القطاع العمومي:**

ظهرت النقابات المستقلة و نشأت من رحم الحراك العمالي المطالب بالتحرر من قيود الإيجيتيا، و قد لعبت الفيدرالية الوطنية لعمال التربية دورا كبيرا في البداية، لكن و للأسف تزامنت حركيتها مع فترة عدم اعتراف السلطة بأي نشاط يتم بعيدا عن أجنحتها و هو ما جعلها تعود لأحضان السلطة، كما ساهمت القوانين الجديدة في جعل عام 1990 عاما لبروز بعض النقابات المستقلة في الحياة العمالية، بحيث ظهرت النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية "SNAPAP"، و النقابة المستقلة لعمال التربية

---

[1]- صالح بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 157.

و التكوين "SATEF"، و أيضا النقابة الوطنية للتعليم العالي "SNES" و النقابة الإسلامية للعمل "SIT"، بحيث كانت كل نقابة تحاول أن تجمع فئة عمالية محددة إما في قطاعٍ واحد كالتربية أو التعليم العالي، أو في نشاطٍ واحد كعمال الإدارة العمومية بالنسبة للسناباب، إلا نقابة السيت "SIT" التي حاولت أن يكون نشاطها شبيها بنشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين، حتى تستحوذ على القاعدة العمالية الجزائرية و كل القطاعات، و ذلك بسبب أنها كانت نتاج الفكر السياسي و ليس الفكر العمالي النقابي.

تأسست النقابة الإسلامية للعمل Syndicat islamique du travail كنتيجةٍ عن إفرازات الساحة السياسية لتلك التعددية، بحيث اعتنق فكرة تأسيسها بعض المتدينين الرافضين للسياسة الليبرالية التي انتهجتها السلطة، و التي سمحت بوضع السوق الوطنية بين أيدي الكفار حسبهم، و قد كانت في البداية تسمى بالحركة الإسلامية للعمال الجزائريين و مقرها كان بتلمسان، و من أجل أمورٍ أكثرَ تنظيما قامت بتغيير اسمها و مقرها إلى العاصمة، عبر بيانٍ ثانٍ لها وضحت فيه هذه النقاط، لتأخذ صفة الرسمية بعد أن أعلن العدد 22 من جريدة المنقذ أنه "احتضنت عاصمة الجزائر يوم 12 جويلية 1990 ميلاد النقابة الإسلامية للعمل في اجتماع تأسيسي ضم إطارات نقابية متمرسة و لها خبرة طويلة في العمل النقابي"[1].

---

[1]- المبروك عبشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931-1991**، الشروق للإعلام و النشر، ط1،الجزائر، 2012، ص297.

الحديث عن تلك الخبرة الطويلة كان بطبع الحال مستمدا من النشاط داخل المركزية النقابية UGTA، و التي مكنتهم من معرفة كل خبايا النظام، فالإتحاد العام للعمال الجزائريين كان قد استحوذ على كل القاعدة العمالية قبل و بعد الإستقلال بما تُمثِّلُه من إختلافٍ في المعتقدات و التوجهات، و بما أن الفئة الكبيرة "التقليدية" للمجتمع الجزائري كانت لا تزال تتمسك بالإسلام كمُوَجهٍ و محددٍ لسلوكاتهم، فقد توجهت النخبة من هذه الفئة و في أول امتحان تعددي إلى تأسيس النقابة الإسلامية للعمل كرد فعل عن عدم رضاهم على الممارسة النقابية للإيجيتيا في ظل الحزب الواحد، بحيث كان هذا التوجه بدوره انعكاسا لما يجري في الساحة السياسية حين تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب قوي جدا في مقابل حزب السلطة "الأفلان".

لقد سمحت تلك الظروف من أن يكون لهذه النقابة غطاء سياسي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، و قاعدة شعبية من جهة أخرى توفر لها تحقيق ذلك، لأنها لم تعد قادرة على الصمود أكثر أمام السياسات الإقتصادية الفاشلة، فخطابها الجديد الداعي لتأسيس مجتمع إسلامي لم يُسمع بطريقة رسمية منذ رحيل البشير الإبراهيمي، و هو ما ساعدها على الظهور بين فئات المجتمع الجزائري التي كانت ترى في هذا الخطاب نوعا من الأمان و بديلا عن الظلم.

و حتى تنظم أمورها سارعت هذه النقابة إلى تأسيس أربعة لجان جهوية حتى تتمكن من جمع المقترحات التي تمكنها من صياغة قانونها

الداخلي، هذا القانون الذي سيسمح بتعريفها وسط القوى العمالية و عبر كل القطاعات، حتى يكون هناك تماهي بين العمل النقابي الإسلامي و نظيره السياسي الإسلامي، فشعار هؤلاء في تلك الفترة كان "و كلنا ثقة في أن هذا العمل الأصيل سيقضي -بإذن الله- على كثير من المشكلات التي تعيق العامل في إدارته أو المصنع أو أينما كان، لتجعل منه قوة إنتاجية حضارية في مستوى مواجهة التحديات"[1]، هذا الخطاب كان موجها لكل فئات العمال و في القطاعين العام و الخاص، لأن هؤلاء القادة كانوا قد نالوا من التجربة السياسية الأحادية ما مكنهم من معرفة دور النقابة في تجنيد العمال في القضية السياسية، لذا أسسوا نقابتهم لتجنيد كل العمال كما فعلت الإيجيتيا دوما، مما ساهم و بسرعة كبيرة في تلك الفترة في إفراغ الإيجيتيا من قواعدها النضالية.

لقد انتشرت هذه النقابة بسرعة عبر قطاعات كبيرة كالصحة، التربية، النقل، التكوين، الصناعات، الإدارة، السياحة، البريد و غيرها من القطاعات الهامة في البلد، فهذا التمثيل الكبير و في غالبية القطاعات سمح للسياسي الإسلامي في جوان 1991 من أن يقود جماهير العمال نحو تطبيق العصيان المدني "الإضراب السياسي"، بهدف الضغط على الحكومة التي لم تستجب لمطالبهم السياسية، و رغم كل النشاطات التي قدمتها هذه النقابة في ظل وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أن عُمرها كان قصيرا قِصَرَ

1- المرجع السابق، ص297.

عُمر الجبهة، بحيث و مباشرة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم حل هذه الأخيرة.

بفضل القرارات السياسية الخاطئة دخلت الجزائر في عشرة سنوات دامية إن لم نقل حربا أهلية بالمفهوم العميق لهذه الكلمة، أين أخَّرَت تلك السنوات السوداء مشاريع و نشاطات كثيرة في البلد، إلى أن جاءت سنوات الألفين و ظهرت بوادر المصالحة الوطنية تتجسد من خلال قيام الرئيس بوتفليقة بمشروع سياسي جديد يهدف لإصلاح أحوال الجزائر، لتتمكن الفترة التي عقبت تلك الإصلاحات من ظهور عدة نقابات مستقلة عبر عدة قطاعات كانت قد استحوذت عليها النقابة الإسلامية للعمل.

لقد أعادت تلك الفترة إنتاج الديمقراطية لكن بثوب جديد تظهر فيه على أنها ليست نفس الديمقراطية التي اغتيلت من طرف السلطة يوم 11 جانفي 1992، و التي منحت الفرصة كاملة لمختلف الروابط الإجتماعية و بعض أشكال العلاقات لتظهر و تنمو إما في إطار البعد التقليدي المتمثل في مختلف التفاعلات القبلية و الجهوية و الدينية و غيرها و التي أنتجت الأحزاب السياسية مثلا، أو عن طريق البعد الحداثي المتمثل في التفاعلات المهنية و الوظيفية التي تجاوزت الأطر التقليدية لتؤسس لنفسها منظمات نقابية عمالية مستقلة نوعا ما وظيفِيًا عن سابقتها، منظمات كانت تحاول أن ترتقي إلى الإختلاف في المنهج و التصور و إنتاج المعنى الحقيقي للتعددية.

- **نشأة النقابات المستقلة في قطاع التربية:**

الأحداث السابقة ساهمت في إنتاج تياران أساسيان يقودان الحراك العمالي في الجزائر، حراك عمالي يقوده التيار الذي اختار لنفسه أسلوب الحوار مع الدولة، في مقابل تيار لا يعترف بهذا الأسلوب بقدر ما يبني فلسفته على لغة الإضرابات و الإحتجاجات نتيجة عدم اعتراف السلطة به، فمستقبل النقابة المستقلة في الجزائر أصبح مرهونا بالشكل الذي ستتخذه، فالعمل النقابي المستقل عن جناح السلطة إن صح القول بحاجة الآن إلى أن يتشكل في مظهرٍ يمثل فكره الخاص و برنامجه الذي يمكنه من أن يستجيب للإنشغالات المتعددة للعمال (كل حسب هويته الإجتماعية)، هذه الأخيرة جعلت من النشاط النقابي مركزا و متمركزا حول الهوية الإجتماعية القطاعية و حتى الهوية الإجتماعية داخل الفئات المكونة للقطاع الواحد[1].

و في قطاع التربية فالتطلعات و التوجهات ليست نفسها و الإنشغالات مختلفة باختلاف الشرائح الإجتماعية الموجودة بداخله، إذ أصبح مطلوبا لمن يريد أن يؤسس لنقابة في هذا القطاع أن يفكر بطريقة حضارية تأخذ بعين الإعتبار مختلف المحطات التاريخية التي أسست لجزائر اليوم، و ذلك من أجل أن يبلور برنامجا حقيقيا مستمدا من الواقع ليتماشى مع المسار الحديث الذي كان نتاج الشرعية الدستورية.

---

[1]- بومقورة نعيم بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص332.

لقد استطاع قطاع التربية من أن يحتضن رغبات متنوعة و عديدة لبعض نقابيي التربية من الجيل الجديد، الذين كان اهتمامهم هو ممارسة النشاط النقابي بعيدا عن الرقابة السياسية، و ذلك بهدف تحسين أحوالهم المادية و الإجتماعية التي كانت بسبب معاناتهم طيلة عشريةٍ كاملة، هؤلاء القادة النقابيين كانوا يعلمون بأن ظهورهم على رأس نقابات مستقلة لن يكون أبدا تعبيرا عن الإنفتاح الديمقراطي بالمعنى التام للكلمة، كون أن اللعبة السياسية لا تزال مغلقة أمام الشعب، لكن على الأقل سيكون ظهورهم بداية تجربةٍ نقابية ترمي بثقلها على عاتق عمال قطاع التربية لتجاوزِ كل محاولات التضييق التي تنتهجها الدولة بدءا من إجراءات حالة الطوارئ التي عرفتها سنة 1992، و التي كانت لوحدها كفيلة في كسر كل محاولات العمال لإخراج و نقل غضبهم إلى الشارع، و بالتالي ستصبح (حالة الطوارئ) هي بنفسها أداةً في يد السلطة لضرب النشاط النقابي، و هذا إذا افترضنا عدم وجود بعض القيادات النقابية التي يمكن شراءها و رشوتها لإفشال العمل النقابي.

واقع حال تلك الفترة أن تعدد النقابات المستقلة لم يستطع الوقوف في وجه السلطة، لأنها كانت تفتقر للوسائل و الأدوات و الأجهزة الفعالة بحكم أنها حديثة النشأة، و تعمل في ظل جو أمني غير مستقر في البلد، مما دفع بمؤسسات الدولة الأمنية و القضائية و الإعلامية لإفشال أي إضراب عمالي و تحريض الرأي العام ضده، و قد شهد قطاع التربية ميلاد عدة

نقابات مستقلة أبرزها حوالي 13 نقابة جديدة نشأت فقط في الفترة الممتدة بين عامي 2019 و 2020، و من بين تلك النقابات المستقلة نجد:

- الإتحاد الوطني لعمال التربية و التكوين U.N.P.E.F: تم اعتماده من طرف وزارة العمل يوم 27 أكتوبر من سنة 1990 ليصبح متمتعا بالشخصية المعنوية و المدنية و الاستقلال المالي و السياسي وفقا للتشريع المعمول به في ظل التعددية النقابية، و التي أهلته ليمارس نشاطاته في مؤسسات قطاع التربية عبر كامل التراب الوطني و لمدة غير محدودة، و قد تأسست هذه النقابة من طرف موظفي القطاع بهدف الدفاع عن المشاكل التي يعاني منها الموظفون، و أيضا التي تعاني منها المنظومة التربوية التي يُفترَضُ أن تكون حاملةً لمشروعٍ مجتمعٍ.

فكثيرا ما تحدثت هذه النقابة عبر خطاباتها عن ضرورة الوقوف عند الثوابت الوطنية و احترامها لأنها هي الوحيدة التي تضمن وحدة أفراد المجتمع الجزائري فيما بينهم، كما لعبت هذه النقابة دورا هاما منذ نشأتها في استقطاب مختلف الأسلاك المتضررة من القانون الأساسي لعمال التربية و ضمها إليها لتسوية وضعيتها، و قد أسست مكاتب عبر مختلف المؤسسات التربوية في الوطن للبحث عن منتسبين جدد.

- النقابة الوطنية لعمّال التربية "SNTE": و التي تأسست بتاريخ 02 نوفمبر 1998 بالمدنية في العاصمة لضم جميع أسلاك قطاع التربية تحت لوائها، بحيث جعلت لكل سلكٍ تربوي تنسيقيةً تحمل انشغالاته، مثلا

التنسيقية الوطنية للمديرين، التنسيقية الوطنية لمساعدي التربية، التنسيقية الوطنية للمستشارين و هكذا...، و تحاول هذه النقابة و حسب الشعار الذي إختارته لنفسها أن تعمل وفق المبادئ السبعة التالية: الديمقراطية ، الوحدة ، الاستقلالية ، الأصالة، الحوار، الالتزام، و أخيرا المسؤولية.

- مجلس ثانويات الجزائر العاصمة "CELA": و هو نقابة مستقلة اختصت في بدايتها بمشاكل أساتذة التعليم الثانوي للعاصمة فقط، لتنتشر فيما بعد عبر كل ثانويات الوطن لتهتم فقط بمشاكل أساتذة التعليم الثانوي.

- النقابة الوطنية لعمال التربية و التكوين "SATEF".

- النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي و التقني SNAPEST، و المعتمدة تحت رقم 2007/90.

- النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي SNAPEP": بحيث تم تسجيل و اعتماد هذه النقابة من طرف الحكومة بتاريخ 24 أكتوبر 2013 تحت الرقم 99، و ذلك بعد نضال طويل لأساتذة التعليم الإبتدائي لتحقيق هذا المكسب، و كان الهدف من هذه النشأة هو محاولة إفشال مخطط إحدى النقابات المستقلة الرامية لضم جميع أساتذة الأطوار الثلاث تحت رايتها، و رغم الظهور المتأخر لهذه النقابة إلا أنها تعتبرُ أولُ نقابةٍ جزائرية تهتم بأساتذة سلك التعليم الإبتدائي، و هي تحاول أن تنشط عبر كافة المؤسسات التربوية، و هي تطالب عبر صفحتها في الفايسبوك من جميع أساتذة التعليم الإبتدائي أن يلتفوا حولها.

- المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية CNAPESTE، كان عبارة عن نقابة تهتم بمشاكل أساتذة

التعليم الثانوي فقط، لكن فيما بعد امتد نشاطها لتمثيل جميع أساتذة الأطوار الثلاثة، و هي النقابة التي ستتناولها دراستنا هذه.

- النقابة الوطنية للأسلاك المشتركة والعمّال المهنيين لقطاع التربية SNCCOPEN.
- المجلس الوطني المستقل لمديري الثانويات CNADL.
- نقابة مديري مدارس التعليم الإبتدائيSNADEP.
- النقابة الوطنية للمشرفين و المساعدين التربويين SNSAE
- المنظمة الجزائرية لأساتذة التربية OAPE.

لقد استطاعت بعض هذه النقابات من التأثير على الحكومة منذ نشأتها رغم محاولات النظام عرقلة هذه النشأة، و نعتقد أن السر وراء الظهور القوي لبعض هذه النقابات يعود لعدة أمور أهمها:

1- أن النقابات التي تمثل سلك المعلمين و الأساتذة تمتلكُ التلميذ كوسيلةٍ مفاوضةٍ استطاعت أن تضغطَ على الدولة عن طريق الإضرابات، مما سمح لهم بتحقيق مكاسب هامة لم يحققها الموظفون الآخرون في سلك التربية، و هو ما جعل الأسلاك الأخرى تسعى لخلق نقاباتها الخاصة للدفاع عن انشغالاتها.

2- أن العدد الهائل للمؤسسات التربوية المنتشرة عبر كل ربوع الوطن سمح لمختلف عمال قطاع التربية بالتكتل من أجل تغيير وضعياتهم المادية و المهنية الصعبة.

3- أن الوسائط الإجتماعية خاصة الفايسبوك منها قد شكلت أرضية صلبة لظهور مثل هذه النقابات، لأنها سمحت كفضاء من توحيد جميع أصوات الأسلاك المتضررة و نقلها من العالم الإفتراضي إلى العالم الواقعي.

و بالتالي فقد ساهمت ظروف كثيرة في نهاية المطاف إلى استقلالية العمل النقابي في الجزائر، فالسياسي الذي أحكم قبضته على كل المنظمات الجماهيرية في البلد قد ساهم في تشكيل ضمير جمعي ساهمت في صناعته السياسات الإقتصادية الفاشلة التي فضحها الإنهيار الرهيب لسعر برميل البترول، و التي أدت إلى استجابة السياسي لمختلف الأصوات التي كانت تنادي بضرورة وجود تعددية سياسية و نقابية تستجيب لمعاناة الشعب و العامل على حد سواء.

و بعد أن قبلت السلطة ذلك الرهان، قامت بصياغة مجموعة من القوانين التي تكرس مبدأ التعددية و التداول على السلطة من خلال دستور جديد للدولة، لكن سرعان ما اصطدم الشعب الذي توجه طبيعيا نحو الخيار الديني بقوة المؤسسة العسكرية التي فرضت توقيف المسار الإنتخابي، و هو ما أدخل الجزائر في حرب أهلية ساهمت عدة أطراف داخلية و خارجية في صناعتها.

و بمجرد أن تقطعت خيوط تلك اللعبة بسبب سياسة المصالحة الوطنية التي نادى إليها الرئيس السابق بوتفليقة، سارعت عدة عناصر وطنية

سياسية و نقابية إلى إعادة إنشاء أحزاب و تنظيمات نقابية لبعث مشروع تنموي جديد في البلد، بحيث كان الدستور ضامنا لذلك، و قد شهدت عدة قطاعات عمومية نشأة نقابات وطنية و على رأسها قطاع التربية الذي هو موضوع الدراسة.

لقد عرف قطاع التربية ميلاد عدة نقابات مستقلة مُمَثِلَةً لتوجهات و تطلعات الأسرة التربوية، بحيث كان لسلك أساتذة التعليم الثانوي الفرصة الأكبر للممارسة النشاط النقابي في عدة تنظيمات نقابية أُنشِئَت لهذا الغرض، و لعل نقابة الكناباست ستكون شاهدةً على مراحلَ قادمةٍ من النضال المطلبي العمالي، أين ستُمتحَنُ فيها على مدى استفادتها من القوانين الموجودة لمجابهة نظامٍ سياسيٍ عَمَّرَ طويلا و إعتاد على العمل بدون ضجة، كما سيلعب أيضا وعي المناضلين و ثقافتهم النقابية دورا حاسما في تحديد المنحى الذي ستسير عليه نقابتهم، خاصة مع توفر وسائل التكنولوجيا الحديثة "الوسائط الإجتماعية" التي ساهمت في ربط كل مناطق الوطن ببعضها البعض.

- **خصوصيات قطاع التربية في الجزائر:**

حديثنا عن النظام التربوي في الجزائر سيقودنا إلى الفترة الكولونيالية بما كانت تحمله من سياسات تعليمية و تصورات لما بعد التعلم للفرد الجزائري، خاصة و أن الإستعمار الفرنسي كان قد ركز منذ العشرينات من القرن الماضي على تكوين إنسانٍ متشبع بالثقافة الغربية و مجردٍ من كل

عناصر الشخصية الوطنية[1]، ثم إلى الحديث عن محاولات الدولة بعد الإستقلال في البحث عن نموذج تعليمي خاص بالمجتمع الجزائري.

كان صعبا في البداية أن تتقبَل العائلات الجزائرية إدخال أبناءهم في المدرسة الفرنسية، لأنها لم تكن تهدف لإنتاج مواطنين على النموذج الإسلامي بقدر ماكانت تعمل على إنتاج مواطنين متشبعين بالثقافة الغربية، لكن بسبب الظروف الإجتماعية و من أجل الحصول على مستوى تعليمي و شهادات التحق أبناء بعض العائلات الجزائرية التي ساعدتها الظروف الجغرافية بمقاعد الدراسة ليتعلموا في ظل النظام التربوي الفرنسي، و الذي أخذ على عاتقه فيما بعد تأسيس نظام تعليمي عربي- فرنسي إسلامي على مستوى التعليم الإبتدائي في إطار"Les Medersas".

في المقابل فقد لعبت جمعية العلماء المسلمين دوراكبيرا في تعليم الشعب الجزائري و تثقيفه، فقامت بتأسيس و تكوين جمعيات و نوادي ثقافية إلى جانب إنشاء مدارس عربية إسلامية كمدرسة الحديث بولاية تلمسان، مدرسة الراشيدية بشرشال و مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة، ليصبحوا فضاءً يمتص جميع أطفال الجزائريين بمن فيهم الذين يدرسون في المدارس الفرنسية لتلقينهم قيم مجتمعهم الأصيلة و تلقينهم المبادئ التي تحفظ لهم وطنيتهم مثل الدين و اللغة، بحيث شكلت هذه المؤسسات خلايا

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، منشورات إتحاد الكتاب العرب،ج2، دمشق، 1999، ص210.

لمقاومة الغزو الفكري الغربي للعقل المسلم محافظة بذلك على الهوية الجزائرية التي عانت من محاولات تفكيك لعناصرها.

لقد مثل خريجو هذه المدارس أرضية خصبة للنضال في إطار الحركة الوطنية، كما حاولوا بعد الإستقلال وضع سياسة تعليمية تهدف لبناء المجتمع الجزائري المنهك ثقافيا و فكريا طيلة فترة الإستعمار، إلا أنه كان هناك صراع إيديولوجي بين المعرَّبين و المُفرنَسين على من يمتلك الأحقية في تسيير المؤسسات و القطاعات الحكومية، فأُتُّهِمَ المعربون على أنهم محافظون و رجعيون في أفكارهم و أفعالهم، في حين أُتُّهِمَ الفرانكفونيون بالعمالة و الشيوعية و الإغتراب عن الثقافة الوطنية[1]، لكن رغم ذلك كان المفرنسون هم الأكثر حظا في تسيير البلاد بما فيها المؤسسة التعليمية، نظرا للتعليم الذي تلقوه من المدرسة الفرنسية، لكن كان هناك اتفاق سياسي على صياغة تنظيمٍ تربوي جديد يأخذ في الحسبان قضية الحفاظ على هوية الدولة الجزائرية المستقلة، خاصة من ناحيتي العربية كلغة رسمية و الإسلام كدينٍ للدولة.

إن محاولة تتبع مسار و تاريخ النظام التعليمي في الجزائري يقودنا أكثر إلى التركة التي خلفها الإستعمار الفرنسي و التي تحتم على النظام التعليمي الوطني إزالتها، و التي تميزت بـ[2]:

[1]- سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص447.

[2]- - محمد العربي الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص211.

1- أمية كبيرة قُدِّرَت نسبتها بـ 80 %، و العشرون بالمائة المتبقية كانت تقريبا نتاج المدرسة الفرنسية.
2- إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة و الدروشة.
3- تقاليد لا علاقة لها بالهوية الجزائرية.
4- لغة وطنية مطاردة و ممقوتة رغم قدرتها على الإبداع.

تلك الظروف جعلت التعجيل ببناء جبهة اجتماعية قوية من أولوية العمل الحكومي، بحيث شهدت تلك الفترة تجنيد عدة آلاف من المرشدين moniteurs يساعدهم في أعمالهم معاونون أجانب، و مع مرور السنين جاء 11 ألف معلم لتقديم مساعدتهم[1]، غالبيتهم قدموا من دول عربية كسوريا و فلسطين و العراق و مصر.. لتقديم دعمهم من أجل القضاء على الأمية و تطوير الجزائر بتطوير طرق التعليم وفق مجريات و مقتضيات العصر، فأُسِّسَتْ بذلكَ مدارسٌ و ثانويات و معاهد و جامعات لهذا الغرض، كما أُسست وزارةً تهتم بشؤون التعليم و التربية الوطنية.

حين استطاعت دول العالم المتطورة أن تتجاوز كل الإختلافات كبريطانيا مثلا التي فيها مقدار كبير من التنوع العرقي و الديني و الإقليمي، و مع ذلك يستمر المجتمع البريطاني بالعمل دون أي إشارة على وجود تفكك وشيك[2]، كانت الجزائر لا تزال تتخبط في مشاكلها المتمثلة في

[1]- بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص68.
[2]- هارلمبس وهولبورن، **سوشيولوجيا الثقافة و الهوية**، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان، ط1،دمشق، 2010، ص24.

الهوية، اللغة و الإنتماء الثقافي، و هو ما جعل مستقبل الشعب الجزائري مرهون بالنماذج التربوية الغربية التي لا علاقة له بها.

لقد عرف قطاع التربية عدة إصلاحات لكنها تمَّتْ فقط على المستوى الإبستمولوجي و المعرفي، لأن هذه الإصلاحات ليست قادرة على صياغة مشروع تعليمي تربوي في الجزائر، و قد رأى الباحثون أن الإصلاحات التي عرفتها المدرسة الجزائرية منذ الإستقلال هي ثلاثة:

5- **مرحلة التبني و التوجيه**: أي تبني النظام التربوي السائد منذ الفترة الإستعمارية مع توجيهه نحو أهداف معينة تتعلق بالسيادة الوطنية، كالدين و اللغة و التاريخ و احترام القوانين الوطنية.

6- **مرحلة الإصلاح الجزئي**: أين كان هناك تعريب لبعض المواد الإجتماعية و الأدبية و الصفوف الأولى في المرحلة الإبتدائية، و كانت هذه المرحلة تمهيد لصياغة نظام تربوي وطني.

7- **مرحلة الإصلاح الشامل**: تميزت هذه الفترة بالأمرية رقم 35-76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 و التي تنص على تنظيم التربية والتكوين بالجزائر، بحيث أصبح هناك إقرار لنظام التعليم الأساسي الذي يحل محل التعليم الإبتدائي و المتوسط منذ السنة الدراسية 1980 -1981 فأصبح إلزاميا لمدة تسع سنوات، كما أصبحت اللغة العربية لغة جميع المواد، و التربية التكنولوجية مادة يوظف فيها التلميذ معارفه و يطورها، فحاولت هذه المرحلة أن تواكب التحولات الإقتصادية و الإجتماعية في البلد.

بقيت الأمور على حالها إلى أن دخلت الجزائر حربا دامية دامت عشرة سنوات، بحيث كانت كافية لتدمير البنى الداخلية للمجتمع الجزائري، فسارعت الحكومة مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم لتعديل و تحسين المنظومة التربوية في البلد، خاصة و أنها كانت محل اتهام من بعض الأطراف اليسارية بأنها هي التي كانت تقف وراء تلقين الجماعات الإسلامية بقيم الإسلام و العروبة، فأول ما تم وضعه هو تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية و التعليم CNRSE في شهر ماي 2000 تحت إشراف **بن زاغو**، و التي كان فيها العديد من الأكاديميين و المثقفين، فأسندت إلى هذه اللجنة ثلاث مهام كبرى و هي:

1- إعادة النظر في الشكل العام للتأطير و خاصة التأطير التربوي على مستوى مؤسسات التعليم.
2- معالجة اختلالات المنظومة التربوية قصد تطويرها و إعادة تنظيمها.
3- إيجاد طرق لتطوير العملية البيداغوجية.

بعد العشرية السوداء ظهر جدال كبير على كل الأصعدة خاصة على مستوى الهوية، فتم الإتفاق على تعديل الأمر رقم 35-76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 الخاص بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر بالأمر رقم 03/09 المؤرخ في 13 أوت 2003، هذا الأمر الذي جاء يحمل عدة نقاط جديدة، منها ما تعلق بالبعد الهوياتي و منها ما كان تنظيميا:

1- تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التربوية بصفتها لغة وطنية.

2- إعادة هيكلة التعليم الأساسي (5 سنوات في الإبتدائي + 4 سنوات في المتوسط).
3- فتح المجال لظهور المدارس الخاصة.

تلك الإصلاحات و مهما كانت تبدوا حسنة إلا أنها هي أيضا لم تنجوا من انتقادات المجتمع لها، بحيث اتهمت إصلاحات **بن زاغو** بأنها تحاول ضرب المجتمع في هويته من خلال تغييب بعض مكوناته كالعربية و الإسلام في المنهاج الجديد، و لعل أول من انتقد هذه الإصلاحات هو الوزير الأسبق لقطاع التربية **محمد بن علي** الذي تحدث كم من مرة عبر وسائل الإعلام بكل أنواعها بأن هناك نية من طرف الجناح الفرانكفوني الذي يتحكم في القرار في البلد بأن يمرر ثقافته على المجتمع ككل، و قد استدل بغياب الديمقراطية الحقيقية التي تسمح للشعب بأن يختار مصيره و يصنع مدرسته.

فبين وجود الديمقراطية أو غيابها...، فهي و العدم سواء لأنها ستظل متوقفة على سلطة الحاكم و خاضعة له[1]، و بغض النظر على نوعية الصراع القائم حول هذه الإصلاحات فإن الذي يهمنا هو موقع نقابات التربية من تلك الإصلاحات، خاصة نقابات الأساتذة "الكناباست" و "الكلا"، فالأستاذ هو الفاعل في حقل التربية و عبره يتم تجسيد السياسات التربوية و ضخ الإيديولوجيا الحاكمة في عقول التلاميذ، و هو الذي وجد نفسه ينتقل

1- سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص131.

بين نماذج بيداغوجية في فترة قصيرة جدا، من المقاربة بالمضامين و ما تحتويه من تقنيات إلى المقاربة بالأهداف و ما فيها من عيوب، إلى المقاربة بالكفاءات و التي لا تزال تبحث عن موقعها في المدرسة الجزائرية، ليجد نفسه أيضا في علاقة مع المنهاج المدرسي الجديد الذي لا يرتبط لا بتكوينه و لا بقدراته المعرفية.

كلها إصلاحات سارعت إليها الوصاية لكن بدون التحضير المسبق لها، فمثلا لاحظنا أنه في السنة الدراسية 2018-2019 و على مستوى المدرسة الإبتدائية تم صياغة كتاب مدرسي جديد للغة الفرنسية لتلاميذ الخامسة ابتدائي لكنه غير متوفر، إذ أن أستاذ الفرنسية مطالب بتحميله من الآنترنت و التدريس به و تكييف نصوصه مع الكتاب القديم ريثما يصبح متوفرا على مستوى كل المدارس، فمثل هذه الحالات و هي عديدة تُعَبِّر عن نقائص كبيرة جدا تجعلنا نتساءل عن موقع نقابات الأساتذة في مثل هذه الظروف، و عن سبب سكوتها عن مضمون الإصلاحات ؟

فواقع قطاع التربية في الجزائر في ظل غلق معاهد التكوين هو واقع لا يستجيب لمتطلبات عملية إعداد المدرسة إعدادا يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم ككل، فكيف يمكننا الحديث عن عصرنة قطاع التربية في ظل غلق معاهد التكوين التي لها دور القيام بعصرنة فكر الأستاذ و ربطه بمختلف التحولات و التغيرات التي يعرفها القطاع، فالمعاهد التربوية هي العنصر الأساسي لإعداد و تأهيل و تكوين المعلمين أكاديميا، مهنيا و

ثقافيا[1]، و حتى عملية التكوين المستمر Formation permanente أثناء الخدمة هي عملية ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم التغييرات التي ظهرت في المجتمع الجزائري و عدد الإصلاحات التي مست قطاع التربية مؤخرا، كما لا ننسى بأن قطاع التربية أصبح يعاني اليوم من نقص فادح في الكفاءات نتيجة خروجها منه في إطار التقاعد المسبق، بحيث أصبحت تُستبدَلُ هذه الفئة سنويا بعشرات الآلاف من المتخرجين الجدد من الجامعات، و الذي يتلقون تكوينا فقط في فترات العطل (الشتاء و الربيع) من طرف بعض إطارات التربية الذين تستنجد بهم مديريات التربية لسد العجز الحاصل نتيجة غلق معاهد التكوين.

و عليه، فالأستاذ في قطاع التربية هو كذلك نتاج هذا الواقع، فهو شاهد على سياسات الإصلاح التي تعتمدها المنظومة التربوية أكثر من غيره، لأنه هو الذي يقوم بتنفيذ برامجها في الميدان، كما هو شاهد على سياسة التوظيف التي سمحت لمختلف الموظفين من دخول هذا القطاع، فقط لأن لهم شهادة جامعية أقر بها الوظيف العمومي لكن تكوينهم لا علاقة له بالتدريس، كما أن الأستاذ على دراية بنوعية المطالب التي تعمل النقابات المستقلة على تحقيقها في ظل قطاع يشكوا جميع الفاعلين في المجتمع المدني من عدم جلاء و وضوح أهدافه.

---

[1]- بلحسين رحوي عباسية، **النظام التعليمي الإبتدائي بين النظري و التطبيق**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع التربوي (منشورة)، قسم علم الإجتماع، جامعة السانيا، وهران2، السنة الجامعية، 2011-2012، ص360.

- **نقابة الكناباست CNAPESTE :**

لقد كانت كل الخيارات موجودة أما أساتذة التعليم الثانوي على المستوى الوطني لصناعة و إنتاج نقابة حسب المقاييس التي اعتمدتها الحركات العمالية عبر مختلف دول العالم، و التي استطاعت في النهاية أن تنقسم إلى ثلاثة أنواع هامة جدا في الساحة العمالية عبر العالم[1]:

- النقابة المعارضة: ترفض النظام القائم و تسعى إلى معارضته، و هي تعتمد على الإضراب العام و الشامل لتحقيق أهدافها.
- النقابة المراقِبة: و هي ترفض كل أشكال المشاركة في التسيير، بينما سياستها العامة هي البحث عن تحسين شروط العمل و الحياة المادية و الإجتماعية للعمال.
- النقابة المسيرة: فهي موجودة بألمانيا بكثرة و تبحث عن المشاركة في كل ما يتعلق بالقرارات التي تخص بالعمل و شؤون العمال.

إلا أنه و رغم كل هذه الخيارات إلا أن نقابة الكناباست في الجزائر لم يكن ظهورها في حقل التربية مُرحبا به في البداية نتيجة وقوف الإدارة ضد تأسيسها لقرابة الأربع سنوات، و ذلك من 2003/04/17 يوم تأسيسها إلى غاية 2007/10/07 يوم اعتمادها من طرف الوصاية، و هو ما يعكس لنا طبيعة النظام القائم و تخوفه من نشأتها، نظرا في اعتقادنا لعدم وجود خيوط كانت تربط بين الأستاذ و السياسي في تلك الفترة.

---

[1]- بومقورة نعيم بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 87-88.

لكن و بعد أن تمكن إطارات نقابة الكناباست من أخذ الإعتماد رسميا من وزارة العمل و الحماية الإجتماعية سنة 2007 أصبح نشاط نقابتهم واضحا يمس فئة أساتذة التعليم الثانوي و التقني عبر الوطن، بحيث نجد في صفحة الكناباست الرسمية على الآنترنت أن سبب ظهور هذه النقابة هو أزمة الهوية الإجتماعية و المهنية و تدهور مكانة الأستاذ في المجتمع، و بالتالي و بعد صراع مع السلطة للإعتراف بها أصبحت هذه النقابة تهتم بشؤون الأساتذة في الثانوي و الدفاع عنهم لرد الإعتبار إليهم، كما أن النقابة تعترف عبر صفحتها الرسمية في الآنترنت أن الدولة عملت جاهدة مدة أربع سنوات التي سبقت الإعتراف الرسمي على عرقلة نشأة هذه النقابة، مستعملة في ذلك كل ما أمكنها من وسائل وصلت لغاية الضغط و التضييق على الرؤوس النقابية و توقيفهم و عزلهم و متابعتهم قضائيا، و شن حملات إعلامية ضدهم خوفا من أن تتأسس هذه الأخيرة، و كل ذلك لأن السلطة لم تستطع إحتواء هذه النقابة حين قدمت مزايا لعدد من الممثلين النقابيين[1].

و بعد خمسة سنوات من مباشرة النقابة لنشاطها رأت أنه من الأفضل أن تتوسع لتمثل كل الأساتذة عبر مختلف الأطوار "ثانوي، متوسط و ابتدائي" حتى تتمكن من توسيع قواعدها النضالية و تكون آليات الضغط على الوصاية أكبر، فعقدت مؤتمرا وطنيا لها دام ثلاثة أيام من 04 إلى 06 نوفمبر 2012 لتوسيع النقابة، وقد كان لها ذلك يوم 26 فيفري 2014

[1]- **وثائق رسمية، من نحن** ؟ أطلع عليه بتاريخ 25 مارس 2017 مساءا في الموقع: http://www.cnapeste.dz

حين استلم منسقها الوطني وصل المطابقة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، بحيث تغير اسمها إلى "المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار لقطاع التربية CNAPESTE".

و الملاحظ أنه سنة قبل أن تتوسع نقابة الكنابست أي في 24 أكتوبر 2013 كانت قد ظهرت النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائيSNAPEP و التي كان شعارها "سندافع عن أنفسنا لا نحتاج لوصاية من أحد فقد بلغنا سن الرشد"[1]، بحيث كان هذا الشعار ردة فعل ضد محاولة الكناباست للتوسع عبر مختلف الأطوار، و هو الأمر الذي جعلنا نعتقد بعد سلسلة من الإتصالات مع بعض الأطراف الفاعلة في الساحة النقابية بأن السلطة قامت بإنشاء نقابة في وسط سلك أساتذة التعليم الإبتدائي لضرب التوسع الذي كانت تطمح إليه نقابة الكناباست، إذ كيف يعقل أن الكناباست تقدمت بطلب التوسعة سنة 2012، لتظهر مباشرة بعد سنة 2013 نقابة خاصة فقط بأساتذة التعليم الإبتدائي، و هو الطور الذي يحوز على قاعدة عمالية كبيرة في قطاع التربية، ثم بعد ذلك ببضعة أشهر من سنة 2014 استلمت نقابة الكناباست رخصة الموافقة على التوسعة من وزارة العمل، و هو ما يعكس مدى تخوف السلطة في تلك الفترة من تحكم الكناباست في سلك الأساتذة عبر الأطوار الثلاثة.

---

[1]- النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الإبتدائي، أطلع عليه بتاريخ 20 جانفي 2018 في الموقع: http://snapepdz.blogspot.com/2014/01/snapep_10.html.

و رغم كل محاولات التضييق على هذه الأخيرة إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها في الوسط المهني خاصة في الثانوي، و قد اعتمدت في ذلك على مجموعة من القوانين التي حملها قانونها الأساسي، و التي عددها 89 مادة مقسمة على أربعة أبواب واضحة حتى تُلزم المنخرطين النقابيين بها، فهي تهدف إلى أن يركز المناضل النقابي على مهمته النقابية و بعيدا عن أي مجال آخر حتى تبقى أهدافه في خدمة النضال النقابي، و سنحاول تحليلها حسب ما هي مرتبة:

- الباب الأول "التعريف، المقر و الأهداف": اهتم هذا الباب بمختلف الأمور المتعلقة بالتسمية و المقر و أهداف النقابة، مما سمح للكناباست من أن تصبح نقابة وطنية مفتوحة لكل أسلاك التدريس في قطاع التربية الوطنية للأطوار الثلاث "الإبتدائي، المتوسط و الثانوي" عبر كامل تراب الجمهورية، شعارها "نضال، مدرسة، مواطنة"، و هي نقابة وطنية مستقلة عن وصاية الأحزاب، النقابات و أرباب العمل، و مقر هذه النقابة موجود حاليا بالعاصمة، و من بين أهدافها [1]:

- الدفاع عن المصالح المادية، المهنية و الاجتماعية لكل أسلاك التدريس في التربية الوطنية.
- تحسين الوسائل و الظروف البيداغوجية.
- المساهمة في تحسين ظروف الحياة و ظروف العمل.
- ترقية التكوين النقابي و نشر الثقافة القانونية.

[1]- المادة 08 من القانون الأساسي لنقابة الكناباست.

- المساهمة في بناء مدرسة عمومية ذات نوعية.
- نشر ثقافة المواطنة في المحيط التربوي.

- الباب الثاني "العضوية، حقوق و واجبات المنخرط": استطاعت النقابة من خلال هذا الباب أن توضح حقوق و واجبات كل المنخرطين، بحيث ألزمت المادة 13 من قانونها الأساسي كل منخرط نقابي بفقدانه لصفته في النقابة إذا ما تولى مسؤوليات إدارية تخرجه عن سلك التدريس، أو مسؤوليات سياسية إذا كان منتدبا في حزب أو كان عضوا في مجلس منتخب، لأنها تلتزم بالعمل بعيدا عن أي ممارسة سياسية مباشرة، خاصة إذا قارناها مثلا بالإتحادية الوطنية لعمال التربية FNTE التابعة للإتحاد العام للعمال الجزائريين، بحيث زيادة على منصب الأمين العام للنقابة يشغل أمينها العام الحالي أيضا منصب نائب برلماني عن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي RND.

- الباب الثالث "الهيئات، الهياكل و الصلاحيات": بحيث جاءت المواد الموجودة في هذا الباب لتبين كيفية إتخاذ القرارات عن طريق هيئاتها المتمثلة في الجمعية العامة للفرع، المجلس الولائي، المجلس الوطني و المؤتمر الوطني، ثم بينت كيفية تشكل الهياكل "مكتب الفرع للمؤسسة، المكتب الولائي و المكتب الوطني"، ثم كيفية استدعاء الأعضاء و اكتمال النصاب لأشغال المداولة، كما بينت المادة 23 بأن الفرع النقابي هو البنية القاعدية للنقابة و الذي يهتم حسب المادة 31 بضمان التكوين النقابي لجميع المنخرطين، كما يهتم بتمثيل المنخرطين أمام إدارة المؤسسة و خارجها و

إعلام المنسق الولائي بأي مشاكل موجودة على مستوى مؤسسة نشاطاته، كما يهتم بإعلام كل المنخرطين بأي قرارات فوقية، كما يقوم بإعداد برنامج عمله التي تصادق عليها الجمعية العامة.

لقد حددت نقابة الكناباست مهام المكتب الولائي ليكون قادرا على الإتصال بالسلطات العمومية الموجودة في ولاية النشاط، و ذلك قصد الوساطة و المفاوضات بشأن نزاعات العمل المحتمل حدوثها، كما حدد القانون الأساسي لنقابة الكناباست دور المجلس الولائي و مكانته في حياتها النقابية، إذ اعتبرته أعلى هيئة مداولة على مستوى الولاية و له القدرة على متابعة نشاطات المكتب الولائي، كما يستطيع أن يقوم بتجميد نشاط أي عضو من المكتب الولائي، كما يستطيع أن ينشئ لجان تنظيمية و لجان عمل و يصادق على التقرير المالي السنوي.

أما المكتب الوطني فيعتبر الهيكل الوطني التنفيذي للنقابة، و هو يتكون من 12 أمينا وطنيا + الأمين العام الوطني "المنسق الوطني"، يتم انتخابهم عن طريق المؤتمر الوطني، بحيث يشرف المكتب الوطني على متابعة نشاطات المكاتب الولائية و تنصيبها و يقوم بتمثيل النقابة على المستويين الوطني و الدولي كما يعمل على إنشاء اللوائح التنظيمية و تعديل القانون الداخلي للنقابة، بحيث يستطيع المكتب الوطني أن يجتمع في كل شهر مرة واحدة أو حسب الظروف لأكثر من مرة، أما المجلس الوطني فهو هيئة أعلى من المكتب الوطني بحيث تسمح له هذه المكانة من متابعة نشاطات المكتب الوطني، و هو الذي يصادق على التقرير المالي و الأدبي للنقابة، و

له مهمة إصدار المذكرات التنظيمية، و هو الذي يحضر و يعدل نظام النقابة الداخلي، و هو الذي يحدد المواقف من الشركاء على ضوء مواقفهم من برنامج النقابة[1].

بينما يمثل المؤتمر الوطني حسب المادة 61 بأنه الهيئة الوطنية العليا للمداولة، بحيث هو الذي يعمل على صياغة القانون الأساسي للنقابة و يحرص على استقلالية النقابة و حريتها، و هو الذي يقوم بانتخاب أعضاء المجلس الوطني، و هو الذي يصنع السياسة العامة للنقابة و يعمل على أن تكون محل احترام من الجميع، كما ينشئ المجلس الوطني لجنة الطعن الوطنية.

- الباب الرابع "المدة، التأديب، المالية": فتناولت فيه المواد المتبقية من القانون الأساسي للنقابة كل الأمور التنظيمية المتعلقة بعهدة الهيئة المنتخبة و التي تقدر بأربعة سنوات، و طريقة انتخاب الأعضاء الجدد و الأعضاء المكلفين بلجنة الإنضباط، و كيفية إنشاء لجنة الطعن التي لها صلاحية إعادة النظر في القرارات الإنضباطية الولائية أو الوطنية، بحيث بينت المادة 77 بأن حق الدفاع مضمون لكل منخرطٍ.

أما المواد الأخيرة من 79-85 فقد تحدثت عن مصادر تمويل النقابة، بينما القوانين الأربعة الأخيرة 86-87-88 و 89 فعالجت مسألة حل النقابة أو إلغاء أو تعديل أي مادة من هذه المواد التي تمثل قانون نقابة

[1]- المادة 58 من القانون الأساسي لنقابة الكناباست.

الكناباست الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها الوطني الثالث المنعقد يوم 21 ديسمبر 2017 بزرالدة.

فالقوانين التي تضمنتها نقابة الكناباست خلقت لها شروطا تسمح لها بالدخول في عالم النضال المطلبي و التحدي الفوقي، قوانين سمحت لها من الإنبثاق من رحم مؤسسات التعليم الثانوي و التوسع عبر المؤسسات الأخرى، تلك المؤسسات التي تشكل فيها المرأة عنصرا هاما في سلك التدريس، بحيث يكون لغيابها عن الحركات الإحتجاجية أو في تولي المهام القيادية تأثير على نشاط النقابة.

لقد ارتبط غياب المرأة العاملة "الأستاذة" في أعلى هرم في نقابة الكناباست بسبب توجهها نحو عقلانيتها المحدودة بمحدودية البيئة الذي تنتمي إليها، تلك البيئة أو ذلك المجتمع الذي لا يزال في غالبه على عدم توافق مع كل ما هو عصري حين يتعلق الأمر بالمرأة، تلك المرجعية التي تتغذى من هوية هذا الشعب و عمقه التاريخي و نظرته لمفهوم الدين، و التي تطورت بعيدا عن كل الأطروحات العلمية، فجعلت مصير النقابة رهيناً بالخصوصيات الثقافية للقواعد النضالية، و هو ما تدعيه بعض الأطر النظرية التي ربطت تطور الثقافة و فسرتها حسب طبيعة المجتمعات، و من بينها[1]:

---

[1]- محمد بشير ، **إشكالية الإنتقال الثقافي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 1999-2000، ص.ص 03-04.

- النظرية التاريخانية Historicité "الفرنسية" و التي تعتبر أن لكل مجتمع خصوصيات تجعله يختار المستقبل الذي يناسب قدراته.
- النظرية الثقافوية Culturalisme "البريطانية" التي تعتبر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به.
- النظرية التطورية Evolutionnisme "الأمريكية" و التي ترى بأن الثقافات تتطور بشكل واحد و متشابه.

لذلك فالكناباست ستكون قد ورثت قاعدة عمالية تعتمد في حركيتها على مرجعية ثقافية ساهمت في صناعتها عدة محطات تاريخية، نحاول معالجتها من منظور النظرية التاريخانية حتى نتمكن من ربطها بواقع انقسام المجتمع إلى قسمين، أحدهما تقليدي في طريق الاندثار بفضل عناصر الحداثة، و مُهَيْمَنٌ عليه من طرف القسم الثاني الذي هو عصري و حداثي و دوما في حالة صراع مع الأول.

- **الإطار المرجعي لثقافة الأستاذ في الجزائر:**

سنحاول أن نتحدث عن الثقافة التي يستمد منها الأستاذ مكانته في المؤسسة التربوية إنطلاقا من زاوية النظرية التاريخانية التي تعتبر أن لكل مجتمع خصوصياته التي تدفعه لإختيار المستقبل الذي يتناسب معه، لأنه إذا أردنا تناولها من باب المادية التاريخية و علاقتها بالوعي الإجتماعي فذلك سيدعونا للوقوف على دراسة الفرد كفاعل، و الفاعل هنا هو ابن زمانه و مجتمعه و طبقته، فيتحدد جوهر الشخصية ويتضح تمام الوضوح بالمجتمع

الذي تعيش فيه، و كل تشكيلة اجتماعية تضع قضية العلاقة بين المجتمع والشخصية على نحو مختلف وتحلها وفق نمط معين[1].

فثقافة الفرد أو الجماعة أو المجتمع الجزائري في حد ذاته هي وليدة تراكمات لعدة تجارب و خبرات و محطات تاريخية ساهمت في تشكيل الوعي السائد، و لعل أبرز هذه المحطات هي الفترة الإستعمارية لما لها من تأثير مباشر على هوية الشعب الجزائري، لأن فرنسا كدولة مستعمِرة تختلف نوعا ما عن باقي الدول الرأسمالية المستعمرة في أنها تعمل على سلخ الشعوب المستعمرة من هويتها و لعل اللغة هي الأداة لذلك، إذ يقول **فرانس فانون** Frantz Fanon في شأن اللغة الفرنسية بأنها أداة ثقافية أساسية ترتكز عليها فرنسا في هيمنتها على الدول المستعمرة، و بأنها آلية رئيسة يتم من خلالها ضخ الحضارة الأوروبية إلى وعي الشعوب المستعمَرَة، و هو ما يؤدي إلى نزع إنسانيتها[2]، و هنا يقصد هويتها.

و من نتائج المشروع الفرنسي بروز تيارات و صراع فكري هوياتي في وطننا، فدافع التيار العلماني على الثقافة الغربية لأنها تمثل حسبهم مخرجا من دائرة التخلف التي عانى منها الشعب الجزائري طويلا، و قد لاقى هذا التوجه تأييدا من فئات وطنية كانت تنعم بظروف حياة حضرية و تتلقى تعليما في المدارس الفرنسية، بينما التيار الذي يمثله زعماء و أبناء القبائل

---

[1]- أحمد الأصغر و آخرون، **علم اجتماع التنظيم و مشكلات العمل**، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2002-2003، ص87.
[2]- جون سكوت، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا**، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ط1،بيروت، 2009، ص 280.

الكبرى "الأمازيغ" فهو يرى بأنه لا بد من إعادة تشكيل الهوية الأمازيغية بكل أبعادها التاريخية، أما التيار المحافظ فقد أشار إليه **مصطفى الأشرف** في كتابه "الجزائر الأمة و المجتمع " حين قال بأن المؤرخين لتاريخ الجزائر يرون أن الشعور الديني (أو التعصب الإسلامي حسب زعمهم) هو وحده الذي جعل الشعب الجزائري يلتف للدفاع عن قضيةٍ تُعتبرُ روحيةً أكثرَ مما تعتبرُ قومية[1].

من نتائج هذا الصراع الفكري ظهور عادات و تقاليد هامة في مجتمعنا، و التي أصبحت تشكل بالنسبة لنا موروثا ثقافيا غير مادي يستمد شرعيته من ثلاث مكونات أساسية:

- إما من المكون الأمازيغي و العربي لساكنة هذه المنطقة.
- أو من الإسلام الذي انتشر فوق هذه الأرض تاركا أسلوب حياة لجميع من اتبعه.
- أو من خلال التأثر بالحضارة الغربية و ما تحمله من قيم التفتح و التحرر البعيدين عن الرقابة الدينية، و التي تركت لنفسها بسبب الإستعمار الفرنسي عدة دُعاةٍ و منظرين لها.

فكل تيار أصبح يحاول أن ينتقل إلى مرحلة تعزيز فكرة الإنتماء الهوياتي، لأن الهوية أصبحت تشكل بالنسبة إليه ضميره الجمعي، فساهمت

---

[1]- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص47.

هذه الوضعية لوحدها في أن تصبح الهوية محركا للتحرر، و موقظا لوعي الشعوب، و عامل وحدة لدى جماعات، و عنصر تمايز و تناحر عند أخرى[1].

و من خلال مختلف الثنائيات الضدية "أمازيغ- عرب"، "إسلام- علمانية"، "حضر- بدو" يبني الأستاذ الجزائري هويته مثل باقي المواطنين، فتجده إما مدافعا عن الدين أو العروبة أو الأمازيغية أو التحرر، و حتى و إن استطاع أن يجمع بين البعدين الأمازيغي و العربي فلن يُوفَّقَ في الجمع بين متغير الدين و التحرر، لأن عنصر الدين "الإسلام الشعبي" حتى و لو استطاع لفترة من الزمن الماضي أن يمحوا كل صراع ثقافي و يؤسس لمجتمع يتساوى فيه كل الأفراد، إلا أن فترة ما تسمى بالصحوة الدينية أواخر ثمانينات القرن الماضي قد أضافت لشخصية المتدين الجزائري بعض المظاهر و السلوكيات التي لا علاقة لها بهويته الدينية السابقة، فأنتجت لنا هذه الوضعية الرجل المتدين المتعصب (و الموجود في مؤسسات التربية) المدافع عن القيم التي سادت صدر الإسلام، بدل أن تنتج لنا المسلم العصري مثل ذاك الذي ظهر في ماليزيا و إندونيسيا.

و انطلاقا من ثنائية "بدو–حضر" لا ننسى أن النمو الحضري في بلدنا لا يعتبر طبيعيا لأن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب

---

[1]- سليمة فيلالي، **بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع (منشورة)، قسم علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص16.

عملية التحضر، و التي كانت نتيجة إعمار المدن بعدما هجرها المعمر، و من ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في المدن نتيجة النزوح الكثيف و ليس أمام عملية التحضر[1]، و بالتالي سيدفعنا للبحث عن دور المرأة العاملة "الأستاذة" كنقابية بما تحمله من قيم موروثة و مستمدة من واقعها المعاش، و التي ستجعلها بين خيار أن تتماشى مع ما يتطلبه الحاضر من حداثة لتقف مثلها مثل الرجل أمام مختلف الهزات التي تعترضهم في عالم النضال النقابي، أو أن تحافظ على موروثها الثقافي التقليدي الرافض لكل أشكال المساواة بين الرجل و المرأة في النشاط النقابي، فتختار بذلك سطحية الإنتماء للنقابة فيصبح دورها غير فعال فيها، مما ينعكس على شبكة العلاقات الإجتماعية و المهنية بين الفاعلين النقابيين داخل المنظمة النقابية.

لعل دراسة الفاعل النقابي بالكناباست يستدعي منا التوجه إلى اختيار منطقة من مناطق هذا الوطن، و قد وقع الإختيار على ولاية سعيدة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربطها بولايات الغرب و أيضا بولايات الجنوب، كما يجعل منها أيضا إحدى ولايات منطقة الهضاب العليا، و هو ما يسمح للأستاذ من التمتع بخصوصيات البيئة التي ينتمي إليها على الأقل على مستوى الإعتقاد إن لم يكن على مستوى الممارسة التي أعياها التمظهر الإجتماعي خاصة لدى فئة النساء "الأستاذات"، و بالتالي سيجد الأستاذ نفسه أمام وضعية التوفيق بين قيمه الإجتماعية المختلفة و القيم التي تدعوا

1- محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص88.

إليها النقابة، خاصة و أن مجتمعاتنا تتميز فيها العلاقات بطابع التشاركية "سلطة المجتمع"، و بالتالي فسلطة المجتمع هي بدورها وسيلة تساهم في تشكيل هوية الفاعلين الإجتماعيين "الأساتذة" لتحدد سلوكاتهم و تضبطها، أو ربما تجعل بعضهم يعيش حالة من الإغتراب "غربة الذات" حين لا يستطيع أن يصنع لذاته نموذجا يتجاوز فيه إشكالية التوفيق بين قيم الأصالة و متطلبات المعاصرة لسبب واحد و هو لأنه يعيش من أجل الغير، و هنا نقصد المجتمع بثقافته المسيطرة التي تُخضِعُ كل فرد من أفراده لعملية تربية و تثقيف هدفها الحفاظ على النظام القائم و تأمين استمراره على الشكل الذي هو فيه[1].

قضية الهوية في ولاية سعيدة تختلف عن ولايات أخرى بسبب عدة عوامل لعل أبرزها الأثر الثقافي الذي خلفه المستعمر في تلك المنطقة، عدد الساكنة، عدد الجامعات، نوعية النشاط الإقتصادي و حجمه،... إلخ، و قد بينت عدة دراسات بأن هناك ثلاث عناصر تساهم في زيادة وعي و ثقافة الفرد في بيئته الإجتماعية، و لعل أبرزها "التصنيع" و هو ما ينعدم في الولاية، ثم "الحراك الإجتماعي" و هو ضعيف جدا إن لم نقل منعدم إذا ما قورن بولايات أخرى، و أخيرا "التثاقف" لما يقدمه من أرضية لتبادل الخبرات و تقوية المعارف.

[1]- أحمد عبد الحليم عطية، **نقد المجتمع الأبوي- قراءة في أعمال هشام شرابي**، الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، ط1، القاهرة، 2003، ص261.

تقع ولاية سعيدة في الشمال الغربي للجزائر مما يجعل منها منطقة رعوية و فلاحية بإمتياز و منطقة عبور للصحراء أيضا، و هو الأمر الذي يسمح للأستاذ في الولاية من أن يتشبع بالقيم السائدة في المنطقة و التي تنحدر من عمق مجتمعنا المحافظ، فالريف قد لعب دورا كبيرا جدا أثناء الفترة الإستعمارية و بعدها مباشرة في تكوين الثقافة السائدة في المنطقة، أين نجد ولاية سعيدة لا تزال تحتكم لمنطق العروشية "الأعراش" التي و إن كان توظيفها يبدوا ضئيلا إذا قارناه بولايات الجنوب، إلا أنها موجودة و تظهر في مناسبات عديدة كالزواج و فترات النضال السياسي في الإنتخابات البلدية، الولائية و الوطنية.

و في حديثنا عن سلطة المجتمع فقد شكلت الأعراش مرجعية ثقافية هامة جدا نظرا لدورها التاريخي في صناعة الوعي الجماعي لأبناء المنطقة، فنجد في الولاية عدة أعراش و لعل أبرزها عرش الجعافرة، الحساسنة، الوهايبة، أولاد إبراهيم، أولاد خالد، الكرارمة، أولاد عوف، عرش ذوي ثابت، عرش المعاليف و عرش بني منيارين... بحيث شكلت هذه الأعراش حقبة هامة في تاريخ المنطقة لا يزال تأثيرها موجودا اليوم في عاصمة الولاية، فهي تساهم في تعزيز التماسك الإجتماعي بين أفراد العرش الواحد نظرا للبعد الثقافي و العاطفي و القرابي الذي يمثله هذا النوع من الإنتماء.

لقد لعب الكولون دورا بارزا في المنطقة في تجنيد بعض الأعراش ضد بعضها، كما ساهمت حالة المجتمعات الحديثة في التقليل من حدة تلك الروابط، و هو ما جعل الأعيان يتفطنون و يسارعون لإعادة غرسها عن

طريق إحياء بعض التقاليد "كالوعدة" و الإهتمام "بالزوايا" على مستوى الولاية، من أجل خلق بعض الجسور العاطفية لربط الشباب بتاريخ أجدادهم، فعززت تلك الممارسات من قيم التماسك الإجتماعي بين أفراد العرش الواحد، و قد لوحظ أثر هذا التماسك في فترات الإنتخابات الوطنية التي أصبح فيها الولاء بقوة للأفراد و ليس للبرامج، بل و حتى في الإلتفاف حول شخصية معينة لتزكيتها على رأس تنظيم نقابي معين، أو على رأس لجنة تسيير الخدمات الإجتماعية في قطاع التربية بالولاية.

و في المقابل فقد ظهرت مفردات جديدة تعبر عن التقسيم الأفقي الذي سعت فرنسا إليه، فكلمة "**ولد البلاد**" أصبحت مصطلحا شائعا يتحدث به كل من ولد و ترعرع في الولاية، بحيث يحاول من خلاله وضع حد بينه و بين أي سلوك غير حضاري يصدر من فرد آخر أطلق عليه مصطلح "**العروبي**"، فالعروبي يمثل في مخيالهم الشعبي كل فرد لم يولد في المدينة و يحمل قيما ريفية تتميز بالخشونة و البداوة، و بالتالي و في عمق الدلالات السوسيولوجية لهذه المصطلحات سيكون هناك تفكيك لمختلف أشكال الروابط المهنية التي تتطلبها المنطقة بمؤسساتها من أجل أن تتقدم و تتطور، بحيث سيكون للنقابة نصيب من أثر هذا الصراع خاصة بحكم انتشارها عبر مختلف المؤسسات التربوية بالولاية.

لقد عرفت ولاية سعيدة حركة نقابية واسعة من خلال وجود بعض الرؤوس النقابية اللامعة على مستوى الإتحاد العام للعمال الجزائريين بعد الإستقلال مباشرة، و التي استمدت خبرتها من نشاطها السياسي في

أحضان الأفلان و كانت مدعمة من رجل المنطقة **أحمد مدغري** الذي شَغَلَ منصبَ وزيرٍ للداخلية 1962-1974، و قد تركت بصمتها خاصة في المنطقة الصناعية المعروفة بنشاطات كبيرة خاصة على مستوى مؤسسات إقتصادية أهمها: E.M.A – S.N.I.C- METAL SEMPAC- SONATRACH et la SONIC[1]، و التي كانت خزانا سمحت بظهور إطارات نقابية ساهمت في نشر ثقافة النضال و المطالبة بتحسين الظروف الإقتصادية العامة على المستوى المحلي كما يروي ذلك بعض متقاعدي تلك المؤسسات.

و لعل أبرز ما ساهم في خلق تلك الديناميكية هو وجود عناصر قوية من الشباب المتشبع بالقيم الوطنية بحكم انتماءه للكشافة الإسلامية، و قد عرفوا بدورهم الكبير في القيام بتضحيات جسام لصالح الثورة، و أيضا كونهم استطاعوا بعد الإستقلال مباشرة و بتاريخ 04 جويلية 1962 من جمع أبناء سعيدة في إحتفالية كبيرة جدا حطمت كل القيود، و مؤسسةً بذلك مسرحاً للتبادل الثقافي بين أبناء المنطقة الذين كان عددهم حوالي 20 ألف ساكن[2]، لتصبح تلك الإحتفالية عادةً شهدتها الولاية لسنواتٍ عديدة سمحت لأبناء المنطقة من التعارف و تبادل العادات عن طريق الموسيقى و المسرح من أجل الإرتقاء بالجانب الثقافي للولاية.

---

[1] - KHELLIL Abdelkader dit Zerrouilou,**DOULEUR ENCHANTEE**, Editions Saint- Germain des pres, Paris,1985, p27.

[2] - GUERROUDJ Kerroum, **SAIDA entre hier et aujourd'hui**, Edition Dar El Gharb, Oran,sd, p25.

و قد عرفت الولاية إطارات كبيرة على غرار مازوني محمد، مرزوق محمد، حفصي الطيب، سعيد عمارة و ممن يشهد لهم بمسارهم الكبير في تاريخ الكفاح و النضال، و التي انتهت بتعيين الأمين العام لنقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين بولاية سعيدة وسيطا للجمهورية في الجزائر الجديدة، ليكون بذلك أول نقابي على المستوى الوطني ينال شرف هذا المنصب.

و عليه فثقافة نقابي الكناباست على مستوى ولاية سعيدة ستكون مستمدة من مكونات بيئته الإجتماعية المختلفة التي لا يزال يغلب عليها الطابع التقليدي، و التي ستجعل نقابة الكناباست أمام واقع إما التأثير في تلك الثقافات و تذويبها لصالح النقابة أو التأثر بها.

و لا يستطيع الأستاذ أن يدافع عن وظيفته إلا إذا كان مؤمنا بها، و نظرا لأن قطاع التربية و التعليم في الجزائر قد استغنى عن المعاهد التي كانت تصنع الأستاذ باستعداده الفكري و المهني و بات يستنجد بخريجي الجامعات بمختلف تكوينهم و مشاربهم الفكرية لسد حاجيات القطاع، فهذا ما سيرهن بدوره النشاط النقابي، لأننا نعتقد بأن توفر القوانين اللازمة و الوعي و الإيمان بالقضية هم أركان نجاح أي تنظيم نقابي، و لعل الفصول القادمة من هذه الدراسة ستكون كفيلةً لتبيان دور هذه المتغيرات في تحديد مستقبل النقابات المستقلة في بلدنا.

- **واقع العمل النقابي المستقل في قطاع التربية:**

سنحاول أن نقف على واقع العمل النقابي المستقل في الجزائر انطلاقا من مختلف المتغيرات السياسية و الإقتصادية و حتى الثقافية التي تميز المشهد العام في البلد، و للوصول إلى ذلك الواقع كان لابد من القيام بدراسة ميدانية تسمح لنا من جمع أكبر قدر من النتائج، و هو ما جعلنا نتوجه نحو نقابة الكناباست بولاية سعيدة، أين سمح لنا ذلك من التعرف عن قرب بإنشغالات النقابيين و تأثر النقابة بمختلف الأنساق المحيطة بها.

فالنقابات المستقلة في الجزائر و منها نقابة الكناباست لم يكن نشاطها مرحبا به من طرف السلطة حسب تصريحات إطارات نقابة الكناباست بسعيدة، لأنها تتجاوز إلى حد بعيد تلك العلاقة التي ربطت النقابي بالسياسي كون أن الأستاذ لم تستطع السلطة التفاوض معه حين قدم ملف إنشاء نقابته، و هو ما أخر حسب رأيهم عملية استلام وصل الإعتماد من طرف وزارة العمل إلى ما بعد أربع سنوات، عكس نقابات أخرى تنشط في قطاع التربية استطاعت إفتكاك حقها القانوني في النشاط و بسرعة، كون أن قادتها المؤسسون كانوا يشتغلون في مناصب إدارية سهلت للسلطة الإتصال بهم عن طريق مديري التربية[1].

---

[1]- مقابلة أجريت مع أحدد مؤسسي نقابة الكناباست على مستوى ولاية سعيدة بتاريخ 2018/04/16 مساءا (متقاعد حاليا).

كما سنحاول أن نبحث عن حقيقة العمل النقابي المستقل في الجزائر، و الذي يعتقد أصحابه بأنه أصبح نشاطا لا يشكل تهديدا للسلطة لكنه يزعجها، فإشكالية الإضرابات التي تمس بمصداقية البكالوريا أصبحت وحدها قادرة على الدفع بالحكومة للتفاوض، و هو ما يدفع بالسلطة إلى وضع استراتيجيات معينة لتحييد النشاط النقابي عن مساره، و يبقى أمام كل هذا حقيقة أن مستقبل الكناباست يتوقف على درجة وعي الأستاذ و إيمانه بالنشاط النقابي، و ذلك ما جعلنا نعتقد أنه يجب معالجة النقاط التي لها تأثير مباشر على العمل النقابي، لأن منها ما هو خارجي كالعامِلَيْنِ السياسي و الإقتصادي، و منها ما هو داخلي يخص درجةَ وعيِ القاعدة النقابية و استعدادها الفكري و الأخلاقي لممارسة النشاط النقابي.

لقد تجاوزت الدراسات الحديثة النظرة التقليدية التي اعتبرت العمل ذو قيمة إنسانية، لأنه تعدى الفرد و أصبح ذو قيمة إجتماعية، و نتيجةً للعلاقات الناتجة عن التجمعات البشرية داخل مؤسسات العمل كان لا بد من توفر الغطاء الذي يسمح بتأطيرها خدمةً للمنظمة و لأهدافها العامة، بحيث أصبحت من متطلبات التنظيم الحديث الإلتزام بالقانون لأنه هو الذي ينظم كل أشكال العلاقات الرسمية و يؤطرها، خاصة من ناحية تحديد المسؤوليات و الحقوق و الواجبات التي تصب في خدمة طرفي المعادلة "العامل" و "رب العمل".

و لا يمكن الحديث عن تنظيم نقابي فعال بدون الرجوع إلى القاعدة القانونية التي يستمد منها قوته، و لذلك نحن نعتقد أنه و بغض النظر عن

الإرادة التي قد يبديها الفاعلون النقابيون لممارسة نشاطهم النقابي، إلا أنه إن لم يكن هناك غطاء نقابي فعال و واضح يحميهم و يوضع لهم الحدود فلن تُحقِّقَ هذه التنظيمات أهدافها بأكبر قدرٍ من الثبات و المرونة.

لا أحد ينكر حجم العراقيل و التحديات التي تعيق العمل النقابي المستقل خاصة في الدول النامية، و عن هشاشة النخبة النقابية الحالية، و عن الدور الضعيف للمرأة العاملة، و عن توظيف هذه الدول لمؤسساتها الحكومية المختلفة للتصدي لهذه النقابات و تهميشها، و هو ما يستدعي توفير و وجود ترسانة من القوانين الفعالة التي تحمي المنظمة النقابية المستقلة في ظل الرهانات الحالية.

سنحاول أن نقدم تحليلا و تفسيرا للنتائج المتحصل عليها بهدف الكشف عن واقع ما يمثله القانون لنقابة الكناباست على المستويين الداخلي و الخارجي، لأن توفر القانون و حسن توظيفه يشكلان قاعدة حقيقية لممارسة الكناباست لنشاطها النقابي، بينما تغييبه أو سوء توظيفه يؤدي إلى صعوبة الإعتراف بنشاطاتها النقابية على المستويين المحلي و حتى الوطني.

- **وظيفة القانون الإجتماعية من وجهة نظر النقابيين:**

في إطار التغير و التحول الذي تشهده المجتمعات تغير القانون و تكيف ليقوم بوظيفته الإجتماعية، و هو ما سمح للدول الغربية من أن تنتقل من ثقافة دينية (حيث كانت فيها الكلمة التي يقطعها المؤمن تحت رعاية القانون الإلهي) إلى ثقافة علمانية يلتزم فيها الفرد العقلاني بكلمته تحت

إشراف الدولة[1]، فظهرت العقود الإجتماعية و حلت القوانين الوضعية محل القوانين الإلهية، ثم ظهرت قوانين العمل و تطورت لتؤطر العلاقة بين العامل و رب العمل، كما ظهرت القوانين التي تكفل العمل النقابي و توضح حدوده.

و لحماية النقابيين من سلطة الإدارة تم صياغة مجموعة من القوانين التي تضمن لهم حقهم في تمثيل العمال و الدفاع عنهم، أين يلعب القادة النقابيون دورا اجتماعيا رئيسيا اتجاه جميع المنخرطين يتمثل أساسا في تقديم مساعدات فردية لجميع المتضررين من العقوبات التعسفية، حوادث العمل، ظروف العمل السيئة، الساعات الإضافية الغير مدفوعة الأجر[2]، لكن تبقى أن هذه القوانين كثيرا ما اعتبرتها بعض الدراسات غير كافية نظرا للشكل الذي أخذته السلطة بلامركزيتها في إطار التنظيمات المهنية الحديثة، و هو ما جعل المنظمات النقابية تحاول التكيف مع عالم الشغل تحت غطاء الدستور، قانون العمل و قانون النقابة بما يحملونه من مواد تضمن و تعزز الحرية النقابية و تؤطرها.

و محاولة الحديث عن القوانين التي تضمن للفاعل النقابي "الأستاذ" حريته و تعزز له انتماءه في الوسط التربوي و النقابي تجرنا للحديث عن مدى قناعة الفاعلين بها، فضُعف القوانين أو غيابها سيشكل عائقا أمام أي

---

[1]- ألان سوبيو ، **الإنسان القانوني: بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية**، ترجمة عادل بن نصر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2012، ص180.

[2] - Dominique Andolfatto et Dominique Labbé, **Sociologie des syndicats**, édition La découverte, Paris, 2007, p-p.11.12.

شكل من أشكال الحراك النقابي، بينما توفرُها سيؤسِسُ لنقابات قوية تستمِدُ شرعيتها و فعاليتها من قوة هذه القوانين.

أستاذ التعليم الثانوي المنضوي تحت لواء نقابة الكناباست و في ظل نضاله المشروع الذي يبحث من خلاله عن تحقيق بعض الأهداف المادية و الإجتماعية يحتاج أيضا أن يكون نشاطُهُ محميًا بالقوانين، و رغم توفر القوانين و وجودها لضمان تلك الممارسة إلا أن الذي يهمنا هنا هو مدى قناعة الفاعل النقابي "الأستاذ" و علاقته بها، خاصة في ظل مختلف الإكراهات و التحديات التي تحيط به، لأننا قد أشرنا سابقا إلى إمكانية اصطدام النقابات المستقلة بالدولة و بأجهزتها المختلفة، و هو ما يستدعي توفر الغطاء القانوني الذي يحمي الشركاء الإجتماعيين من كل أشكال التضييق التي قد تطالهم أثناء تأديتهم لمهامهم على غرار ما يحدث مع جميع النقابيين في دول العالم.

و في إطار الحديث عن مدى قناعة الفاعل النقابي بمختلف القوانين التي تؤطر نشاطاته النقابية لاحظنا أن غالبية المبحوثين قد أكدوا أن مختلف القوانين التي يحملها إما الدستور أو القانون 14/90 بحكم أنه يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي أو حتى القانون الداخلي لنقابتهم تكفي و تضمن ممارسة فعلية و قوية للنشاط النقابي، فالترسانة القانونية موجودة و بقوة لتحمي الأستاذ النقابي و تؤطر له نشاطاته النقابية المختلفة، و هو ما لاحظناه في الشق النظري للدراسة.

أما الحديث عن مدى استفادة الأستاذ من هذه القوانين لممارسة نشاطه النقابي فقد لاحظنا أنها ترتبط بعدة متغيرات أهمها الوعي، الثقافة، السن، الخبرة و حتى الجنس أحيانا، بحيث نجد أن متغير الثقافة لوحده له تأثير كبير على العمل النقابي بصفة عامة، بحيث هي التي تدفعه للإحاطة بهذه القوانين من أجل توظيفها، إذ لا يكفي توفر القوانين و حضورها في ظل غياب كيفية توظيفها و العمل بها، لذلك تساءلنا حول مدى تحكم الأساتذة كقاعدة نضالية لنقابة الكناباست في مختلف القوانين التي ذكرناها سابقا، فكانت النتائج ملفتة للإنتباه لأنها تعكس عدة حقائق سنتطرق إلى ذكرها.

فالحقيقة الأولى التي لمسناها في غالبية الأساتذة بحكم تعاملنا المستمر معهم و أيضا بحكم أجوبتهم هي أنهم يؤمنون بفكرة أن الكناباست تنظيم نقابي لا يُقهر، لأنه قد حقق من المطالب ما عجزت عنه مختلف النقابات الأخرى التابعة لقطاع التربية و هي متكتلة، فجعلهم هذا الإعتقاد يظهرون في صورة النقابي المغرور arrogant الذي يعتقد أنه ينتمي إلى جهاز نقابي قوي لا يخشى الحكومة بقدر ما تخشاه هي، لأن البكالوريا و التلميذ هما ورقتا الضغط و التفاوض في ذلك، فكان من نتائج ذلك الغرور أن نسبة 75.49 % من القاعدة النضالية أصبحت تلجأ إلى النقابة للتكفل بإنشغالاتهم بدل الإتكال على أنفسهم، و هو ما نعتقد بأنه كان سببا في تأخر عنصر الوعي بمختلف القوانين لدى هؤلاء الفاعلين.

كما اكتشفنا في المقابل و من خلال كثيرٍ من المقابلات أن غالبية القادة و الأساتذة المنخرطون في هذه النقابة لا يتحدثون عن دورهم إتجاه نقابتهم بقدر ما يتحدثون دوما عن الدور الذي تقدمه النقابة لهم، في مقابل عدم وجود شخصية نقابية كارزماتية تستلهم منها القاعدة العمالية الروح النضالية.

لقد حاولنا البحث عن مدى تحكم هؤلاء النقابيين في مختلف القوانين، بحكم أن المعرفة بالقوانين تمثل حصانة فعلية للنقابي تجنبه الدخول في اصطدام مع مؤسسات الدولة، بحيث تجعله هذه القوانين يمارس نشاطه في إطار حقوقه و واجباته، فاكتشفنا من خلال الدراسة أن نسبة 41.17 % من الأساتذة لا يتحكمون في أهم القوانين التي تنظم حياتهم المهنية، و هو ما نتج عنه دخول الأساتذة في صراع مع الإدارة في أبسط الأمور، مما ترتب عنها جر النقابة لتسوية نزاعات العمل على مستوى تلك المؤسسات "الثانويات".

و بالتالي، فإن تحكم الأساتذة في مختلف القوانين التي تحتكم إليها حياتهم المهنية هو تحكم بسيط راجع إلى معرفتهم المتوسطة بمختلف القوانين إن لم نقل سطحية لدى البعض، معرفة نستطيع أن نقول عنها بأنه يشترك في تحصيلها غالبية عمال قطاع التربية و بمختلف أسلاكهم و ورتبهم في إطار علاقتهم بالوظيف العمومي، فهي معرفة لا تصنع الفارق حتى تصبح الكناباست بهذا الحجم في مخيال موظفي قطاع التربية، لكن في المقابل فقد لوحظ بأن القادة النقابيين هم الأكثر معرفة بالقوانين مقارنة بزملائهم

الأساتذة، ذلك لأنهم إختاروا دون غيرهم التطوع لممارسة النشاط النقابي و تمثيل باقي الأساتذة، و هو ما يدفعهم للإحاطة بمختلف القوانين و المواد المنبثقة منها، لكن نظرا لغياب التكوين بقيت تلك المعرفة محتجزة لديهم فقط و لم تنتقل إلى الفئات الأخرى.

لقد أثبتت الدراسة أن فقط ما نسبته 54.90 % من الأساتذة يتحكمون جيدا في القوانين التي تتعلق بالعمل النقابي، و هي الفئة التي تقطن المنطقة الحضرية و تمتلك فرصا أكبر مقارنة بالمنخرطين النقابيين القاطنين بالمناطق الشبه حضرية، فهؤلاء الفاعلين النقابيين سمحت لهم ظروف العيش في المدينة بالإحتكاك بالقادة النقابيين و تبادل الخبرات معهم، سواء في المقر الولائي للنقابة أو حتى في المقاهي، و هو ما يعزز لديهم فرص التحكم في النشاط النقابي و نيل المناصب القيادية داخل التنظيم النقابي، كما سمحت لنا نتائج الدراسة من أن نلاحظ أن نسبة 37.25 % من مجتمع الدراسة تمتلك دراية بسيطة بالأمور التنظيمية للحياة النقابية، و مرد ذلك كون أن هذه الفئة تمثل فئة المناضلين النقابيين الجدد من الجنسين، و ذوي الخبرة المهنية الفتية.

و بالتالي نقول أن معرفة القادة النقابيين على مستوى ولاية سعيدة بقانون العمل النقابي الذي تسير وفقه نقابة الكناباست هي معرفة لا بأس بها تسمح لهم بتوظيف عملهم النقابي بقدرٍ مُعينٍ من المرونة التي تجعلهم يحافظون على استمرارية نسقهم النقابي حين يتسم المحيط الخارجي للنقابة بجوٍّ من الثبات و الإستقرار، في حين أن تلك المرونة تصبح أقلَّ فعاليةً حين

تمارِسُ البيئة الخارجية ممثلةً في النسقين السياسي و الإقتصادي نوعا من القهر على النسق النقابي، و ذلك راجع لنسبة الوعي التي تمتلكها القاعدة النضالية، فنقابة الكناباست تحتوي على يد عاملة شبانية تستطيع أن تستجيب لمختلف التغيرات الداخلية و الخارجية إذا أُحسِن تكوينها، خاصة و أن الشباب يمثل مقارنة بباقي فئات المجتمع رأس مال حقيقي ينتج عنه إعطاء قيمة عليا للفرد[1].

قراءة في النتائج المتحصل عليها تجعلنا نربطها بالفصل النظري في الشق المتعلق بالسياسي، من أجل أن لا نقوم و فقط بتحميل نقابة الكناباست مسألة ضُعف معرفة قواعدها النضالية بالقوانين، لأن عدم الإحاطة بالقوانين سببه الرئيس هو التآمر السياسي على الفكر العمالي و توجيهه منذ الإستقلال إلى جعله مجرد آلةٍ إنتاجية، و هو ما عطل المشروع التنموي للفكر النضالي العمالي و تأخُّرِه إذا قارناه بغيره، فانعكس ذلك و بشكل واضح على مخرجات العملية النقابية، إذ أن نسبة متوسطة فقط من القادة النقابيين تمتلك المعرفة الجيدة بالقوانين و كيفية توظيفها بسبب أنها في الواجهة، هو أمرٌ يدفعنا للإعتقاد بأن مشروع الطبقة السياسية في إقصاء النخب العمالية الجديدة و تهميشها قد نجح إلى حد ما منذ أن سارت

---

[1] - LAKJAA Abdelkader, **La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires**, Première communication au colloque international pluridisciplinaire "Ville et marginalité chez les jeunes", organisé par l'Université Mentouri de Constantine, l'Université du 20 Août 1955 de Skikda et l'Université Paris X Nanterre, Tenu à Skikda le 21-22 Mai 2007.

القيادات النقابية الوطنية الحالية على نفس أسلوب السياسي في إطار "القيادة الأبوية"، مما نتج عنه عدم تكوين العمال لرفع نسبة الوعي النقابي لديهم، بل اكتفى هؤلاء القادة بعقد لقاءاتهم عبر الجامعة الصيفية التي يُحْرَمُ من حضورها عشرات الآلاف من المنخرطين النقابيين.

فأمام واقع إنعدام أو قلة فرص التكوين أمام جميع المنخرطين نجد أن الدراسة قد أثبتت لنا أن الإطارات النقابية للكناباست على مستوى ولاية سعيدة قد استغلت مشاكل الصراع و الأزمات الإدارية التي كانت تقع فيها القواعد العمالية لتطوير جانبها المعرفي، و كأن مشاكل العمل المختلفة هي التي أكسبتها الدراية بمختلف المواد التي يحملها قانون العمل و قانون النقابة، و هو ما أكدته نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت 64.16 % مُتَّفِقَةً على أنَّ هذه الدراية ليست نتيجة تكوين قامت به النقابة لتوعية مناضليها و تثقيفهم إتجاه نشاطاتهم النقابية، بل هي التجربة على حد تعبير أحد النقابيين[1]: "*الميدان يخليك تعرف القانون*".

فالميدان حقيقة هو فضاء للتثاقف و تبادل الخبرات، و لعله ساعد كثيرا في بروز بعض الأوجه النقابية اللامعة على مستوى الولاية بسبب تعدد المشاكل و الحلول التي تأتي معها، لكن هذا لا يُخفِي حقيقة غياب عنصر التكوين من أجندة النقابة على مستوى الولاية.

1- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 02 بتاريخ 27 /03/ 2018 صباحا.

و نظرا للتعقيد الذي آلت إليه مختلف التنظيمات نتيجة تشابكها و ترابطها فيما بينها خاصة بسبب تأثير العولمة على أجهزة الرقابة التقليدية للدولة، و ظهور المؤسسات الخدماتية المختلفة في إطار المركز و المحيط على حد تعبير **سمير أمين**، و دخول الدولة عالم الإشهار، فقد أضيف للنضال النقابي نضالٌ آخر يهتم بتحقيق مطالب جديدة تتجاوز بيئة العمل "كالتأمين بأقل التكاليف على الممتلكات المادية كالسيارات، إبرام عقود عقارية مع المرقيين العقاريين، العمرة و كذا الأمور المتعلقة بالخدمات الإجتماعية المختلفة "، و ربما هو الأمر الذي جعل المنظمة النقابية تتوجه نحو تحقيق هذه المطالب لكسب منخرطين جدد، بدل اهتمامها بعنصر التكوين و التداول على المناصب القيادية.

لقد ساهمت نتائج الدراسة في توضيح مسألة تعاطي القانون مع الفعل النقابي، و أن القانون الذي طبع الإدارة الجزائرية في إطار القيادة الأبوية قد زرع عنصر الإستياء بين الأفراد نتيجة لعدم مشاركتهم في القرارات، لأنه ينظر إلى المزايا المادية على أنها جزء من المكافأة الشاملة التي يستحقونها[1]، لذلك كان تحقيق المطالب المادية هو جوهر النشاط النقابي إذا قارناه بقضايا ضرورة التكوين و غيرها من الأمور التنظيمية.

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص116.

- **حدود الإعتراف بالنشاط النقابي:**

لقد أشارت مختلف دساتير الجمهورية الجزائرية إلى حرية العامل في الإنضمام للعمل النقابي، كما بينت كذلك مدى ضمانها لذلك، و قد اتفق جل المبحوثين الذين أجرينا معهم المقابلة على أن الدستور الجزائري جاء ضامنا للنشاط النقابي و معترفا بذلك، لكن تجسيد تلك الحرية في الميدان لا يزال ناقصا بشكل واضح.

فالدستور الجزائري لا نستطيع مقارنته بدساتير الدول الغربية لأنه يعكس طبيعة النظام الحاكم في البلد، و الجزائر التي تبنت النظام الإشتراكي طويلا جعلت الفكر النقابي لا يؤمن بالحرية النقابية التي يعتبرها مزيفةً نوعا ما، و رغم أن الدستور يُعتبرُ على أنه الضامنُ الأكبر للنشاط النقابي، إلا أنه في نفس الوقت هو الذي يؤسس لنوع العلاقة التي تربط طرفي العلاقة "الدولة" و "العامل" في إطار العهود الملزمة، و بالرجوع إلى **بارسونز** فإن المقصود بالعهود الملزمة هي ما يقع بين الذين يمارسون القوة و من تمارَسُ عليهم القوة من اتفاقات ترتبط عادة بشرعية أصحاب القوة في إطار العلاقات القائمة[1]، و هو ما يبرر رأي 10.78 **%** من مجتمع الدراسة التي تعتقد في أن الدستور لا ينحاز إلى العامل لأن المواد التي يحملها جاءت مبهمة نوعا ما، فلا هي تُفرق بين الحق و الحرية في الممارسة، و لا هي تؤكد على الإستقلالية و تدعمها كشرطٍ للتنوع و التطور في المجال النقابي.

---

[1]- محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 2008، ص110.

و كنتيجة للدور التاريخي الذي لعبه النقابيون الجزائريون ضد الإستعمار الرأسمالي، و كنتيجة لصراعهم داخل الدولة المستقلة مع الأنظمة السياسية الخاضعة للقوى الغربية الرأسمالية أو للمد الأمبريالي "المعولم"، وجدت أغلب النقابات المستقلة و على رأسها الكناباست نفسها تتحرك في فضاء محدد المعالم قانونيا في إطار دستور يشبه إلى حد بعيد أغلب دساتير دول العالم الثالث.

قبل إعطاء تفسير لوجهة نظر المبحوثين حول ما تحمله مواد القانون 14/90 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي كانت لنا محاولة للتعرف على مدى تحكم المبحوثين في قانون العمل 11/90، بحيث ما تم استنتاجه هو أن معرفتهم به جد سطحية، بحيث لا يزالون يجهلون إلى حد بعيد الأسس التي ينبغي على نقابتهم الإلتزام و عدم الإخلال بها، فهذا القانون بقدر ما وضع أمام النقابي الخطوط الحمراء التي لا ينبغي عليه تجاوزها بقدر ما منحه في إطار نشاطاته النقابية الحرية الكاملة في التقاضي و ممارسة الحقوق المخصصة له أمام القضاء كطرفٍ مدني، و ذلك في حالة تعرض بعض أفراد التنظيم النقابي أو أحدهم لوقائع ألحقت بهم الضرر، فالمبحوثون يعلمون أن قانون العمل قد منح النقابة حق تمثيل أعضاءها أمام السلطات العمومية للدفاع عن حقوقهم المادية و المعنوية، لكنهم لا يعلمون الآليات و الإجراءات القانونية التي يخضع إليها النقابي في تلك المرحلة.

أما بخصوص القانون 90-14 فكل المبحوثين الذين تمت مقابلتهم و بنسبة 100 **%** قد اتفقوا على أنه أطر النشاط النقابي و وضع له الأسس

المتينة التي تسمح له من مواجهة و مجابهة مختلف العراقيل التي تنتجها علاقات العمل، خاصة ما تعلق منها بنزاعات العمل، أين وضح جميع المبحوثين بأن هناك مواد تنص صراحة على أن العمال يتمتعون بحقوقهم الأساسية كممارسة الحق النقابي و اللجوء إلى الإضراب في حالة الإخلال بالأحكام التي يحملها قانون العمل، أو في حالة عدم الإلتزام بعقد العمل [1]، و هو ما يجعل الجميع يشتركون في فكرة أن القانون 14/90 قد ساهم في دعم الممارسة النقابية المستقلة من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

لقد تناول المشرع و بعناية حسب مختلف مواد القانون 14/90 [2] مسألة حماية العمال النقابيين و الغرامات المترتبة عن محاولة عرقلة نشاطهم، و أمام مختلف هذه القوانين التي انبثقت من التغيرات التي عقبت عام 1990 إلا أن لسان حال المبحوثين يتحدث عن عدم كفاية هذا القانون لوحده رغم إلتزام نقابتهم بجميع مواده، لأن السلطة السياسية تقوم بتقزيم دور النقابات المستقلة في الميدان رغم شعاراتها الرنانة، و هو ما جعل النشاط النقابي المستقل حبيس رؤية سياسية أبوية زبونية تقصي كل طرف تراه يهدد مصالحها، و لذلك يرى المبحوثون و بنسبة كبيرة جدا (100%) أن الإتحاد العام للعمال الجزائريين هو النقابة الوحيدة المعترف بها من طرف السلطة، و ذلك مقابل تهميش حقيقي لمختلف النقابات المستقلة إلا التابعة منها، و كأن القانون سمح للنقابات بالظهور "ظاهريا" لكنه لم يسمح لها من النشاط الفعلي.

---

[1]- المادة 05 من القانون 90-11.

[2]- أنظر المواد 50-59 من القانون 90-14.

إن قضية الحريات النقابية هي انعكاس لما يجري في الساحة السياسية، فغياب الحرية هو دليل على غياب الديمقراطية في أعلى هرم السلطة خاصة في ظل الأنظمة الشمولية، بينما وجودها يؤكد على الحالة الصحية الجيدة التي تعيشها الطبقة السياسية نتيجة توفر عنصر الديمقراطية و التداول على السلطة، و نتائج الدراسة توضح أن أغلب المبحوثين يقرون و بنسبة 61.74 % بعدم وجود هذه الحرية على المستوى الوطني و ليس المحلي فقط، لأن غيابها كان ظاهرا حسبهم في فترات الإضرابات و الإحتجاجات التي انتهت بتدخل مختلف أجهزة الدولة لإيقافها، و هو ما يعكس فرضية تدخل السياسي في النقابي لإعادة التحكم في الطبقة العاملة، خاصة و أن اليد العاملة الحديثة أكثر مرونة من سابقتها، فهي تتميز بثقافة جديدة، رد فعل آخر و أشكال أخرى للتواصل الإجتماعي[1]، و هو الأمر الذي تخشاه الأنظمة السياسية.

فالدولة حسب 90 % من المبحوثين الذين قابلناهم تتبنى سياسة غير واضحة الأهداف، فهي نظريا تتغنى بالحرية أمام الرأي العام الدولي و تدعي احترامها للعمل النقابي، لكن ميدانيا هي تقهر هذه الحرية حين ترى بأنها لا تتماشى مع سياساتها المختلفة، و بذلك نحن نعتقد أنه لا يمكن أن تنجح الكناباست في ظل هذه الإمكانيات إن لم تكن تتوفر على آليات أكثر حدة تمكنها من التفاوض مع السلطة.

---

[1] - Ammar Belhimer, **Le pluralisme politique, syndical et associatif**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Algérie, 2008, P31.

أما في قضية ممارسة النشاطات النقابية بصفة عادية داخل مؤسسات العمل، فـ 82.53 % من مجتمع الدراسة تؤكد بأنه لا توجد أي عراقيل إدارية تمنع أو تحد من نشاطاتهم النقابية، بل توجد أحيانا بعض المحاولات القليلة حسب تصريح 15.68 % من المبحوثين، لكنها لا تعدوا أن تكون نزاعات فردية يحاول من خلالها بعض المسؤولين إثبات سيطرتهم على الطاقمين الإداري و التربوي، لكنها تنتهي بسرعة حين يتدخل قادة النقابة الموجودين بالمؤسسة لتسوية الخلافات الناجمة عن سوء التقدير بين الطرفين، أما فيما يخص الفئة التي قدرت بـ 01.96 % و التي تقر بأنه لا تنشط نقابيا بشكل عادي داخل المؤسسة، فبعد الإستفسار تأكدنا بأن مدير هذه المؤسسة كان أستاذا بنفس الثانوية و نقابيا فيها، و بعد ترقيته إلى مديرٍ على رأس تلك المؤسسة اصطدمت نشاطاته الإدارية بنشاطات زملائه النقابيين، لذلك حاول تفكيك الفرع النقابي للكناباست الموجود على مستوى مؤسسته حتى لا يكون عائقا لمهامه.

و نظرا لتكرر مثل هذه الأحداث على مستوى بعض الثانويات فقد أكدت نسبة 10.78 % من المبحوثين أن هناك محاولات من الإدارة تدخُلُ في خانة التسلط الذي تسعى الإدارة (ممثلةً في مديرها) لفرضه على النقابيين، و هو ما يجعلنا أمام واقع آخر و هو أن هذه الفئة من المديرين حين كانت في سلك التدريس لم تكن تفقه بشكل كبير في القوانين التي تنظم العلاقة بين المنظمة النقابية و الهيئة المستخدمة، و لذلك كثيرا ما كانت

تتجاوز بطريقة ارتجالية و بدون معرفة مسبقة تلك القوانين، و هو ما نتج عنه تضييق على الحريات النقابية.

لا يمكن الحديث عن حقيقة وجود الحرية النقابية في الجزائر و اعتراف السلطة بها دون الوقوف على مدى قناعة الفاعلين بهذه الحرية، خاصة حول مدى استثمارهم الطبيعي في كافة الأدوات التي شرعها المشرع و على رأسها الإضراب، فالقانون 02/90 اعترف صراحة بحق النقابيين بالرجوع إلى آلية الإضراب في حالة المنازعات الجماعية، و نظرا لأن الإضراب يشكل مصدر قلق و توتر لدى المسؤول حسب الدراسات السابقة فكثيرا ما يسارع هذا الأخير لإيجاد آليات أخرى "شرعية" لإيقافه.

لم ينكر أحد من المبحوثين عدم وجود حق الإضراب، بل أكد هؤلاء و رغم اختلاف مؤسسات عملهم و بنسبة 95.09 % على أن الإضراب يمارس بشكل عادي و في إطار التشريعات المعمول بها، لكن نوع الإضراب هنا هو الذي يكون وطنيا أو حتى ولائيا لأنه يأخذ في الحسبان التشريعات و النصوص القانونية التي تسمح للفاعلين النقابيين بممارسته، لكن على مستوى النشاط المحلي فقد اكتشفنا من خلال استفسارنا من بعض المديرين و النظار و مستشاري التربية أن الإضراب الذي يتم على مستوى المؤسسات التربوية في غالب الأحيان لا يتم وفقا للقانون، بل لا يتم حتى إعلام الإدارة بتاريخ الإضراب، على الأقل لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة قبل ذلك التاريخ في إطار المفاوضات، المصالحة، الوساطة و التحكيم.

فالجهل بالقوانين أو محاولة تجاوزها يجعل وسيلة الإضراب من أولى الأدوات الخاطئة التي يلجأ إليها الأستاذ في الوسط التربوي، لأنه أصبح يُنظر إليه على أنه وسيلة ضغط و تأثير على الإدارة، لكن الإضراب الذي وضعه المشرع هو الذي يمارس في حالة النزاعات الجماعية التي تنتهي بدون تحقيق أي هدف و وفق إجراءات قانونية، و يأتي بعد استنفاذ كل الطرق القانونية لحل المشاكل العالقة مع الهيئة المستخدمة (المفاوضات، المصالحة، الوساطة و التحكيم)، لذلك فنحن نعتقد بأن الإضرابات التي تتم على مستوى مؤسسات التربية بولاية سعيدة كثيرا ما تكون سببا في دفع النقابة لتكون في مواجهة مع الإدارة، و هو ما يُفْقِدُ القاعدة النضالية الحماية القانونية مما يجعلهم في صراع دائم مع الإدارة.

إذن فالآليات موجودة حسب القانون، و نتائج الدراسة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن هذه القوانين تستطيع أن تقدم خدمة كبيرة للنشاط النقابي إن هي تجاوزت النظرة الأحادية في التسيير، فالمشكل المطروح حسبهم هو مشكل عدم الإعتراف بوجود النقابات المستقلة و ليس عدم وجود القوانين، إذ أنه كلما تحركت نقابة الكناباست وفق القانون الذي يعترف بالإضراب كوسيلة و أداة تنتهجها النقابة في عملها فإن السلطة تسارع عبر مؤسساتها القضائية لإفشال الحراك و الإعتراف بعدم شرعيته، و ضرب مصداقية النقابة عبر وسائل الإعلام المختلفة و عبر مؤسسات المجتمع المدني التابعة للسلطة كفيدراليات و جمعيات أولياء التلاميذ، و ذلك رغم الإشعارات بالإضراب التي كانت النقابة تقوم بإرسالها للوزارة محترمة بها

الإطار القانوني لتسوية نزاعات العمل، إذ إلتمسنا في جل المبحوثين نفس النظرة التي إستطاع أحدهم أن يلخصها بقوله[1]:

" لكان جات كاينة عدالة ما يعفسوش على الدستور كيما يبغو "

أي لو كانت هناك عدالة على الجميع ما داسوا على الدستور كما يشاءون، موضحا ذلك بأن القانون يُستعملُ فقط ضد الفئات التي لا تخدم مصالح النظام، فيتمُ التضييق عليها و محاربتها بإسم القانون حتى تتلاشى، بينما الفئات التي تساندهم و تعمل على استمرارية مصالحهم فإن القانون يحميها و يحقق لها مطالبها "و كان يقصد هنا الإتحاد العام للعمال الجزائريين".

إذن، يبدوا أن هناك تغييب للقانون من الجهتين حسب ما استنتجناه من الدراسة، فالقواعد النضالية على المستوى المحلي لا تلتزم بقانون العمل النقابي التزاما حقيقيا فيما يتعلق باللجوء للإضراب، مما يجعلها في مواجهة مع الإدارة، كما أن السلطة السياسية هي أيضا تتجاوز القانون كلما تعلق الأمر بالإضراب، فتقوم بتوظيف أجهزتها و مؤسساتها الحكومية لإعطائه صفة عدم الشرعية، و هو ما يساهم في التضييق على العمل النقابي، و يعمق الهوة بين الحكومة و النقابات المستقلة.

---

[1]- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 01 بتاريخ 26/03/ 2018 مساءا.

- **النقابة و مشروع الشراكة الإجتماعية:**

ليس سهلا أن توفق النقابة بين النضال المطلبي و الشراكة الإجتماعية، لكن التطورات التي شهدتها المنظمات النقابية على المستوى العالمي انتهت بضرورة أن تقوم النقابات خاصة في الدول النامية على تطوير قدراتها الأساسية حتى تصبح شريكا إجتماعيا فعليا، و لن يتم ذلك إلا إذا اهتمت هذه النقابات بمسألة الإنخراط في كل أشكال المفاوضات و الحوار مع الهيئات المستخدمة لحماية مصالح العامل و تطوير أساليب العمل.

سنحاول إيجاد تفسير سوسيولوجي لواقع ما تعيشه النقابات المستقلة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتنامي ظاهرة الإحتجاجات و الإضرابات، و التي نفهم من خلال حدتها و درجتها غياب الحوار و عدم فعالية آليات التفاوض إن وجدت.

فحين قمنا بطرح الأسئلة على المبحوثين حول المفاوضات الجماعية تبيَّنَ أن هذا الأسلوب من النشاط لا يتم على المستوى المحلي، لأن النقابة الوطنية هي التي تقوم بهذا العمل مع الحكومة ممثلةً في وزارة التربية الوطنية، و قد أكد غالبية المبحوثين و بنسبة 71.56 % أن قادة الكناباست الوطنيين يشاركون في مختلف المفاوضات الجماعية التي تدعوا إليها الوزارة الوصية، و ذلك من أجل الإتفاق على تحديد شروط التوظيف، فتبرم الإتفاقيات و

الإتفاقات الجماعية ضمن نفس الهيئة المستخدمة، بين المستخدم و الممثلين النقابيين للعمال[1].

أما على المستوى المحلي و بإعتبار أن التسيير الإداري يتم بطريقة مركزية، فوجدنا أن مديريات التربية لا تجتهد مع النصوص و التعليمات الفوقية بقدر ما تعمل على تطبيقها، و حتى المكاتب الولائية للكناباست فهي تشتغل وفق إطار محدد، و لذلك فالمفاوضات الجماعية في إطار الشراكة الإجتماعية محدودة جدا محليا، فهي لا تناقش السياسات الكبرى، لذلك فهي تتم في إطارٍ محدودٍ جدا بداعي البحث عن تحسين الحياة المهنية أو الدراسية، أو إيجاد حلولٍ لأبرز المشاكل العالقة خاصة الإجتماعية منها.

لقد بينت نسبة 86.27 % من المبحوثين أن نقابتهم و في إطار الوساطة و المفاوضات الجماعية كثيرا ما تكون لها كلمتها، و بالتالي فهم يعتبرون بأن نقابتهم على المستوى المحلي قد حققت أغلب الأهداف التي جاءت بها المادة 08 من قانونها الأساسي، خاصة منها:

1- الدفاع عن المصالح المهنية و الإجتماعية للأساتذة.
2- تحسين الوسائل و الظروف البيداغوجية.
3- المساهمة في تحسين ظروف الحياة و ظروف العمل.

---

[1]- المادة 4/114 من القانون 11/90.

إن القانون الذي لا يُسمح بتطبيقه خشية إنتاج تنظيم نقابي قوي تتحدَّدُ من خلاله المسؤوليات و الواجبات بصرامة و شفافية سينعكس على النشاط النقابي بصفة عامة، مما يؤدي إلى خلق نوع من الإنخراط الظرفي لدى الأساتذة، و هذا ما ينتج عنه نشاط نقابي ضعيف يشبه إلى حد بعيد ما أشار إليه أحد الباحثين في دراسته على أن العمال يكتفون بالانخراط أملاً في الحصول على بعض المزايا الاجتماعية المرتقبة بدل البقاء دون انخراط[1]، و هو ما سينتهي بإنتاج عمل نقابي ظرفي، يَقوى تارةً و يضعُفُ تارةً أخرى.

و لا يمكننا فصل القانون عن ثقافة الفاعلين النقابيين، لأنه كلما توفر هناك عنصر الوعي و بقوة لدى المناضلين النقابيين كلما كان هناك تطبيق حرفي للقانون، و هو الأمر الذي سيساهم في رفع درجة النضال النقابي و يقلل من درجة الخطأ التي يقع فيها كثيرا أعضاء هذه النقابة، فيظهر ذلك بشكل كبير على نوعية الممارسات التي يفرزها المناضلون في إطار تنظيمهم العمالي، و التي غالبا ما تجعلهم في مواجهات مباشرة مع مؤسسات الدولة، خاصة في ظل صعوبة إعترافها بالعمل النقابي المستقل، و ربما هو ما جعل كُلاًّ من Dominique LABBE و Maurice CROISAT في كتابهم الذي يحمل عنوان "La fin des syndicats ?" يعتقدان بأن النقابات تعيش اليوم أزمة حقيقية داخلية و خارجية ستؤدي إلى زوالها.

[1]- مولاي الحاج مراد ،**العمال الصناعيون في الجزائر "ممارسات و تمثلات"**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، جوان 2005، ص254.

إذن فالحديث عن فرضية الدراسة "قد لا تكفي القوانين نقابة الكناباست لخوض غمار العمل النقابي"كان حديثا انطلق من أهم النتائج التي وصلت إليها أغلب الدراسات السابقة، و هو ما يجعلنا من خلال ما توصلنا إليه من نتائج و تفسيرات نقف عند صدق هذه الفرضية، فلا يمكن للقوانين وحدها من أن تساهم في بناء تنظيم نقابي قوي إلا إذا كانت هذه القوانين محلَّ احترامٍ من جميع الفاعلين نقابةً و دولة.

- **تأثير ثقافة الفاعل النقابي على الفعل النقابي:**

لقد تغيرت المجتمعات اليوم و انقسمت بسبب عنصر الثقافة و الوعي إلى مجتمعات متقدمة و أخرى لا تزال في طريق النمو، فأصبح لكل مجتمعٍ أسلوبُ حياةٍ خاصٍّ به، و نتيجةً لعنصر الثقافة نجد أن البرجوازي في المجتمعات المتطورة لا يشبه البرجوازي في المجتمعات النامية لا من خلاله الدور الذي يقدمه لبلده و لا من خلال أسلوب معيشته كما هو الحال أيضا بالنسبة للفقير بين المجتمعين، و قس ذلك على النقابي بين المجتمعين.

و نظرا لأن مجتمعات اليوم أصبحت تتميزُ بالتعقيد و كثرة التنظيمات فيها فقد أصبح الفرد و بثقافته عنصرا له دور كبير في مستقبل هذه التنظيمات، و محاولة دراسة التنظيمات النقابية يقودنا بدوره إلى دراسة ثقافة الأفراد الفاعلين فيها، و دورهم في الحفاظ على استمرارية نسقهم النقابي، و هذه الثقافة هي في حد ذاتها نتيجةٌ لعدة محطاتٍ تاريخية ساهمت في تشكيلها و جعلها على النحو الذي أصبحت عليه اليوم.

هناك تحفظ في قضية تناول مصطلح الثقافة، كون أن الفرد من منظور بعض الدراسات الفلسفية و لعل أبرزها دراسة الفيلسوف الألماني *مارتن هيدغر 1889- 1976* تعتبر أن الإنسان يتميز بوُجُودَيْنِ، أحدهما حقيقي و الآخر مؤقت و زائف، إذ أن الحقيقي هو الذي يجعل الفرد يتحمل مسؤولياته و يحدد قراراته بناءا على وعيه بالظروف المحيطة به، بينما الوجود الزائف هو الذي يتشكل نتيجة انفصال الفرد عن واقعه ليصبح تابعا لإرادة الآخرين، و لعل الحياة اليومية التي نحياها تساهم إلى حد بعيد في إفراغ الذات من وجودها من خلال سلسة الأدوار التي يصبح الفرد يقوم بها لنيل رضا الجماعة.

فمحاولة دراسة ثقافة الفرد النقابي داخل التنظيم صعبةٌ نوعًا ما، كون أن هذا الأخير سيتماهى بسلوكاته مع سلوك الجماعة التي أصبح جزءا منها، إلا أن محاولة الحديث عن عنصر الثقافة و دوره في إنجاح النشاط النقابي سيقودنا إلى الحديث عن علاقته بعناصر أخرى، فالثقافة لوحدها قد اختلفت الأطروحات النظرية و التصورات الفكرية في الإحاطة بها، و من أجل حصر هذا المفهوم قمنا بربطه بمختلف العناصر التي تؤثر فيه و تتأثر به، و لعل أبرزها هو الفرد الذي نسميه هنا بالفاعل النقابي "الأستاذ" الذي هو نتاج ثقافة معينة لطالما يعيد إنتاجها في الوسط المهني و النقابي، أيضا العنصر الثاني و هو الوسط النقابي كفضاء له ثقافته الخاصة التي تتميز بالتنظيم و المسؤولية، و الذي تتزاوج بداخله الثقافة المهنية مع ثقافة الفاعلين المختلفة، بينما العنصر الأخير هو مؤسسة العمل بإعتبارها تمتلك ثقافتها

الخاصة التي تبحث عن التأثير على الآخرين و دمجهم في مخططاتها و برامجها حتى تحقق أهدافها.

فمختلف هذه الثقافات ستعمل على التأثير على المنظمة النقابية و على نشاطاتها المختلفة، كما لا يمكن تحميل الثقافة وحدها فشل أو نجاح النقابة، لكن يمكن تحميلها الدور الذي تستطيع أن تلعبه في صناعة الوعي و الحس النقابي لدى الأساتذة، لأنها استطاعت هذه الأخيرة على مستوى الدول المتطورة إخراج العمال من مشاكلهم المتعددة، إذ يبقى أن الثقافة التي يحملها النقابي و تساهم في ترسيخها النقابة هما موضوع الدراسة، لأنهما الأكثر تحديدا للمسار الذي ستنتهجه النقابة خاصة على مستوى الممارسة و الفضاءات الإجتماعية الأخرى.

يُجْمِع غالبية علماء الإجتماع على أن الإنسان في المجتمعات التي لا توجد بها حرية بالمعنى الحقيقي للكلمة سواء على مستوى التعبير أو احترام الرأي على الأقل، يصبح الإنسان غير قادر على التفكير بعقله المجرد لأن تفكيره سيرتبط بالتفكير العام لمجتمعه، و انطلاقا من هذا التصور النظري سنحاول تفسير مفهوم الثقافة لدى أستاذ التعليم الثانوي كفاعلٍ نقابي، لأن هذا الفاعل النقابي يبقى في الأخير أنه مواطنٌ ابن بيئةٍ لا تزال تقليديةً عموما.

لقد أثبتت الدراسة بأن نسبة 85.29 % من المبحوثين تقر على أن الغالبية من الأساتذة لهم إزدواجية في الثقافة، هذه الإزدواجية تجعلهم

يتملصون أحيانا من الجانب الإيجابي الذي تحمله بعض القيم التقليدية التي طبعت عادات و تقاليد الأسر الجزائرية، كطلب الشورى مثلا و تقديم النصيحة و التعاون في إنجاز المهام، و ذلك بحجة عدم فعالية هذه العادات في مجتمع اليوم الذي أصبح أكثر تعقيدا، لأنها تجعلهم يبدون في صورة الموظف القليل التجربة الذي لا يستطيع انجاز أي مهمة بدون اللجوء إلى غيره، بينما في المقابل وجدنا أن نسبة 72.54 % من مجتمع الدراسة تؤكد على أن هناك توظيف ملاحظ للجانب السلبي الذي تحمله الثقافة التقليدية، كتوظيف القبلية و الجهوية، و عدم إعطاء الجانب الرسمي في العمل حقه الطبيعي في العمل.

الجدول رقم (05): يبين بعض مظاهر الإختلاف بين القيم التقليدية و متطلبات التنظيم الحديث:

المجال	القيم التقليدية	متطلبات التنظيم الحديث
احترام الوقت و المواظبة	- عدم احترام الوقت - التغيب	- احترام الوقت - المواظبة
القيادة	- لها طابع ثقافي - علاقات قبلية و أسرية	- لها طابع رسمي منظم - تنظمها القوانين و أعراف التنظيم
الإنضباط	- أسباب ثقافية للصراع - إحترام الأكبر سنا	- علاقات رسمية تنظمها القوانين - إحترام السلم التنظيمي

المصدر: بوفلجة غياث، **القيم الثقافية و فعالية التنظيمات**، ص35.

لم يكن هناك فرق كبير بين النتائج المبينة في الجدول و بين ما تم استنتاجها من خلال الدراسة، فهذه الأخيرة قد أثبتت بأن هذا النوع من الممارسات التقليدية قد انتقل إلى التنظيم النقابي، فأصبحت الغيابات عن الإجتماعات التي تعقدها النقابة لا تحتاج إلى تبرير من طرف المتغيبين خاصة لدى فئة النساء المتزوجات، و إن تم الإعتذار فيكون متأخرا جدا عن أوانه، و الحديث عن ثقافة الغياب لا تقتصر فقط على التنظيمات النقابية بل حتى داخل مؤسسات العمل، هذا التغيب الذي يعتقد بعض الباحثين أنه ناتج عن ميل كثير من أفراد المجتمع إلى القناعة و الإتكالية و الخمول عن العمل الجدي، نتيجة طول مدة الإستعمار و التخلف التي عانى منها المجتمع الجزائري[1].

أما عن قضية تولي القيادة على رأس مكاتب الفروع النقابية عبر مؤسسات الولاية فقد أثبتت الدراسة و بنسبة 68.62 % بأن القيادة تتمركز عند الفئة الأكبر سنا، و بين الذكور بنسبة 87.14 %، و تتم بطابع قبلي غالبا، يعني الإلتفاف حول قائد يتمتع بالمكانة الإجتماعية و الخبرة أكثر من الإلتفاف حول قائد يكون نتاج الإنتخاب، و مرد كل هذا إلى الثقافة التقليدية الموروثة عن الطابع القبلي و الأسري الذي فرض هيمنته على المجتمع الجزائري لفترة طويلة جدا، و الذي لا تزال بعض رواسبه تعاني منها التنظيمات الحالية على مستوى ولاية سعيدة، فمن جهة يُعتبر هذا الموروث جيدا نظرا للخبرة الموجودة عند أفراد هذه الفئة و التي يمكن الإستفادة منها

---

[1]- بوفلجة غياث، **القيم الثقافية و فعالية التنظيمات**، مخبر البحث في علم النفس و علوم التربية، دار القدس العربي، ط1، وهران، 2010، ص26.

لصالح النقابة و لتطوير خبرة الفاعلين الآخرين، لكن من جهة أخرى يستطيع أن يكون هذا الموروث سيئا حين تغلب عليه مظاهر ثقافية سلبية، كتوظيف النقابة لقضاء مصالح أفراد أو جماعات معينة، أو جرها في صراع لا يخدم المصلحة العامة.

و في سؤالنا عن طريقة تعامل الأساتذة مع القادة النقابيين داخل المؤسسات التربوية فقد لوحظ بأن نسبة 76.47 % من المبحوثين تؤكد على أن المنخرطين النقابيين يتعاملون مع القادة النقابيين على أساس أنهم زملاء مهنة و ليسوا بقادة نقابيين، و هذا يدل على أن مفهوم القيادة عند هذه الشريحة يحتكم لممارسات ثقافية تنم عن نظرة تقليدية لمفهوم السلطة، و ليست القيادة التي تتطلبها التنظيمات الحديثة التي تعترف بالطابع الرسمي المنظم، و نحن هنا لا نؤكد على ضرورة و وجوب الرجوع إلى التنظيم الرسمي فقط في التعاملات كما لا نحبذ فكرة طغيان الجانب الغير رسمي أيضا، فلكل جانب دور و هو ما أثبتته مختلف مدارس التنظيم خاصة الحديثة منها التي تحاول الإستثمار في الجانبين "الرسمي و الغير رسمي" للوصول بأي تنظيم لتحقيق أهدافه.

في المقابل، فقد لاحظنا بأن 62.74 % من أفراد العينة يعتقدون بأن سبب التحاق الأساتذة بالكناباست هي محاولة لتحسين ظروفهم المادية و على رأسها الأجر، بينما تبقى المتطلبات الأخرى كالمشاكل المهنية، القناعة الشخصية بممارسة النشاط النقابي تختلف من أستاذ لآخر، بينما تختلف هذه النظرة لدى القادة النقابيين أنفسهم، إذ وجدنا أن أكثر من 91.17 %

من القادة النقابيين تولوا هذه المسؤولية على رأس المؤسسات التربوية نتيجة قناعتهم الناجمة عن الإحساس بالمسؤولية اتجاه الآخرين، هذه القناعة الناجمة عن خبرتهم الطويلة في التدريس و درايتهم بمختلف المشاكل التي تتعلق بالقطاع، و هو ما يشكل لديهم دافعا للبحث عن كل ما يحيط بالنقابة من أُطرٍ قانونية و تنظيمية، ذلك عكس 08.82 % المتبقية من العينة التي اكتشفنا من خلال احتكاكنا بالأساتذة بأنهم يبحثون على المراكز القيادية لقضاء مصالحهم الفردية داخل المؤسسات التربوية.

لا يمكننا الحديث عن هوية الأفراد الفاعلين داخل النقابة خاصة لدى فئة الرجال بدون أن نتطرق إلى البحث عن مستواهم المادي أيضا، إذ يرى **أنتوني غدنز** أن طبيعة العمل تُسبِغُ على المرء هويةً اجتماعية مستقرة، و في ما يتعلق بالرجال بصورة خاصة، فإن الإعتداد بالنفس كثيرا ما يرتبطُ بإسهامهم الإقتصادي في تلبية احتياجات الأسرة[1]، و هو ما نعتقد أنه قد شكل لدى القاعدة العمالية "الأساتذة" دافعا لتوظيف النقابة لتحسين مستواهم المادي و الإجتماعي.

و الجدول التالي يبين لنا الدوافع التي كانت تقف وراء ممارسة الأساتذة للعمل النقابي:

1- أنتوني غدنز، **علم الإجتماع**، ترجمة فايز الصياغ،المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005، ص436.

الجدول رقم (06): يبين دوافع التحاق القادة النقابيين و الأساتذة بالعمل النقابي:

	بالنسبة للقادة النقابيين		بالنسبة للأستاذ	
	التكرار	%	التكرار	%
دوافع مادية	00	00	32	31.07
دوافع اجتماعية	01	0.98	31	30.39
دوافع مهنية	08	7.84	11	10.78
قناعة شخصية	93	91.17	28	27.45
المجموع	102	100	102	100

لقد لوحظ كما هو مبين في الجدول أعلاه بأن غالبية القادة النقابيين لم يَسْتَهْوِهِمُ العمل النقابي نظرا لعدم وجود تجربة نقابية رائدة في جزائر ما بعد الإستقلال، بقدر ما دفعت بهم القناعة الشخصية الناتجة عن توفر عنصر الوعي لذلك، بينما غالبية الأساتذة الذين يمثلون القاعدة لا يتوفر لديهم نفس التصور نظرا للثقافة التقليدية و حب الإتكال على الغير كما أشار بعض القادة لذلك، فأصبح الإنتماء عندهم تقليديا كما أثبتته نتائج الدراسة المختلفة هدفه إشباع حاجات مادية لا غير، و بالتالي كلما تحققت تلك الحاجات يضعف النشاط النقابي لديهم و العكس صحيح، فتتأثر التنظيمات النقابية بسبب مختلف مشاكل المجتمع الإجتماعية و المادية و ما

يحمله أفراده من قيم ثقافية لا تتماشى دائما مع ما تتطلبه التنظيمات المهنية الحديثة[1].

لقد شكل الدين في المخيال الشعبي على أنه قيمة ثقافية ذات دلالة تاريخية خاصة إذا تعاملنا مع فرضية أن الدين له دور مهم اجتماعيا في بعض المجتمعات[2]، و هو ما جعل الممارسات اليومية لا تكاد تخرج عن توظيفه حتى في الوسط التربوي، رغم أن هناك تحفظ كبير في قضية توظيف الدين لأن ممارسات كثيرة تصدر من عامة الناس تتناقض مع الدين، لكن بمجرد أن تتأثر مصالحهم الفردية يقومون بتوظيف الدين حمايةً لتلك المصالح هذا على مستوى المجتمع، أما على مستوى النقابة فنحن نعتقد أن مثل هذه الممارسات ستعزز من قيمة المصلحة الفردية عند النقابيين بدل المصلحة العامة التي ينادي إليها الدين و النقابة في حد ذاتها، و قد بينت الدراسة بأن 34.16 % من المنخرطين النقابيين يوظفون الدين لتبرير تصرفاتهم أو لإيجاد حجج لتبرير مواقفهم اتجاه بعض القرارات التي تتخذها النقابة، و هذا في اعتقادنا مجرد غطاء لحماية المصالح الفردية و ليس ممارسة حقيقية للدين.

الحديث عن الدين يجعلنا نربط تصورنا بالتصورات التي يعتقد أصحابها بأن الممارسة الدينية قد تراجعت بقوة حتى أصبح الدين لا يمتلك

---

[1]- بوفلجة غياث، مرجع سبق ذكره، ص.ص 36-37.

[2] - BRUNO S.Frey and STUTZER Alois, **Happiness and economics. How the economy and institutions affect Human Well-Being**, Princeton University Press, Princeton USA, 2002, p60.

نفس المكانة و القداسة في فكر الشباب في هذا الزمن[1]، يقابل هذا التراجع استقالة غالبية "السلفيين" من النشاط النقابي، و رغم أنهم موجودون و بقوة في الوسط التربوي إلا أن نظرتهم للنشاط النقابي جعلتهم ينقسمون إلى ثلاثة فئات هي كالتالي:

1- فئة منخرطة في النقابة لكن نشاطها محدود جدا و تمثل فئة الذكور الأصغر سنا و بعض النساء الغير متزوجات، فهذه الفئة لا تؤمن بالمبادئ التي جاءت بها النقابة لكنها تقبل بالنقابة كتنظيم لأن الدولة سمحت بتأسيسها، و تناضلُ في النقابة حين تتعلق المسألة بتحسين الأوضاع المادية و الإجتماعية فقط.

2- فئة منخرطة في النقابة و تشارك و تقوم بالإضراب و تساهم بقراراتها في تصويب العمل النقابي وفق ما تقتضيه الشريعة و تمثل فئة الذكور الأكبر سنا، فهذه الفئة تعتقدُ بأنه لا يجب الخروج عن الجماعة تجنبًا للفتنة داخل المؤسسة التربوية و نُبذًا للفُرقة، فيدها مع الجماعة.

3- فئة لا تؤمن أصلا بالعمل النقابي، و تمثل فئة المتشددين "تصورا و ممارسة" و فئة النساء المتزوجات.

ضف إلى كل هذا و حسب دراسة سابقة تناولت نفس الموضوع فقد لوحظ بأن طبيعة المخيال الثقافي و الأنثروبولوجي للمجتمع الجزائري لا

---

[1] - ADAMS André, **Une enquête auprès de la jeunesse musulmane du Maroc**, Edition la pensée universitaire, Aix-en-Provence, 1963, p 128.

يستطيع لحد الآن الخروج من سيطرة الخطاب الأبوي الذي يهمش المرأة و يحد من تطورها و مساواتها مع الرجل في القيادات النقابية[1]، و بالتالي فالمرأة لا تزال توجهها التقاليد و الأعراف حتى داخل البيئة المهنية، و قد أثبتت الدراسة صدق ذلك بنسبة 76.66 %، بحيث أرجعت هذا إلى طبيعة القطاع في حد ذاته الذي ترسخت فيه قيم "الحرمة" بسبب حضور التوجهات المحافظة و الدينية أكثر داخله "أغلب المرشحين في التيار الإسلامي خاصة لعام 1991 هم من المعلمين"[2]، فمثل هذه الممارسات السلبية في اعتقادنا هي نتاج تفكير الأنظمة السياسية التي آمنت بضرورة أن تُبقي الجميع في أدنى سلم الترتيب الذي فرضته عليها القوى الرأسمالية "الإستعمارية" متلقيةً الإشعاع الثقافي و المادي منها، فالإيمان بإسهام أحادي الجانب يؤسس عقيدة العجز الإبداعي للمجتمع المصنف في أسفل سلم المسار الحضاري[3]، و هو ما انعكس على جميع الفاعلين في المجتمع و منه المرأة التي تأثرت بها النقابة في قطاع التربية بشكل مباشر.

لقد أصبحنا نعتقد بأن قضية النضال سواء لدى العامل أو المواطن كانت موضع أخذ و رد على أعلى المستويات في السلطة، خاصة بعد فترة الإستقلال و ما انجر عنها من وجود بعض الرواسب التاريخية التي تعود

---

[1]- عبد الواحد حسني، **النقابة و قيم المواطنة، مقاربة سوسيولوجية لنقابة الكناباست،** مذكرة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة وهران2، السنة الجامعية 2015-2016، ص243.

[2]- زبيري حسين، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3]- أرمان ماتلار، **التنوع الثقافي و العولمة،** ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، ط1، لبنان، 2008، ص18.

أساسا إلى السياسة الثقافية الإستعمارية التي فُرِضَتْ على مثقفينا بهدف تفتيتِ نضالهم و عَزْلِهِم عن واقعِ مجتمعهم[1]، و هو ما أدى في الأخير إلى إنتاج هوة بين القائد و القاعدة ساهمت في صناعة المناضل النقابي على شكله الحالي، المناضل الذي يتحجج بمشاكله الإجتماعية المختلفة و بالدين حين تطول فترة الإضراب، فيعود إلى عمله و قد ساهم في إضعاف التضامن الذي كانت تبحث نقابته لأن يرقى لأعلى مستوياته.

- **ثقافة التنظيم النقابي:**

نحاول من خلال هذه الدراسة اكتشاف منظومة القيم السائدة التي تتبناها الكناباست، و التي تجعل أعضاء هذا التنظيم يلتفون حولها كفلسفة عامة تحكم جميع افتراضاتهم و معتقداتهم نحو العمل النقابي، لكن قبل الحديث عن الثقافة التنظيمية و ما لها من دور في توجيه المنظمة نحو أهداف معينة، سنحاول الوقوف عند فكرة أنه لا معنى لطرح مسألة التنظيم إلا بين أناس مقتنعين أنهم يستطيعون النضال معا، بل عليهم ذلك، أي يستطيعون النضال بالتنظيم و لا يبدأون بإفتراض أن لا دافع لهزيمتهم[2]، و التنظيم الذي نحن بصدد الحديث عنه ليس نفسه ذلك الموجود لدى الغرب، كون أن تنظيماتنا تعرف عدة تناقضات بسبب البنى الثقافية التي تتأثر بعناصر الدين و القرابة و غيرها من الأمور التقليدية التي لا تزال تؤثر في الفرد و الجماعة، فتصنع ثقافة تنظيمية تتأثر غالبا بثقافة الأفراد الفاعلين فيها.

1- محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص42.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

فيما يلي تحليل لواقع مدى إلتزام النقابة و الإطارات النقابية بولاية سعيدة بالقواعد التنظيمية في مختلف العلاقات التي تربطهم بالقاعدة النضالية، خاصة و أن اصطدام الثقافة التنظيمية لأي منظمة بثقافات الفاعلين بداخلها يدفعها لأن تتكيف من أجل البقاء و الإستمرار، و هذا ما سيرهن في اعتقادنا المسألة النقابية حين تتميز ثقافة الفاعلين "المنخرطين" بالتقليد و السطحية.

لقد حاولت الكناباست كنقابة أن تمرر ثقافتها التنظيمية إلى جميع القواعد النضالية حتى تتحدد لها هويتها التنظيمية، بحيث يلعب الإطار الرسمي جوهر العملية الإدارية في ذلك من أجل ضبط سلوك جميع الفاعلين و توجيهها نحو أهداف المنظمة، إلا أن نسبة 73.52 % من المبحوثين قد اعتبرت بأن طريقة عقد الإجتماعات بين القادة النقابيين و زملاءهم الأساتذة "المنخرطين" لا ترقى لأن تسمى بالإجتماع مادام هذا الأخير يعقد سطحيا و بطريقة غير رسمية، لأن للإجتماع بعض الخصوصيات التنظيمية و التي على رأسها إبلا غ إدارة المؤسسة التربوية بيوم و ساعة إنعقاد الإجتماع، و إبلا غ جميع المنخرطين النقابيين بشكل رسمي عن طريق لوحة الإعلانات كما هو متفق عليه قانونيا، لكن لتفادي أي عرقلة إدارية للعمل النقابي (حسب نفس النسبة) فإن القادة النقابيون يعقدون لقاءاتهم مع المنخرطين الحاضرين في قاعة الأساتذة.

لقد مكنتنا لقاءاتنا مع هؤلاء القادة من معرفة بأنهم يستغلون وجود المنخرطين في قاعة الأساتذة ليمرروا رسائل النقابة إليهم، و ذلك تفاديا

للضغوطات الإدارية التي تستوجب حسب القانون على أن يكون أي إجتماع خارج أوقات العمل، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد باتت النقابة تعلم بأن غالبية المنخرطين هن من النساء لذلك تحاول أن تكيف إستراتيجيتها وفق ما تراه ضروريا حتى تستمر في عملها، فهي تحاول إلى حد كبير أن تتفادى إحضارهن خارج أوقات عملهن، لأن ذلك قد يقود إلى إثارة مشاكل أسرية، بحيث ترى بعض الدراسات أن قرار ممارسة أي نشاط مهني بالنسبة للمرأة لا يكون قرارا تتحقق من خلاله رغباتها، بقدر ما يكون أحيانا قراراً تتحكم فيه العائلة و تتدخل فيه و بقوة[1]، و هو ما يدفع أيضا بإطارات نقابة الكناباست إلى إلصاق المنشورات عبر الوسائط الإعلامية المتوفرة في مؤسسات التعليم و تبليغ الحاضرين بمحتواها، و بدون الرجوع إلى الآليات ذات الطابع الرسمي المنظم وفق القوانين و أعراف التنظيم.

فهذه الطريقة في العمل في حد ذاتها نعتقد بأنها لا تعزز من الأدوار القيادية لدى هؤلاء القادة، كما تقلل من مدى رقابتهم على القواعد النضالية من خلال آليات الرقابة المتاحة، خاصة منها تعزيز نظام الإتصالات بين جميع الفاعلين من أجل تقوية ولائهم لمنظمتهم النقابية و تعزيز دورهم في النقابة، فتؤدي طريقة العمل تلك إلى تغذية الجانب السلبي

---

[1] - KERZABI Abdelatif et TABET LACHACHI Wassila, **L'entreprise familiale en Algérie: de l'indépendance au conservatisme**, colloque international: la vulnérabilité des TPE et PME dans un environnement mondialisé, 11es journées scientifique du réseau Entrepreneuriat INRPME- AUF-AIREPME, Trois Rivières, Canada, du 27au 29 mai 2009, p02.

في المنخرط النقابي و تجعله لا يلتزم بقوانين النقابة،كون أنه لم يلتمس منها الجدية في كل ما يتعلق بإجبارية حضور كل المنخرطين و إمضاءهم لورقة الحضور و إشراكهم في إتخاذ القرارات المختلفة و غيرها.

فكما أشرنا سابقا أنه بمجرد أن يعتقد المنخرط النقابي بأن حضوره أو غيابه عن اللقاءات التي تعقدها النقابة هما سواء فهذا في حد ذاته سيؤسس لثقافة سلبية لا تخدم الفكر النضالي لديه، فيصبح المنخرط النقابي لا يعرف الثقافة التنظيمية التي تتبناها نقابته فيقوم بجرها في أبسط المشاكل التي يتلقاها أثناء عمله، و هو ما أكدت عليه نسبة 76.47 % بردها نعم على سؤال حول إن تم جر النقابة من طرف الأساتذة في أبسط المشاكل الإدارية، و أن الغالبية التي تقوم بهذا الفعل تمثل فئة "الأستاذات" خاصة الجدد منهن، لأنهن لم يتعرفن بعد على القوانين التي تحكم علاقتهن برب العمل، و بالتالي يلجأن إلى توظيف النقابة كردة فعل عفوية منهن لتعزيز انتماءهن في المؤسسة.

فقلة الوعي هذه راجعة في اعتقادنا إلى قلة التكوين النقابي أو انعدامه إن صح القول عبر أغلب المؤسسات التربوية، و هذا ما أكدته نسبة 87.25 % من المبحوثين على أنهم لم يتلقوا تكوينا مباشرا بعد انضمامهم للنقابة، بل أنه لا يوجد تكوين إطلاقا لفائدة المنخرطين النقابيين، هذا التكوين الذي من شأنه تنمية الشعور بالإنتماء و الولاء للمنظمة،كما يسمح للقاعدة النضالية الكبيرة من التعرف على طرق الحفاظ على الإستقرار التنظيمي في نقابتهم، و التعرف على الأولويات في النضال المطلبي و طرق تعزيز الأدوار

لكل فرد داخل المنظمة النقابية، فقضت بذلك على روح المبادرة الفردية لجميع الفاعلين، و في ظل غياب هذا أصبحت النقابات متهمة على أنها أصبحت تجري وراء الحصول على أكبر نسبةِ تمثيلٍ كمي و ليس نوعي.

فثقافة التنظيم التي لا تعتمد على صناعة قاعدة قوية خوفا من انعكاسات ذلك عليها، نعتقد بأنها لن تساهم في تطور المجتمع، و هو نفس التصور الذي سبقنا إليه **دور كايم** حين تناول مسألة تطور المجتمعات بأنه مرهون و مرتبط بمدى الوعي الجماعي، و الوعي شرط أساسي عند **آلان توران** حتى يقوم الفاعلون بدورهم على أحسن وجه، و هي نفس القضية التي جعلت **كارل ماركس** يتطرق إليها من باب أن الثقافة الإنسانية لا يمكن تصورها كإنبثاقٍ مباشر من الطبيعة أو من الغريزة الفطرية في الكائن البشري، فالثقافة تأتي من خَلقِ الإنسانِ للمجتمعات[1]، فهي ترتبط ارتباطا مباشرا بديناميات الجماعة، و لذلك إذا كانت ثقافة التنظيم مبنية على إقصاء مختلف أدوات تنشئة الأفراد لتطوير ثقافاتهم فمن المستحيل أن يحقق التنظيم أهدافه التي خُلِق لأجلها.

و حتى الفرد الجزائري ربما قد فقد ثقته من التنظيمات المهنية و العمالية، إذ نجد دراسة **سعيد شيخي** تحت عنوان **العمال في مواجهة العمل**[2] قد بينت بأن المؤسسة الصناعية لم ترقى أبدا لإنتاج هوية العامل، و

[1]- هارلمبس وهولبورن، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] - SAID Chikhi**, Les ouvriers face au travail au c.v.i**, Les cahiers du CREAD, Volume2, Numéro9, Alger, 1987, P.P 33-52.

ذلك بسبب المشاكل الكبيرة التي آلت إليها و على رأسها عدم وجود ثقة فيها نتيجة سلسلة التسريحات التي طالت العمال في العقود الماضية، و أيضا نتيجة عدم وجود إحساس بالإنتماء إليها من خلال إقصاءهم من كل عمليات الإبتكار و المساهمة في صنع أهم القرارات التي تحتكم إليها، و هو نفس الحال بالنسبة للنقابي الذي أصبح يحس بأنه لا يساهم في صنع القرارات الفوقية بقدر ما يقوم بتنفيذها على حد رأي 59.80 % من مجتمع البحث.

لاحظنا من خلال الدراسة بأن هيئات اتخاذ القرار لنقابة الكناباست تنقسم إلى ما يلي:

- قاعة الأساتذة: و التي يلتقي فيها جميع المنخرطين تحت إشراف القادة النقابيين للمؤسسة لمناقشة أي طارئ.
- المجلس الولائي: و الذي يتكون من جميع ممثلي الفروع "القادة النقابيين الموجودين عبر كل المؤسسات التربوية"، إذ يعتبر أعلى هيئة رسمية عبر الولاية لإتخاذ القرارات الهامة.

و مقارنة بين ما هو قانوني و ما لاحظناه فقد اكتشفنا بأن قاعة الأساتذة ليست هي نفسها قاعة الإجتماعات التي نص عليها القانون "هيئة اتخاذ القرار"، و هو ما يجعل نقابة الكناباست في اعتقادنا تتخطى النص التنظيمي نزولا لقواعدها النضالية التي أصبح من الصعب جمعها حسب ما صرح به أحد القيادات النقابية في الولاية.

لقد أثبت دراستنا على غرار عدة دراسات وطنية و أجنبية بأن التنظيمات الوطنية لا تزال تعيد إنتاج نفس القيم بل حتى الممارسات رغم اختلاف جميع المؤشرات الإقتصادية و السياسية، و ذلك رغم الحركية التي عرفها المجتمع الجزائري و العالم ككل، إذ أنه و رغم كل تلك التحولات التي عرفتها الجزائر على الصعيدين السياسي و الإقتصادي إلا أنها لم تستطع من أن تقضي على الثقافة التقليدية، و هو ما دفع بها (التنظيمات) في ظل ارتفاع موجة الحركات الإحتجاجية من أن تستثمر في الدينامية التي عرفها المجتمع[1] بدل أن تستثمر بطرقٍ أكثرَ علمية في العمال من أجل صناعة قاعدة نضالية قوية، و هو ما لوحظ في خطاب نقابة الكناباست و بياناتها أنها دائما تحاول أن تستثمر في مختلف الأزمات التي تفرزها الساحة الإقتصادية على وجه خاص من أجل تدعيم و تعزيز واجهتها النضالية.

و نهاية لما سبق، فقد أصبح من الصعب الحديث عن وجود ثقافة تنظيمية "نقابية" واحدة على مستوى مختلف المؤسسات التربوية، كما هو الحال بالنسبة للإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يبني فسلفته التنظيمية على مبدأ الحوار مع السلطة، لأن الإستقلالية التي تتمتع بها هذه التنظيمات النقابية مع اختلاف ثقافات الفاعلين النقابيين بين مؤسسة و أخرى قد أدى على حسب ما لاحظناه إلى صناعة أجهزة نقابية بثقافات تنظيمية

---

[1] - BOUKHOBZA Mohammed, **Rupture et transformations sociales en Algérie**, OPU, Tome 02, Alger, 1989, p334.

مختلفة بإختلاف حجم و مستوى ثقافات الفاعلين النقابيين الموجودين داخلها.

- **تأثير ثقافة مؤسسة العمل على هوية الفاعل النقابي:**

لقد كانت مسألة ثقافة المؤسسة محور إهتمام العديد من العلماء و الباحثين على غرار R.Sainsaulieu و C.Dubar و غيرهم، لأنها تنتهي بمحاولة تنشئة العمال اجتماعيا حتى يندمجوا في مؤسسات عملهم.

و الدراسة قد سمحت لنا من أن نلاحظ بأن المؤسسات الموجودة بقلب الولاية ليست نفسها الموجودة في أقاصي الولاية، إذ ساهمت الأولى في تغيير ذهنيات العديد من الأساتذة و توجيههم نحو النشاط النقابي للمطالبة بتغيير أوضاعهم المادية، و ذلك نظرا للديناميكية الكبيرة التي تميز هذه المؤسسات و درجة المخاطرة و سرعة المبادرة فيها، بينما الثانية هي عكس الأولى تماما بحيث أصبح النشاط النقابي فيها شبهُ منعدمٍ نظرا للإستقرار الذي ميز العلاقات الإجتماعية بين جميع الفاعلين و الناجم عن الإستقرار الذي تشهده البيئة الخارجية، لذلك فالمؤسسة التربوية بما تحمله من قيم لم تعد كالسابق بسبب تأثير البيئة الخارجية عليها، فهي لم تعد نسقا مغلقا لذلك توجهت نحو البحث و باستمرار من خلال الإدارة عن تحقيق مجموعة من الأهداف التي هي موضوع دراستنا في هذا الفصل، و لعل أبرزها:

- دمج الفاعلين فيها إجتماعيا عن طريق القيم التي تحملها في إطار بنيتها التنظيمية.

- تحقيق الضبط الإجتماعي ليكون الإطار المرجعي لدى جميع الفاعلين فيها واحد.
- تعزيز قيمة العمل كبُعدٍ إجتماعي.

لذلك فموضوع ثقافة المؤسسة هو موضوع بالغ الأهمية نظرا لدوره في إعادة إنتاج هوية العامل وفق مجموعة معينة من القيم و المعتقدات المشتركة، خاصة و أنه ينبغي دراسة العناصر الأولى التي تساهم في بلورة الثقافة و على رأسها[1]:

- القيم الإجتماعية.
- القيم المهنية.
- أسلوب التنمية.
- السلوك العلائقي.
- الإدارة.

و سنتجاوز مختلف الأطروحات النظرية التي اهتمت بهذا المجال لنتوقف عند الأثر الذي يتركه هذا النوع من الثقافة على النشاط النقابي للأساتذة ، فالجذور الثقافية التي بُنِيَت من خلالها هوية مجتمعاتنا لا يمكن إهمالها ببساطة لأنها هي التي أسست لميلاد مؤسساتنا على شكلها الحالي و بهويتها التي يغلب عليها إجماع الفاعلين، إذ لاحظنا من خلال هذه الدراسة

---

[1] - Olivier DEVILLARD, Dominique REY, **Culture d’entreprise: un actif stratégique**, Dunod, Paris, 2008, p12.

أن هناك أساتذة من منشأ حضري هربوا من المدينة نحو مؤسسات تقع في مناطق شبه حضرية، و ذلك إما ليرتاحوا من مشاكل المدينة المعقدة التي تأثرت بها حياتهم و حتى مؤسسات عملهم، أو بحثا عن تقوية رأسمالهم المادي من خلال تقديمهم للدروس الخصوصية، و سنحاول أن نتعرف على درجة هذا الأثر من خلال الأبعاد التالية:

1- **الدمج الإجتماعي**: حين نتحدث عن الدمج الإجتماعي فنحن نتحدث عن الإستقرار الوظيفي، إذ تحاول مختلف المؤسسات التربوية و على رأسها الثانويات أن تزرع في أفكار الموظفين و على رأسهم الأساتذة مختلف القيم التي أنشئت لأجلها، تلك القيم التي لا تبتعد عن أن تكون ذات طابع تربوي و تعليمي، و هي في غالبها ليست محل رفض من جميع الفاعلين في المؤسسات التربوية، مما يجعلها محل قبول و تشارك كبيرين من الجميع، لكن تلك القيم قد تتأثر ببعض الثقافات التي يحملها بعض الأفراد نتيجة التأثير الكبير الممارس عليهم من البيئة الخارجية.

و ليس من السهل أن تتحقق عملية الدمج الإجتماعي بسهولة نظرا لثقافات الفاعلين المختلفة و سنهم و تكوينهم العلمي المختلف و خبرتهم، بحيث وجدنا بأن 38.23 % من المبحوثين قد تأثروا بجو الثقافة السائدة في مؤسسات عملهم عكس 61.76 % المتبقية، و سبب ذلك أن الفئة الأولى تعمل غالبيتها و تسكن في المناطق الشبه حضرية، فتحقق عندهم الإستقرار الوظيفي، بحيث يعتبر الكثير منهم بأن مؤسسات عملهم هي امتداد طبيعي للعائلة، بينما الفئة الثانية فهي تعمل في المدينة التي فيها مصادر كثيرة للتنوع

الثقافي و حركية كبيرة في الإدارة التي تحاول دوما أن تضفي طابعها على طرق التسيير، و هو ما يجعل هذه الفئة تتجاوز أطروحة البحث عن الإستقرار الوظيفي لتصل إلى البحث عن تحقيق حاجيات أخرى، كالمكانة الإجتماعية، إشباعات مادية و غيرها.

وجدنا من خلال الدراسة أن هناك ثانويات في قلب الولاية يَدْرُس فيها أبناء المسؤولين "الوالي، القاضي، وكيل الجمهورية و غيرهم من إطارات الدولة..." مِمَا يجعل تلك المؤسسات محلّ منافسةٍ بين فئة معينة من الأساتذة تسعى دوما لتحقيق المكانة الإجتماعية و الإشباعات المادية، لأنه حين يتعلق الأمر مثلا بالدروس الخصوصية فإن الأجر الذي سيتلقاه أستاذ مادة الفيزياء أو الرياضيات مثلا مقابل تدريسه لإبن أحد أولائك المسؤولين في بيته سيتجاوز الثلاث ملايين سنتيم شهريا، مقابل ساعتين فقط نهاية كل أسبوع، فتساهم هذه الحالة لوحدها في إقصاء كل عمليات الدمج التي تسعى إدارة المؤسسة لتحقيقها، و هو ما يجعل الإدارة ضعيفةً و غيرُ قادرةٍ على ممارسة السلطة و القيادة ضد هذه الفئة من الأساتذة بحكم امتلاكها لمصادر أخرى للسلطة، و هو ما يغذي النقابة و يجعلها تستعين بهؤلاء المسؤولين عن طريق هذه الفئة من الأساتذة لقضاء حوائجها.

انطلاقا من هذه الحقائق سنلاحظ أن عملية التسيير على مستوى الإدارة و النقابة معا ستتأثر بهوية هؤلاء الفاعلين و ثقافاتهم المهيمنة، لكن يقل ذلك التأثير في البيئة التي لا يزال طابعها العام تقليديا، رغم أن المجتمع التقليدي قد يمتلك بدوره مصادرَ كامنةً عديدة للهوية و للتوحد، بعضُها قد

يُقَلِّلُ منه و يُحَطِّمُ في غمار عملية التحديث، و بعضها الآخر قد يُنجِزُ وعيا جديدا[1]، فيبقى هذا الوعي رهن مدى استفادة التنظيمات منه، و على رأسها التنظيمات النقابية التي ستحاول الإستفادة من تلك الفئة من الأساتذة لتعزيز خطها الدفاعي، لأنه إذا امتلك أحد مناضليها أو قادتها النقابيين لأحد مصادر السلطة التي حددناها سابقا فقد يسهم ذلك لوحده في تحقيق بعض الأهداف التي تسعى إليها النقابة.

سنحاول تقديم قراءة سوسيولوجية لأهم ما جاء في النتائج المتعلقة بتصورات الفاعلين النقابيين إتجاه المؤسسة كنسق ثقافي ملموس، بحيث استطعنا من خلال علاقتنا بالمبحوثين و ملاحظتنا لتصرفاتهم داخل المؤسسات التربوية أن نكتشف بأن مؤسسات عملهم أصبح يُنظر إليها على أساس أنها نظام إجتماعي ثقافي مفتوح على العالم الخارجي، فتتلاقى فيه مختلف الثقافات لتصنع ثقافة معينة تطبع المؤسسة و تعطيها هويتها الخاصة بها، و هنا تحاول الإدارة كسلطة أن تعمل على تذويب التنوع الثقافي الموجود بداخلها لصالحها، و هذا ما أكدته نسبة 85.29 % من المبحوثين، و هنا نعتقد بأن هدف الإدارة من هذا هو طبع و صناعة هوية إنتماء خاصة بالأساتذة و جميع الموظفين حتى تكون محل احترام و إجماع للقبول بها، فتتحدد من خلالها سلوكاتهم و تمثلاتهم، و تبين لهم أهم القيم و المعايير الواجب عدم الخروج عنها، فتكون تلك محاولة لدمج جميع الأساتذة في بناء و تصور واحد.

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987، ص164.

2- **الضبط الإجتماعي**: لقد استطاع نمط التسيير الموجود على مستوى المؤسسات التربوية لوحده في إنتاج موظفين يؤمنون بالمؤسسة أو يكفرون بها، و هو ما سيؤدي إلى تفعيل النشاط النقابي من عدمه، إذ يقول في هذا الصدد الباحث **بشير محمد** "لقد سبق أن تكلمنا عن كيفية ممارسة المسؤولية في القطاع العمومي، و أظهرنا مدى شخصنتها و الإنفراد بها داخليا و توظيفها كرأس مال اجتماعي حسب مقولة بيار بورديو في المحيط[1]".

استطعنا أن نكتشف من خلال دراستنا هذه أن الجو الذي يعيشه الأساتذة داخل مؤسسات عملهم يًستطيع أن يشكل منطلقا لممارسة النشاط النقابي، خاصة في المؤسسات التي تتميز بكبر حجمها و كثرة التلاميذ و الأساتذة، إذ بينت نسبة 59.80 % من المبحوثين أنه كلما اتسم الجو الداخلي بالإستقرار و الهدوء كلما قل النشاط النقابي و ضَعُف لدى الأساتذة، بينما يزداد النشاط لديهم كل بالغت الإدارة في محاولة فرض سيطرتها على الأساتذة، و هو ما يؤدي إلى خلق وعي جماعي لدى الأساتذة في إطار "المثاقفة" للتصدي لمختلف الإكراهات الداخلية و حتى الخارجية التي يعتقدون بأنها تهدد استقرارهم الوظيفي، هذا الإتحاد ليس سوى انعكاس للثقافة التقليدية التي يملكها غالبية الأساتذة كأفراد ينتمون إلى مجتمعات لا تزال تقليدية تتميز بالروح العشائرية، مما سيجعل ثانوية

---

[1]- محمد بشير، **الثقافة و التسيير في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 133.

العمل تتأثر بتلك الثقافات لتصنع لنفسها نموذجها الثقافي الخاص بها، و تلزم بقية الفاعلين بالإندماج فيه.

في المقابل تدعي نسبة من المبحوثين قدرها 87.25 % بأن البيئة الخارجية لم تعد كالسابق تؤثر على المؤسسة و على النقابة، لأن أستاذ اليوم لم يعد كسابقه مُحَمَّلًا بنفس الهموم و الإنشغالات التي تهتم بالقطاع، و سبب ذلك حسبهم هو سياسة التوظيف الجديدة التي تتحمل جزءا من فشل المنظومة التربوية و النقابة على حد سواء، بحيث صرح أحد القادة النقابيين بذلك فقال[1]:

" سياسة التشغيل في الجزائر لا تهتم بالنوعية بقدر ما تبحث عن الكمية، و هو ما أثر على القطاع و على مردود المؤسسة التربوية و حتى على النشاط النقابي"

سياسة التوظيف هذه مع واقع الترقية على رأس المناصب القيادية في المؤسسات التربوية قد نتج عنه أن أغلب محاولات الإدارة لفرض سيطرتها على الفاعلين الإجتماعيين و على رأسهم الأساتذة سرعان ما انتهت بكثرة الإحتجاجات على المستوى الداخلي، و التي انتهت بالتوقف عن الدراسة و بتدخل النقابة، و التي كثيرا ما أدت إلى إيفاد لجان تحقيق إلى تلك المؤسسات التربوية، و تحت شعار "مصلحة التلميذ" كثيرا ما وقفت تلك اللجان في صف الأساتذة بحثا عن توقيف الإضراب، و هو ما يجعل

[1]- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 03 بتاريخ 03/27/ 2018 صباحا.

إمكانية تحقيق الضبط الإجتماعي على مستوى المؤسسات التربية يتوقف على مدى ثقافة الفاعلين و قناعتهم وعيهم به.

3- **تعزيز قيمة العمل**: من خلال ما لاحظناه استطعنا أن نستنتج من نتائج سياسة التوظيف هذه بروز فئة من الأساتذة الجدد ينظرون إلى المؤسسة التربوية على أساس أنها مورد مادي، خاصة بما أصبحت تقدمه إليهم من فرص في مجال الدروس الخصوصية، و في إطار عقلاني تصبح تلك الدروس الخصوصية محل تفاوض بين هذه الفئة من الأساتذة و بين الإدارة التي همها هو الحصول على أعلى النتائج في الإمتحانات الرسمية، و في ظل هذا الواقع تجد الفئة المتبقية من الأساتذة نفسها مجبرة على تطوير إستراتيجيتها كما أشار ميشال كروزيي M.Crozier فتقوم بتحويل مطالبها المادية و المعنوية إلى النقابة للدفاع عنها، خاصة في ظل غياب أو قلة أدوات التفاوض مع الإدارة.

فالتدريس في حد ذاته له قيمة إجتماعية لأنه محل قبول من الجميع، و الإدارة تسعى لأن تطور تلك القيمة من خلال توفير الأدوات اللازمة لذلك، لذلك فنحن نعتقد بأن هذا العنصر لا يشكل قضية قبول أو رفض بين الفاعلين في المؤسسة التربوية.

إذن، فلا يمكن الحديث عن ثقافة المؤسسة و تأثيرها على النشاط النقابي بدون الحديث عن إشكالية ممارسة السلطة و القيادة للوصول إلى فرض نموذج معين من القيم و العادات حتى تتحقق مختلف الأهداف

التنظيمية، لكن في قطاع حساس كالتربية فقد أثبتت الدراسة بأن لكل مؤسسة ثقافتها التي استمدتها من خلال ثقافات الفاعلين فيها، و أيضا من خلال تأثير البيئة الخارجية عليها، و التي تؤدي أحيانا إلى تفعيل النشاط النقابي كلما حاولت الإدارة إنتهاج سلوك قد يعتقد الأساتذة أنه سيهدد وحدتهم و تماسكهم، خاصة و أن الأساتذة في ظل نقابة الكناباست أصبحت ثقافتهم النقابية تتسم بنوع من الغرور الناجم عن فلسفة النقابة النضالية، كون أن هذه الفلسفة أصبحت ظاهرة منذ أن قام المكتب الوطني بتغيير شعار "ما ضاع حق وراءه طالب" إلى شعار آخر يحتمل عدة تأويلات و هو "ما ضاع حق وراءه كناباست".

لذلك فكثيرا ما كانت المؤسسة "الثانوية" حلبة صراع بين الإدارة و النقابة "الكناباست" حين يتعلق الأمر بممارسة الإدارة للسلطة و المسؤولية، و لذلك تظهر الأهمية في توظيف الثقافة كعنصر يسمح بالتغير لتجاوز بعض القيم و الضوابط من أجل التكيف و الإستقرار، و بذلك فنحن نعتقد بأن الثقافة تساهم كثيرا و لوحدها في التأثير على هوية الأستاذ كفاعلٍ نقابي، و هنا لا نميل إلى الأطروحات التي تدعي بأن مؤسسة العمل تعيد إنتاج هوية جديدة للعامل في مقابل سلخه عن هويته الأصلية، بل نعتقد بأن المؤسسة تصبح فضاءً يجعل الأستاذ "النقابي" يتدحرج ما بين هويتين إحداهما حقيقية و هي التي يعيش بها مع الآخرين، و أخرى مزيفة كما أشرنا سابقا يتفاعل بها مع جماعة العمل، حتى يحافظ لنفسه على موقعه داخل الجماعة، و في إطار الثقافة التي تحملها المؤسسة.

لقد سمحت لنا النتائج المستخلصة من توضيح أن الثقافة التي يمتلكها المنخرطون النقابيون هي التي أسست للحالة التي تعيشها النقابات اليوم، لكن هذا لا يستثني وجود ضغوطات و إكراهات ممارسة على النقابات المستقلة و محاولة شراءها لولا وجود وعي نقابي لدى القادة النقابيين.

و هنا تستوقفنا آراء المفكر الفرنسي **Etienne de la Boétie** في مؤلفه "Discours de la servitude volontaire"، التي يدعي من خلالها بأن البلد الذي يتعرض مطولا للقمع تنشأ منه أجيال لا تفكر في الحرية لأنها اعتادت على الإستبداد، و يظهر في هذه البلدان ما يسميه بالمواطن المستقر، الذي تتوقف مطالبه عند أبسط الأشياء، و نستطيع أن نلاحظ ذلك الفرق الثقافي الموجود حتى على المستوى المحلي، بين فئات قيادية تُلاقي فيما بينَها الروح النضالية، و الإحترام المتبادل، و الواجبات المختلفة إتجاه النقابة بسبب عنصر التكوين و التثاقف، و بين قاعدة نضالية لا تصنع القرار بقدر ما تعمل على تطبيقه في الميدان، و بالتالي إذا فقدت هذه القاعدة تميُّزَها الثقافي فَقَدَت هويتَهَا الخاصة التي تميزها، و اندمجت مع غيرها من خلال المحاكاة أو التمثل أو الخضوع، و لا يبقى لها بالتالي سوى ملامح فولكلورية أو تاريخية جامدة[1].

---

[1]- عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2017، ص127.

و ربما هو ما يحدث فعلا اليوم كون أن الكناباست التي حققت الكثير في الماضي القريب أصبحت اليوم تعيش مشاكل داخلية و تنظيمية، كون أنها ضعُفت منذ أن تقاعد غالبية إطاراتها عبر 58 ولاية، لتعيش اليوم أزمة تمثيلية حقيقية، حتمت عليها أن تندمج و تتكتل مع غيرها من النقابات المستقلة للوقوف في وجه الدولة، و هي التي كانت ترفض سابقا و في عز قوتها مثل هذه التكتلات، و ذلك راجع في اعتقادنا إلى أن نقابة الكناباست اصطدمت كتنظيم حديث على المستوى المحلي بقاعدة نضالية لا تزال غالبيتها تحمل تصورات و ثقافات تقليدية، رغم أن الثقافة التي هيمنت على المشهد النقابي في الولاية طيلةَ عقودٍ من الزمن قد ساهمت في جعل الإيجتيا خزانا تربى فيه مناضلون كبار غذتهم القضية الوطنية، خاصة منهم "القبايل" الأوفياء لمسعى كلٍّ من **عيسى إدير** و **عبد الحق بن حمودة**، إلا أن تلك التجربة النقابية "الناضجة"لم تنتقل إلى الكناباست التي سيطر عليها الفكر التقليدي المحلي بما يحمله من تصورات خاطئة للمفهوم الهوياتي في المنطقة.

- **النقابة و بنية العمل السياسي في الجزائر:**

لقد تناولنا في بداية هذا المؤلف و بطريقة مفصلة عن المسار الذي انتهجه الفكر السياسي في الجزائر، و على ثقافة مؤسسات الدولة التي عبرت من خلال مواقفها المتكررة على أنها تنبذُ كلَّ أشكالِ الإختلاف و أي مشروع للتنوع، و لعل فترة حكم الرئيس بوتفليقة التي كانت أطول فترةٍ

رئاسية في البلد انتهت بأربعة عهدات كاملة كان الفضل للشعب فيها في إسقاط التوجه للعهدة الخامسة، و ذلك نتيجة الإنفراد بالحكم، و شراء الذمم، و إقصاء الأطراف الأخرى، فهذه الفترة كانت شاهدة على عدم فعالية المجتمع المدني، الذي تحول إلى أداةٍ لمساندة مشروع الرئيس، مثلما كانت شاهدة هذه الفترة على نشأة و تطور نقابة الكناباست في قطاع التربية.

لقد سعى رجال السياسة منذ البداية إلى صناعة الدولة التي تتناسب مع أطروحاتهم الفكرية، و بعد أن تجسد مشروعُهم أصبحت الدولة القوة الوحيدة في المجتمع، حيث عملت على بناء المؤسسات الضرورية التي تعطيها الشرعية في قيادة المجتمع[1]، و النقابي لن يستطيع أن يحقق أهدافه الكبرى إن لم يكن جزءا من هذا المشروع، و بالتالي فإما عليه أن يندمج في اللعبة مثلما كان حال النقابيين في الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذين لا يعارض غالبيتهم قرارات الدولة، أو أن يكون في الجهة المقابلة للدولة، فيجد من التضييق و التهميش ما يجبره على الإنكسار و يفقده دوره في إضافة شيء لمهنته كنقابي، أين سيصبح في النهاية محصورا من طرف النظام، الذي سيجعل منه أداةً لتحقيق بعض المطالب المادية على حساب الإرتقاء بعمله النقابي، فيُحرَمُ بذلك من أن يشارك في القرارات المصيرية التي تُعنَى بوظيفته، و لا يكون له أي دور في إعداد سياسات التشغيل العامة في البلد، و هذا

[1]- علي بوعناقة و دبلة عبد العالي، **الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر**، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص207.

الإطار يندرج تحت خانة القيادة الأبوية التي تنظر إلى المزايا المادية على أنها جزء من المكافأة الشاملة التي يستحقونها[1]، و قد لجأت الإدارة إلى هذا الأسلوب المسمى بالإتجاه التسامحي Benevalent Attitude نتيجة رد الفعل تجاه النقابات بعد الحرب العالمية الأولى[2].

فنقابيو الكناباست ليسوا في معزل عن الإكراهات الخارجية الممارسة من طرف السياسي، و لمعرفة مدى وجود مثل هذه الإكراهات نقدم إليكم هذا الجدول الذي ركزنا فيه على ثلاثة متغيرات نقيس من خلالها مدى الضغوطات الممارسة على العمل النقابي للكناباست:

- الضغوطات الممارسة ضد الكناباست على المستوى المحلي "سعيدة" (من أجل الدراسة).
- الضغوطات الممارسة ضد الكناباست على المستوى الوطني (من أجل المقارنة).
- الإكراهات الممارسة ضد الكناباست من طرف أجهزة الدولة ممثلةً في المركزية النقابية "الإيجتيا" (من أجل الإستشهاد).

كنا قد طرحنا سؤالا حول الفترة التي يتدخل فيها السياسي في العمل النقابي، و قد كان جواب 98.33 % من المبحوثين على أنها تكون في فترة الإضرابات، إذ تعتمد السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام إلى تقزيم

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **القيادة، دراسة في علم الإجتماع النفسي و الإداري و التنظيمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص116.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

دور هذه النقابة، و إعطاء عدم الشرعية لنشاطها أولا، لتقوم ثانيا بمهاجمتها عبر مؤسسة القضاء و جمعيات أولياء التلاميذ بهدف قلب المجتمع عليها، و قد إتفق 97.49 % من المبحوثين على أن هناك تضييق و ضغوطات يتعرض لها الأمناء الوطنيون للكناباست من طرف الدولة أكثر من غيرهم، و قد إختلفت وجهة نظر المبحوثين في إن كانت هذه المضايقات تتم بشكل كبير ضدهم أو أحيانا فقط، لكنهم يؤكدون على وجودها في العاصمة، و تمارس ضد زملاءهم الأمناء الوطنيون، خاصة كما قلنا سابقا أثناء فترة الإضرابات التي تضر بالإمتحانات الرسمية كثيرا.

لكن في نفس الوقت لاحظنا أنه على المستوى المحلي يكاد ينعدم هذا الشكل من المضايقات، فقد تحصلنا في دراستنا هذه على نسبة 59.80 % من مجتمع البحث تنفي وجود أي تضييق ممارس على النقابيين في ولاية سعيدة، بينما حوالي 32.35 % تؤكد على وجود مثل هذه المضايقات حتى على مستوى ولاية سعيدة، و مرد ذلك هو أن هذه النسبة تمثل أعضاء الأمانة الولائية و رؤساء الفروع النقابية لبعض الثانويات الموجودة في عاصمة الولاية.

و في استفسارنا عن نوعية الضغوطات التي تمارسها الدولة عبر أجهزتها على مستوى ولاية سعيدة فلم نجد أي جواب مقنع و متفق عليه من طرف المبحوثين، إذ كانت هناك فقط تلميحات بأن الدولة تستعمل العدالة لإفشال نشاطهم النقابي، و أنه قد تم إرسال توقيفات في حق المضربين الذين لم يستسلموا للتعليمات و الأوامر التي بعثت بها الوزارة الوصية للإلتحاق

بالعمل (و تجدر الإشارة هنا بأن هذه التوقيفات كانت قد باشرت بها وزارة التربية الوطنية و أمرت بها كل مديريات التربية عبر 58 ولاية لإرسالها لجميع المضربين الرافضين لقرار العدالة)، و من جهة ثانية أكد لنا أحد المبحوثين أنه:

"كلما قمنا بإضراب نلاحظ توافد أجهزة الشرطة و الدرك للمؤسسات التربية لأخذ نسب المضربين و التبليغ بها للهيئات العليا، و هو ما يُوَلِدُ لدينا إحساساً بعدم وجود حرية نقابية حقيقية في الميدان[1]".

لقد سمحت لنا نتائج هذه الدراسة من معرفة بأن بُنية العمل السياسي في بلدنا قد أخذت لنفسها في الفترة الأخيرة شكلا لا تعترف من خلاله بمختلف المنظمات التي لا تتماشى مع تطلعاتها "نقابيةً كانت أم سياسية"، و هو ما ساهم في خلق منظمات طفيلية تابعة تحاول الإستفادة من الريع البترولي و ليس لها أي دور تنموي واضح، لأنها أصبحت مجرد أجهزة في يد السلطة الفعلية.

مثل هذه الممارسات هي ما أثرت في اعتقادنا على النقابات المستقلة و منها الكناباست، لأنها وجدت أمامها هذا الإرث المعنوي في ظل منظومة سياسية تسعى لتقزيم كل المؤسسات التي لا تقدم خدمة لصالحها، و هو ما صرحت به نسبة 65.69 % من مجتمع الدراسة، و لعلنا بذلك نفقد أسباب التوجه نحو بناء مجتمع قوي بسبب انتهاج السلطة لنفس الممارسات الضيقة،

---

[1]- تصريح للمبحوث رقم 58 و هو أستاذ مكون و إطار نقابي بعاصمة الولاية، بتاريخ 2018/11/18.

فيصبح المجتمع على إجماع أنه عندما يكون الحافز على النهب و السلب أكبر من الحافز على الإنتاج (أي تعلو مكاسب السلب prédation على أرباح الأنشطة المنتجة و المحققة للنفع المتبادل) تسقط المجتمعات إلى الحضيض[1]، و هو ما يؤسس لإقصاء مختلف محاولات التغيير من الواجهة.

- **علاقة السياسي بالنقابي:**

لقد مثلت ثنائية سياسي-نقابي طبيعة العلاقة التي ربطت بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين و جبهة التحرير الوطني طيلة فترة الأحادية، و قد إنتقلت تلك العلاقة عبر منظريها و المدافعين عنها إلى فترة ما بعد الإنفتاح السياسي، فأصبحت وظيفة النقابي لا تتحقق بمعزلٍ عن تدخل السياسي و تصوراته، فتحددت الخطوط العريضة داخل اللعبة السياسية، تلك الخطوط التي رهنت مستقبل النقابات المستقلة في ظل الأنظمة السياسية الحالية.

لقد اتضحت انشغالات الأساتذة و تخوفهم اتجاه المسألة السياسية في البلد و انعكاسها على النشاط النقابي المستقل من خلال هذه الدراسة، إذ تعتقد نسبة 65.69% في مسألة الحرية النقابية على أن سبب عدم وجود هذه الحرية راجع لما يحدثُ من تضييقٍ و تهميش اتجاه الإطارات النقابية، و سبب ذلك حسب 90.19 % من المبحوثين هو محاولة سيطرة السياسي على التنظيمات النقابية في البلد، و أن مردَ ذلك حسب كل قادة النقابة و عبر مكاتبهم المختلفة المنتشرة عبر ولاية سعيدة هو استغناء السلطة عن

---

[1]- منصور أولسون، **السلطة و الرخاء**، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2003، ص49.

النقابات المستقلة و اكتفاءها بالإتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي فعلي.

لقد التقت الحركة العمالية مع الأحزاب الطلائعية في الشق الإيديولوجي، ثم في تطورٍ لاحقٍ حدثَ تداخلٌ في الجانب التنظيمي[1]، و هذا ما يعكس نظرة **الهواري عدي** للعمل النقابي حسب الباحث التي كثيرا ما فسرت نشأة النقابات بالظروف التاريخية التي تشكلت فيها الأنظمة السياسية في بلدان دول العالم الثالث، أين كان الهدف تحرري لا يشبه مثيله في الدول الغربية، التي كانت تنشأ فيها النقابات في إطار العلاقات الإقتصادية الصعبة.

هذه النظرة التي ورثها الأستاذ كنقابي جعلت طموحاته في المشاركة في النشاط السياسي قليلة جدا مقارنة ربما بموظفين آخرين من نفس القطاع، إذ وجدنا أن فقط 23.52 % من المبحوثين تعتقد أنه من مصلحة النقابة أن ينخرط الأستاذ النقابي في العمل السياسي، بينما 76.47 % تعتقد العكس في ذلك، و في محاولة منا لتفكيك النسبة التي تعتقد في أن ممارسة النشاط السياسي من طرف الأستاذ يمكن أن يقدم خدمة لنقابة الكناباست، فقد وجدنا أنها تمثل الفئة التي تفوق أعمارها 41 سنة، و ربما يعود ذلك لخبرتها و معرفتها أكثر من غيرها من الفئات الأخرى "شباب و إناث" لطبيعة منظومة الحكم في البلد، التي ترفض كل أشكال الحوار الجدي مع من يخالفها.

---

[1]- بومقورة نعيم بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص200.

هناك واقع آمنت به الفئة التي تحبذ أن يكون لنقابة الكناباست ممارسة سياسية حتى يتسنى لها التغلغل أكثر في الحياة السياسية في البلد، لكن الكناباست تلتزم العمل بعيدا عن النشاط السياسي و هو ما جعل نسبة 76.47 % يؤمنون بهذا الطرح، و لعل البيانات التي أصدرتها الكناباست عدة مرات حين تعلق الأمر بالإضراب المفتوح الذي دعت إليه مع مطلع سنة 2018 كانت كافية لوضع حد بين السياسي و النقابي، و هو ما جعل عدة شخصيات وطنية و سياسية و أحزاب و جمعيات تتدخل لوقف الإضراب، و القيام بدور الوساطة بين النقابة و الحكومة مُمَثَلَةً في وزارة التربية، إذ يبين الملحق رقم 08 مدى استهجان الكناباست للسياسة الحكومية المنتهجة، و سياسات التضييق على الحريات النقابية و جر الممثلين النقابيين إلى المحاكم عبر ولايات الوطن، و هو ما يمثل السياسة الواضحة التي تنتهجها الحكومة إتجاه المنظمات التي لا تعمل تحت عباءتها، و تبين مراسلة جبهة التحرير الوطني بتاريخ 2018/02/28 الموجهة لنقابة الكناباست مغازلة الحزب العتيد FLN للكناباست و تزكيتها في قرارها الرامي إلى توقيف الإضراب من جهة، و من جهة أخرى تذكير الكناباست بدوره في مرافقتها في الحوار الجاد، و بدورها في تحمل مسؤوليتها لإنجاح الموسم الدراسي.

فلا يجب إنكار أننا في ظل أنظمة شمولية تسلطية تدعي الديمقراطية لكنها تنكرها على مواطنيها، لأن هذه الأنظمة على حد تعبير **أنتوني غدنز** تتسم في أكثر الأحيان بالميل لقمع المعارضة أو حتى استئصالها بالتطرف، و التصدي لأية محاولة تستهدف تعديل النظام، أو المساس بالقيادات السياسية

القائمة[1]، و هو ما جعل قادة الكناباست على المستوى الوطني يدركون خطورة اللعبة القائمة، ليقوموا بصياغة قانون أساسي يقصي أي نقابي من النقابة في حالة ممارسته لنشاطٍ سياسي.

لقد أثر الفكر السياسي الموجود في البلد على الكناباست قبل نشأتها على حد تعبير جميع القادة المحليين للنقابة، و قد بينت نسبة 100% من المبحوثين أنه استغرق أمر نشأت نقابتهم حوالي أربعة سنوات، لأن الفكر السياسي التقليدي إن صح القول لا يزال لم يتحرر من القيود التي فرضتها عليه التجربة الأحادية التي عاشها طويلا، أين تحولت فيها كل المنظمات إلى أجهزة لإنجاح مشروع الدولة، و هذه ليست مشكلة الجزائر لوحدها بل هي مشكلة كل الدول المغلوبة على أمرها، و التي استقرت في خانة الدول المتخلفة و ارتضت بمكانتها هذه، رغم أنه قد تحققت في دول العالم الثالث تنمية غيرَ أنها تنمية مُشَوَّهَة، فالنمو الإقتصادي انصبَ على إنتاجِ مُنْتَجٍ واحدٍ من القطاع الأول، تُسيطِرُ دولُ المركزِ على استخراجه و تسويقه و استخداماته في اتجاه المِصَب[2].

علينا أن لا نتغافل حقيقة أن النظام السياسي في الجزائر مثله مثل باقي الأنظمة في دول العالم الثالث، هو نتاج تأثير سياسات غربية رأسمالية تعمل على ثنائية المركز "الدول الغربية" و المحيط "الدول النامية"، بحيث تعمل تلك الدول الرأسمالية على إضعاف أي محاولة للتغيير في بلداننا من

---

[1]- أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص475.
[2]- سمير عبده، **الوطن العربي بين التخلف و التنمية**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980، ص10.

شأنها أن تؤثر على طبيعة العلاقة القائمة، و هو الأمر الذي أدى كم من مرة إلى تفكيك القطاع الإقتصادي في بلدنا من طرف هذه القوى و جعله في خدمتها، و هو ما دفعَ بالنظام السياسي القائم إلى صناعة أجهزة لا تعارضه، إما عن طريق إنتاجها في حالة وجود حراك اجتماعي في البلد، أو شرائها في حالة وجودها، أو التضييق عليها في حالة استحالة التحكم فيها.

و وجود التنظيمات النقابية المستقلة عن السلطة في بلدنا ليس معناه أن النظام سيعطيها حقها الطبيعي و القانوني، و دليل ذلك أن الأحزاب السياسية تُعتبرُ هي أقوى الأجهزة التي يمتلكها البشر، لكن في البلاد المتخلفة نقول كما قال بعض الباحثين أن هذه البلدان تتجه لأن تمتلك إما عددا كبيرا من الأحزاب، و إما حزبا واحدا مسيطِرا يَمنعُ المعارضة أو يتحملُها شكليا فقط[1]، و هو ما جعل نسبة 82.35 % تُجمِع بأن النقابات المستقلة لا يمكنها أن تنجح في تأدية عملها و بجدية في ظل النظام السياسي القائم.

يمكننا القول أن النقابات المستقلة في الجزائر لا تزال تعاني من رقابة السياسي و هو ما يمنع تطورها و تقدمها، بحيث لوحظ أنه كثيرا ما تتدخل الدولة لعرقلة النشاطات النقابية التي تخرج عن سيطرتها، مستعملة شتى الوسائل و الأدوات و من بينها التدخل الإداري في تسيير العمل النقابي و

1- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص149.

خلق منظمات نقابية موازية[1]، و ذلك بهدف إضعاف دور النقابة و إعاقة نشاطاتها، و ضرب مصداقيتها أمام الرأي العام، و كذا غلق مقراتها، و هو ما يُقيِّد نوعا ما تلك الحرية، و يحدد مستقبلا مخرجات النشاط النقابي.

- **دور الأزمات الإقتصادية في تعزيز النضال النقابي:**

لقد تأثر أستاذ التعليم كغيره من مختلف السياسات الإقتصادية التي كلفت الخزينة العمومية أموالا خيالية نتيجة توقف آلة الإقتصاد الوطني عن الإنتاج و التحول نحو الإستراد، خاصة مع هبوط قيمة الدينار الوطني، و هو ما جعل قدرته الشرائية محدودة جدا، مما دفع به للمطالبة بضرورة تحسينها، و الجدول التالي يبين أجور الأساتذة في الطور الثانوي و علاقتها بقدرتهم الشرائية.

– الجدول رقم (07): يبين أجر أستاذ التعليم الثانوي على مستوى ولاية سعيدة:

الأجر الشهري	من	إلى
أستاذ – صنف13	39.600 دج	45.000 دج
أستاذ رئيسي– صنف14	45.000 دج	56.000 دج
أستاذ مكون – صنف16	56.000 دج	72.000 دج

[1]- زعموش فوزية، **انتهاك مبادئ استقلالية العمل النقابي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، جوان 2016، ص9.

فالإختلاف في الأجر يعود طبعا إلى الخبرة المهنية لكل موظف، و الدرجة المتحصل عليها، و الحالة العائلية، لكنها في العموم لا تتجاوز المبالغ الموضحة في هذا الجدول.

يوضح الجدول أعلاه سلم الأجور الذي يستفيد منه أستاذ التعليم الثانوي، و أن انتقال الأستاذ من رتبة إلى أعلى يكون بإجراء مسابقة كتابية بعد 05 سنوات من الخبرة، بحيث تكون هناك دورتين سنويا لإجراء تلك المسابقة، و هو ما سمح لغالبية الأساتذة من الإرتقاء و بسرعة إلى الرتب الأعلى، مقارنة بموظفي الإدارة الذين يجرون مسابقات الترقية مرة واحدة كل 06 أو 07 سنوات، و هو ما سمح بتحسين أجر أستاذ التعليم الثانوي مقارنة بزملائه في نفس القطاع، و هذا ما تعتبره نقابة الكناباست مكسبا كبيرا لا يجوز المساس به.

مطالب تحسين الأجر ليست محل اختلاف بين الأساتذة، لأنها مطالب يتم صياغتها من طرف أعلى هرم في النقابة، ثم يتم استشارة القاعدة عليها بخصوص أي تعديل، ثم يكون هناك تفاوض عليها مع الوزارة المعنية للبث في قراراتها النهائية، لكن كلما ظهرت المطالب المادية على مستوى النقابة كلما ارتفع مستوى النشاط النقابي في القاعدة و زاد التلاحم بين الأساتذة.

لا تزال المطالب المادية تشكل عنصر تضامن جماعي بين العمال لتحقيق هوية مهنية[1]، و نظرا لإختلاف البيئة و الظروف المعيشية لدى الأساتذة عبر الولايات، إلا أننا وجدنا في ولاية سعيدة محل الدراسة أن 69.60 % من المبحوثين يعتقدون بأن الأزمات الإقتصادية تدفع بغالبية الأساتذة للإلتفاف حول نقابة الكناباست للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية، كما يقر المبحوثون بأن نقابتهم لا تستثمر في الأزمات الإقتصادية لجب منخرطين جدد كما تفعل بعض النقابات الأخرى، فقادة الكناباست يعتقدون بأن الأستاذ واعٍ و لا يحتاج لتجنيده، و قد أكد هذا أحد المبحوثين[2]حين قال:

"الإتحاد العام للعمال الجزائريين راه يحاول يجيب العمال عنده بملف الخدمات الإجتماعية...، ما يقدرش يحكي على الأزمة الإقتصادية خاطرش هو صنعها، و حنا نقابتنا صنعوها الأساتذة و الأساتذة واعيين بزاف" .

فحديثنا عن الأزمة الإقتصادية هو حديث عن النظام السياسي الجزائري الذي له خط اقتصادي غير واضح، تختلف فيها أنماط و أشكال الإنتاج، مما جعله إقتصاد شبه تبعي لكنه متغير بإستمرار بسبب الإقبال الشديد على التعليم في مراحله المختلفة، و انتشار الوعي السياسي و

---

[1]- موساوي فاطمة، معاشو جيلالي كوبيبي، "الإضرابات العمالية في المؤسسات التربوية بين المطالب و التحقيق"، **مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية و التاريخية**، المجلد 8، العدد 01، جامعة معسكر، جوان 2017، ص342.

[2]- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 07 بتاريخ 2018/11/14 صباحا.

الطبقي و قيام النقابات و الأحزاب السياسية[1]، يقابل هذا سعي النقابات لتحسين القدرة الشرائية للعامل الجزائري حتى تتلاءم مع القدرة الحقيقية للإقتصاد الوطني، و هي قدرة تدنت إلى حد أن الدولة باتت مجبرة على تغطية أكثر من 60 % من الإحتياجات الغذائية للشعب عن طريق الإستيراد من الأسواق الدولية[2]، و هو ما أثر على الطبقة العاملة في الجزائر التي بدأت قواعدها تتحرك.

أستاذ التعليم الثانوي أصبح يعلم اليوم بفضل الوسائط الإجتماعية حجمَ ضُعْفِ الإقتصاد، و عدم قدرة الدولة على إيجاد حلول حقيقية لمشاكلها الإقتصادية العميقة، مما جعله أمام حتمية النضال النقابي من أجل تحسين وضعيته المعيشية، فكثيرا ما انتقد السياسات الإقتصادية السائدة بعيدا عن الخطاب السياسي التقليدي "الثابت"، بل سعى للنضال في إطار عقلاني يتسم برفع سقف المطالب للحصول على أكثرها أو بعضٍ منها، و في هذا الشأن يقول أحد القادة النقابيين[3]:

" حنا مناضلين جمعتنا النقابة باه نطالبو بحقنا خاطرش نحقرنا بزاف، الوظيف العمومي ما يرحمش، شوف عمال البريد.. العساس راه يخلص خير منا، و حنا يزيدونا ربعة دورور يبهدلونا عليها "

1- حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2- حاتم رشيد، **الأزمة الجزائرية... إلى أين** ؟ دار سندباد للنشر، الأردن، 1999، ص24.

3- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 04 بتاريخ 2018/03/27 صباحا.

الظروف الإقتصادية التي يعيشها الأستاذ في الجزائر كانت أكثر تسريعا لعملية تماهي هذه الفئة مع قادتهم النقابيين، حتى أن هذه الجماعات التي نشأت في الوسط التربوي أصبحت لها نفس الفعل الإجتماعي النابع من نموذج واحد للهوية الجماعاتية، فقد أثبتت هذه الدراسة أن الظروف الإقتصادية الصعبة التي كان يعيشها الأستاذ هي التي كانت وراء ظهور نقابة الكناباست، و ليست ظروف أخرى لها علاقة بالجانب الثقافي أو السياسي في البلد.

- **علاقة الوضعية المادية للأستاذ بالنشاط النقابي:**

فعلاقة الوضعية المادية بالنشاط النقابي هي علاقة لا يجب التقليل من شأنها، إذ شهدنا أنه لطالما مثَّلَ الأجر بالنسبة لرواد المدرسة الكلاسيكية عنصرا هاما للزيادة في الإنتاج، و دراستنا قد أثبتت أن أستاذ التعليم الثانوي استطاع أن يحسن من أجره مقارنة بموظفين آخرين يحملون معه نفس المؤهلات الجامعية في الوظيف العمومي، و قد أثبتت نقابة الكناباست ذلك حين كانت تصر عبر بياناتها المختلفة على عدم المساس بالمكتسبات التي حققتها للأستاذ، بحيث جاء في بيان المجلس الوطني رقم 2018/01 عبارة " التحذير من مغبة المساس بمكاسب الأساتذة[1]"، و نفس العبارة موجودة تقريبا في البيان رقم 2018/04 "الإبقاء و المحافظة على المكاسب المحققة"،

1- أنظر الملحق رقم 10.

كما جاء أيضا في البيان رقم 2019/01 عبارة "الرفض المطلق مع التحذير من أية محاولة للمساس بمكتسبات الأساتذة[1]".

فالكناباست و من خلال الفاعلين فيها باتت تعي جيدا تأثير النظام الإقتصادي على الأستاذ، و لذلك هي تحاول جاهدة المطالبة برفع القدرة الشرائية للأستاذ، لأن الأجر الذي يتلقاه الأستاذ غير كافٍ لتلبية حاجياته طيلة 30 يوما كاملة، و هو ما يؤكده الأساتذة المبحوثين و بنسبة 100 % بأن أجورهم لا تكفيهم اليوم للتوفيق بين مقتضيات المعيشة اليومية و بين التحضير المادي للمهنة، و المقصود هنا هو توفير كل أدوات العمل من مذكرات و طباعة الفروض و سجل النشاط اليومي و غيرها، بحيث يقول في هذا الصدد أحد المبحوثين[2]:

" أنا نهدر على روحي... شهري و الله ما راه يلحق لي سيمانة، المعيشة غلاتْ، المرضْ كْثرْ و زِيدْ عندي زوج ولاد نقريهم ليكور" .

و رغم أن عينة الدراسة تختلف فيها الفئات الإجتماعية حسب متغير الجنس و الزواج إلا أن جميع هذه الفئات تتفق على أن الأجر غير كافٍ لتلبية الحاجيات المختلفة، فالمتزوج رد ذلك لعدة أسباب أهمها متطلبات الأبناء و غلاء المعيشة، بينما المرأة المتزوجة ردت ذلك إلى دورها في إعانة زوجها و عائلتها و أحيانا حتى أبويها، بينما الغير متزوج برر ذلك

---

[1]- أنظر الملحق رقم 08.

[2]- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 11 بتاريخ 2018/11/18 مساءا.

أنه يساعد أسرته و يلبي حاجياته المادية المختلفة منها التنقل اليومي بين مسكنه و مؤسسة عمله التي تبعد عنه بعشرات الكيلومترات، و أنه مندمج أيضا في مشاريع مادية منها تسديد بعض الأقساط المتعلقة بسلفة السكن، الكراء و غيرها.

إن مسألة الأجر و منذ خروج الجزائر من العشرية السوداء دفعت بالأستاذ للتوجه نحو البحث عن الوسائل الشرعية التي تسمح للأجر من أن يتكيف مع المرحلة الإقتصادية الصعبة، و هو ما جعل فئة كبيرة من الأساتذة تنتقل إلى مرحلة البحث عن وسائل بديلة لتحسين الدخل، لذلك فقد اعتبر أحد الباحثين الأجانب أن الفرد الجزائري استطاع أن يطور ممارساته لدرجة أن نشاطاته الإقتصادية تصبح نابعة من تصوره الخاص[1]، و قد أكدت نسبة 82.35 % من المبحوثين ظهور و اتساع رقعة تدريس الدروس الخصوصية في الوسط الثانوي عبر مختلف ثانويات الوطن، من أجل تغطية العجز الذي سببه ضعف الأجر الشهري.

---

[1] - VIROLLE-SOUIBES Marie**, Du pécule au salariat. Travail et stratégies féminines en Algérie**, Côté femmes. Approches ethnologiques, Éditions L'Harmattan, Paris, 1986, p 197.

فالدروس الخصوصية التي انتشرت بسرعة في المجتمع الجزائري و التي لاقت قبولا ضمنيا من العائلات الجزائرية رغم إنكار بعض الجهات لها قد ساعدت في تحسين الظروف المعيشية لأصحابها من جهة، إلا أنه و من جهة أخرى فإن نسبة 100 % من العينة التي تم مقابلتها تعتقد بأن انتشارها عبر مختلف ولايات الوطن يعكس مدى عدم كفاية الأجر الذي يتلقاه الأستاذ في الجزائر أمام غلاء المعيشة، و هو ما أدى بنقابة الكناباست إلى عدم اتخاذ أي موقف رسمي إتجاه هذه النشاطات الغير رسمية في المنظومة التربوية، لأنها تعترف حسب البيان رقم 2018/01 بخطر إلتهاب الأسعار في السلع و الخدمات و التدني الرهيب للقدرة الشرائية.

لا يجب إغفال حقيقة أن الدول السائرة في طريق النمو هي الأكثر تأثرا بالبطالة، و أن التشغيل في القطاع الغير رسمي قد زادت حدته و ارتفعت نسبته منذ نهاية الثمانينات[1]، و هو ما أسس لفكرة ممارسة نشاط ثاني أو موازي، لذلك نحن نعتقد بأن الدروس الخصوصية و حتى و لو أعتبرت على أنها نشاط غير رسمي إلا أنها قد ساهمت من عدة جهات في رفع مردود المؤسسة التربوية في الجزائر، و هو الأمر الذي لاقى استحسانا من طرف الأولياء، و حتى من طرف الفاعلين في الوسط التربوي.

---

[1] - MUSETTE Mohamed Saib, "Le marché du travail en Algérie - une vision nouvelle ?", **Journées de l'entreprise algérienne, Emploi, Formation et Employabilité**, CREAD, Alger, le 29 Octobre 2013, page 04.

و رغم انتقاد الوصاية إعلاميا لهذه الظاهرة إلا أنها تتحفظ في محاربتها لها، فهذه الدروس ساهمت في الرفع من مستوى التحصيل الدراسي، كما ساهمت في تلبية الحاجيات المادية لفئة كبيرة من الأساتذة التي اكتشفنا بأن مردودها النقابي ضعيف جدا داخل الكناباست، كما أن الكناباست في حد ذاتها و بحكم أنها نشأت من رحم سلك الأساتذة فهي لا تبدي أي استعدادٍ للحد من انتشار هذه الظاهرة لأنه خيار الأساتذة، و بالتالي فإن أي تصريحٍ بشأن هذه الدروس قد يُفقِدُها عددا من مناضليها حسب ما تعتقده نسبة 89.21 % من المبحوثين، فنفس النسبة تعتقد أيضا و من جهة ثانية أن الدروس الخصوصية قد تكون ورقةَ ضغطٍ من طرف الكناباست على الحكومة لتستجيب لمختلف المطالب المادية للأستاذ، لأنها تَعتبِرُ أن أي محاولة للقضاء على هذه الظاهرة تتطلب أولا تسوية الوضعية المادية للأستاذ و على رأسها أجره الشهري.

فتفشي الدروس الخصوصية في ولاية سعيدة و عبر مناطقها الحضرية و الشبه حضرية هو دليل على مدى هشاشة الإطار الرسمي الذي اتخذته نقابة الكناباست على عاتقها و الموضح في البند الخامس من المادة 08 "*المساهمة في بناء مدرسة عمومية ذات نوعية*"، لتجد نفسها أمام مرحلة جديدة تغيرت فيها الأهداف المهنية نوعا ما لدى فئة من أساتذة التعليم الثانوي، إذ صرح أحد المبحوثين عن ذلك[1]:

---

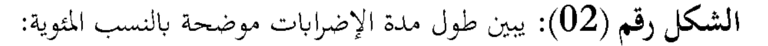
[1]- مقابلة أجريت مع المبحوث رقم 11 بتاريخ 2018/06/18 مساءا.

" ما تقدرش تتكل على شهريتك، إذا شدتلك زوج سيمانات راك مليح، كل شي راه غالي، .... لكان جيت نقري مادة أساسية ثاني أنا نزيد ليكور باه نعاون روحي"

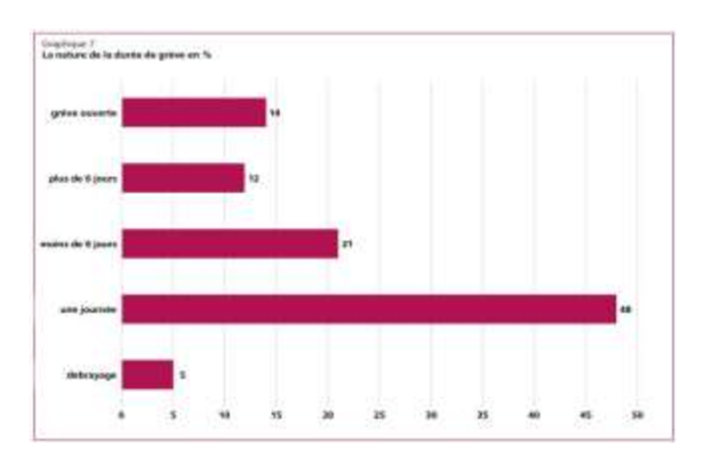
هناك فئة كبيرة من المناضلين و حتى من المنخرطين تتوقف عن إضرابها حين يتعلق الأمر بخصم الإدارة لأجرها، و هذه الفئة وجدناها موزعةٌ بين النساء العاملات بكثرة و بين الأساتذة الجدد، و مَرَدُّ ذلك هو أن المرأة العاملة لا تزال حبيسة التقاليد و الأعراف، و أنها خرجت للعمل لمد يد العون لأسرتها، و بالتالي أسرتها ترفض كل أشكال الخصم التي ستنعكس على واقعها المعيشي، خاصة و أن قرار الخصم يعتبر وسيلةَ تهديدٍ تقوم بها الإدارة للضغط على المضربين، لتتبعها وسائل أخرى كثيرا ما انتهت سابقا بمحاولة عزل و توقيف المضربين النقابيين، بينما الأساتذة الجدد و المحصورين في رتبة أستاذ التعليم الثانوي "رتبة قاعدية" فنظرا للأجر الضعيف لهؤلاء الأساتذة مقارنة بزملائهم "الرئيسي و المكون" فإنهم أكثر تجنبا للخصم حفاظا على أجرهم الشهري.

في المقابل فقد أثبتت نسبة 52.94 % بأنها تواصل الإضراب كخيار عقلاني حتى ولو قامت مديريات التربية بالخصم من أجرها الشهري، لكن هذا الخيار يبقى رهن طول مدة الإضراب حسب ما استخلصناه من الدراسة، و حسب ما أشارت إليه أيضا دراسة للباحث ناصر جابي تحت

عنوان Les Syndicats en Algérie[1]، و التي بينت حسب الشكل التالي أطول فترة يمكن بلوغها في الإضراب:



الشكل رقم (02): يبين طول مدة الإضرابات موضحة بالنسب المئوية:



Source : Nacer Djabi et autres, **Les syndicats en Algérie,** Histoire, état des lieux et scénarios.

فعقلية العامل الجزائري بصفة عامة أصبحت لا تستجيب لما يتطلبه التنظيم النقابي بقدر ما أصبحت تستجيب للعوامل الذاتية، و يكفي أن نسبة 100 % من مجتمع الدراسة تعتقد أن الأجر الذي يتلقاه الأستاذ لا يلبي أبسط الحاجيات رغم أنه الأفضل في قطاع التربية بفض نضال نقابة الكناباست، إذ ذكَّر المجلس الوطني لنقابة الكناباست جميع الأساتذة بذلك في بيانٍ له تحت رقم 2018/04 بتاريخ 2018/04/08 ما يلي:"*كما يحثهم*

---

[1] - Nacer Djabi et autres, **Les syndicats en Algérie Histoire, état des lieux et scénarios**, Bureau Friedrich-Ebert-Stiftung, Alger, Janvier 2020, p21.

للتفطن لما يحاك ضدهم من خلال إرادة المساس بالمكاسب التي تحققت بفضل نضال طويل و تضحيات جسام، و يهيب بهم إلى الإلتفاف حول نقابتهم و البقاء مجندين لحماية مكاسبهم و تحقيق مطالبهم".

أما عن ملف الخدمات الإجتماعية الذي كان محل صراع بين نقابات التربية للإستحواذ عليه، فإن مجتمع الدراسة يعتقد بأن الكناباست حاولت جاهدةً و بكل قواعدها النضالية الإستحواذ على تسيير ملف الخدمات الإجتماعية، لكن ذلك لم يحدث لأنه بعد تعديل قانون الخدمات الإجتماعية بدءا من الإنتخاب إلى تسيير اللجان الولائية و الوطنية و وضع مخطط يسمح لمن توفرت فيه أكبر النقاط من الإستفادة من المنحة التي يريدها و بكل شفافية، و هو ما أقصى نوعا ما النقابات عن التسيير، مما جعل حقوق جميع موظفي قطاع التربية متساوية، و بالتالي لم تنجح الكناباست في جلب منخرطين جدد حسب ما صرحت به نسبة 63.72 % من مجتمع الدراسة.

و مهما كان ملف الخدمات الإجتماعية يبدو كبيرا في حجمه إلا أنه أصبح اليوم لا يمثل ورقة إهتمامٍ من طرف القاعدة النضالية لأن القانون بكل بساطة أبعد نوعا ما النقابات عن تسييره.

لقد أثبتت النتائج المتحصل عليها أن السياسي استطاع أن ينقلب على الكناباست من خلال استجابته لمطالب الأساتذة الذين تجاوزت خبرتهم أكثر من 20 سنة، و هو ما جعل البقية التي تمثل الغالبية لا تستفيد من تلك

الإمتيازات و المنح التي بلغت عشرات ملايين السنتيمات، و هو ما خلق تفاوُتا بين الأساتذة جعل الجدد منهم ينقلبون على النقابة متهمين القيادة الوطنية بأنه تم توظيفهم لخدمة مصالحهم، و أنهم كانوا في الميدان طيلة أيام الإضراب و كانوا عُرضةً للإبتزاز و المساومة و المتابعة، و هو ما جعل عناصر كبيرة من الأساتذة الجدد يتوجهون إلى نقابة **الكلا CELA** كبديل عن الكناباست في ذلك، أو إلى خيار مقاطعة العمل النقابي نهائيا، ضف إلى ذلك أن السياسي نجح حين فتح أمام الأساتذة باب التقاعد المسبق، و هو ما أدى إلى إفراغ الكناباست من أبرز قادتها و مناضليها على المستوى الوطني.

أما في المجال الإقتصادي، فقد أدرك الأستاذ حجم الظروف الإقتصادية الصعبة التي تحيط به، فأصبح الأجر دافعا لممارسة النشاط النقابي، لكنه تحول إلى معرقلٍ لوظيفة النقابة حين تحسنت وضعية الأستاذ المادية، لأن الأستاذ بحث عن وسائل جديدة لتحسين قدرته الشرائية، فظهرت الدروس الخصوصية كنشاط غير رسمي لكنها محل قبول الجميع رغم الإنتقادات الموجهة إليها، فمن جهة قامت بتحسين أحوال الأساتذة المادية و هو ما كانت تصبوا النقابة إليه، و من جهة أدت إلى رفع نسب النجاح في الإمتحانات الرسمية و هو ما تهدف إليه الوصاية و جمعيات أولياء التلاميذ، لذلك فرض الأستاذ منطقه من خلالها، مما أدى إلى تراجع النشاط النقابي لدى هذه الفئة.

و بالتالي، فاعتقادنا أن النموذج النظري الذي كثيرا ما تغنت به النقابات في أولى مراحلها قد اصطدم بواقع آخر داخلي يتعلق أساسا بهشاشة الإنخراط، خاصة و أنه بعد سياسة التقاعد المسبق التي أفرغت النقابة من كوادرها فإن الكثير من العمال (شباب اليوم) لا يعرفون أو لا يؤمنون بالصراع و النظريات الكلاسيكية لعلاقات العمل[1]، و بالتالي فإن الممارسة النقابية المستقلة في قطاع التربية تتعارض مع الواقع السياسي، لكنها لا تتعارض مع الواقع الإقتصادي في البلد.

لم يكن الهدف من وراء ظهور نقابة الكناباست في قطاع التربية هو إعادة إنتاج نفس الممارسات الأبوية على مختلف أشكال الفعل الإجتماعي كما حدث مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين، و لم يكن الهدف أيضا أن تكون هذه الحركة واجهة لإعطاء النظام السياسي صفة الشرعية التي كثيرا ما فقدها في الوسط العمالي الذي عانى كثيرا من تدهور القدرة الشرائية لديه، لكنها كانت حركة عمالية حقيقية انبثقت من رحم المعاناة التي عرفها سلك أساتذة التعليم الثانوي، رغم تباينها الواضح عن الحركة العمالية التي ميزت الفعل النقابي في الغرب و تونس، و التي أشار إليها كل من ألان توران A.Touraine في كتابه Le retour de l'acteur و روني غاليسو René Gallissot في مؤلفه Qu'est-ce qu'un mouvement social ? بأن حدودها تتوقف عند المطالبة بتحسين الأجور.

---

[1]- زبيري حسين، مرجع سبق ذكره، ص 125.

إن المسار الذي اتبعته نقابة الكناباست على المستوى الوطني لم يكن ملتويا في بداية الأمر، لأن وجودها كان من أجل المطالبة بتحسين أحوال الأساتذة ماديا و اجتماعيا، و قد كان لها ذلك رغم ما كان يحيط بالنضال من إكراهات خارجية و مضايقات إدارية، فالسياسي لم يمنح هذه النقابة الإعتماد إلا بعد 04 سنوات من تاريخ تقديم ملفها لوزارة العمل و التشغيل، و هذا ما يعكس حجم التخوف الذي أبدته السلطة إتجاه كل ما هو مستقل و بعيد عن رقابتها.

لقد سمحت مختلف القوانين لنقابة الكناباست بما فيها قانونها الداخلي من النشاط و الظهور عبر كل مؤسسات التربية و التعليم الموجودة في الوطن، هذا الظهور سمح لها من تمثيل سلك الأساتذة تمثيلا أفقيا و عموديا لدى مختلف الجهات الوصية، بل سمح لها من الإرتقاء في النضال لدرجة الدخول في إضرابات وطنية مُطَوَّلَة كَسَّرت من خلالها كل المخاوف السابقة التي عانت منها الطبقة العاملة في الجزائر، و بالتالي فالقانون سمح لنقابة الكناباست من ممارسة حقيقية للفعل النقابي في الوسط التربوي.

لقد كان السياسي على مَقْرُبَةٍ مما يحدث في الساحة التربوية، فالإضرابات كانت لوحدها كفيلة في جر الحكومة إلى طاولة الحوار، خاصة و أن مصداقية شهادة البكالوريا تتوقف على مدى الإستقرار الذي يجب أن ينعم به قطاع التربية، و أدوات التفاوض التي تُقدمها الحكومة مع إطارات هذه النقابة لا تجدي نفعاً في ظل غياب حقيقي لإصلاح أجر الأستاذ في

الوسط التربوي، لأن المطالبة بالزيادة في الأجر بما يتماشى مع ارتفاع القدرة الشرائية في البلد هو ما جعل مختلف الأساتذة يلتفون حول العمل النقابي.

مقابل كل ذلك وجدنا أنه كثيرا ما لجأت السلطة إلى ممارساتها الكلاسيكية المتمثلة في الضغط على القيادات الوطنية و استفزازهم بكل الأدوات التي تراها قادرة على إضعاف نضالهم و منها العدالة، إذ يقول زبيري حسين في هذا الشأن " و إن كان استدعاء الجهات القضائية يوحي بعدم تقبل الإدارة الحوار الذي يُعتبر المطلب الأساسي للنقابات المستقلة، و التي تسعى إليه لفرض شرعيتها في المساهمة و المشاركة في اللقاءات الثلاثية في مطلع كل دخول إجتماعي[1]".

فالسياسي في الجزائري لا يقبل التعامل مع النقابات المستقلة كشريك اجتماعي حقيقي، لأنه ينظر على أن هذا الدور هو من صلاحيات الإتحاد العام للعمال الجزائريين و لا يقبل التفاوض، و بالتالي يعمل النسق السياسي على إبعاد كل ما يراه يهدد استقراره، و هنا يجب الإشارة إلى أن النقابات المستقلة تحوز على وعاء انتخابي "العمال" كبير جدا يشكل تهديدا للسلطة، لأن كِلا القُطبين "السياسي و النقابي" يتصارعان على إمتلاك القوة العمالية في البلد، لذلك كثيرا ما تسعى السلطة إلى إبعاد الكناباست و غيرها من النقابات المستقلة عن هذا الدور من خلال تهميشها و إقصاءها و إبعادها عن عملية الشراكة، أو تقوم بمحاولة شرائها من خلال التفاوض مع قادتها.

---

[1]- زبيري حسين، مرجع سبق ذكره، ص 205.

و في المقابل، هناك واقع آخر يرتبط مباشرةً بثقافة المنخرطين و هويتهم النقابية، ففي ظل انعدام التكوين النقابي الذي يسمح بالإرتقاء في مجال النشاط النقابي لاحظنا تسجيل نسب كبيرة تؤكد على ذلك، فالتكوين النقابي هو الآلية الوحيدة الموجودة لدى النقابة التي تساهم في صناعة مناضلين أقوياء، خاصة إذا أخذنا في الحسبان وجود المرأة العاملة بقوة في الوسط التربوي، و هي التي تراهن عليها النقابة مستقبلا في نشاطاتها المختلفة، فالثقافات المحلية التي يمتلكها المنخرطون النقابيون و بحكم تقاليد المنطقة و رضوخها للأعراف قد ساهمت في إضعاف الممارسة النقابية التي تتطلب من جميع الفاعلين تجاوز بعض القيم التقليدية التي لا تنفع النقابة، و العمل مع بعض في إطار ما تحمله النقابة من قيم حداثِية.

لقد استطاعت الدراسة أن تقف عند إشكالية الثقافة التي يحملها المنخرطون و ما تستطيع أن تمثله كدافع أو معرقل لأداء النقابة، و هو ما جعل الكناباست اليوم تعاني من أزمة داخلية حقيقية ناجمة عن قلة وعي المنخرطين بمفهوم النضال في الميدان و ما يتطلبه من تضحيات، زيادة على وجود قاعدة نسوية كبيرة لكنها ذات ثقافة تقليدية، في مقابل خروج قاعدة نضالية حقيقية للتقاعد المسبق، و هو ما يجعل الكناباست أمام مشاكل حقيقية تضاف إليها مشكلة هشاشة الإنخراط في هذا الزمن و ارتباطه فقط بمطلب الأجر.

حين تحدثنا عن عنصر الثقافة و دوره في توجيه النشاط النقابي لاحظنا أنه على مستوى مقاربة **ألان تورين** L'approche

tourainienne للحركات الاجتماعية، فقد ركز بدوره على عنصر وعي الفاعلين بذواتهم حتى يتحرروا من قيود الأنظمة الإجتماعية المفروضة عليهم، و أن الحركات الإجتماعية التي أصبحت اليوم ممثلة في النقابات العمالية كانت نتاج توجهات العمال كأفراد للوقوف أمام مختلف أشكال القهر و السيطرة التي مارسها عليهم المجتمع عبر مؤسساته المختلفة، فإشكالية الوعي تتأثر بالثقافة التي يمتلكها هؤلاء العمال، بحيث كلما كانت درجة الوعي مرتفعة عندهم كلما كان هناك أمل في التحرر من القيود المفروضة، و العكس صحيح حين يقل أو ينعدم هذا الوعي.

و لإتمام طرحه فقد أكد **آلان تورين** بأنه يجب على النقابة أن تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1- مبدأ الهوية : أي أن تمتلك النقابة هويتها الخاصة بها في مقابل أن يمتلك الخصم أيضا هويته الخاصة به، و هنا تظهر حسبه ما سماه بالفكرة و القضية.

2- مبدأ التعارض : أي أن يتحدد للحركة العمالية الخصم الذي جاءت من أجله، أي بمعنى وضوح الخصم حتى تتجسد فكرة المعارضة.

3- مبدأ الكلية : و هذا المبدأ هام جدا لأن ألان توران يعتقد بأنه على الحركة الإجتماعية أن تتكون من وعي جمعي شمولي حتى تؤثر في الرأي العام و تحقق مطالبها، فالمطالبة بالحقوق لا تتحقق إلا في ظل وعي الأفراد بها و لا يتمتع بهذه الحقوق المغفَّلون حسب رأيه.

مبادئ **آلان تورين** لم تكن وليدة الصدفة، لأنه شارك منذ شبابه في مختلف الأعمال التي لها علاقة بالحركات الطلابية و العمل الإحتجاجي و النقابي، كما ناهض الحروب التي قادتها فرنسا ضد الدول المستضعفة، و بالتالي حين نجده قد تحدث عن عنصر الوعي فهو يدرك جيدا معنى هذه الكلمة في قاموس الحركات العمالية.

و إذا أردنا النظر إلى نتائج الدراسة من خلال هذه المقاربة فسنقول بأن نقابة الكناباست قد استطاعت أن تحرر العمال في فترة زمنية مضت، حين بلغت درجة الوعي الجمعي لدى الأساتذة مستوى كبير سمح لهم من الإلتفاف حول نقابتهم، و هو ما ساهم في إنتاج هوية خاصة بتلك النقابة، بل جعل المبادئ الثلاث التي نادى بها **ألان تورين** تظهر بشكل عفوي مما سمح للنقابة من تحقيق مطالبها، لكن حين تراجعت نسبة الوعي لدى الأساتذة نتيجة تقاعد الإطارات النقابية، و أيضا نتيجة تحقيق غالبية الأساتذة لبعض المكاسب، فقد انعكس ذلك على النقابة و أدى إلى خلق مشاكل حقيقية داخلها، مشاكل تتعلقُ نوعا ما بهشاشة المنخرطين النقابيين نتيجة ضعف وعيهم النقابي، و هو الأمر الذي لم يساهم في تحرير الأساتذة من بعض القيود التي لا تزال تفرضها عليهم الدولة عبر مؤسساتها الحكومية.

فالمبادئ التي نادى بها **ألان تورين** هي اليوم أمام محاولةٍ لإثباتِ وجودها، فمبدأ "الفكرة" و "القضية" أصبحا اليوم يشكلان تهديدا لمبدأ "هوية النقابة"، فالفاعل النقابي لم يعد على الشكل الذي كان عليه مع بداية ظهور نقابة الكناباست، لأن الفكرة التي تحركه و القضية التي يؤمن بها

ليستا بنفس الحدة التي كانتا عليهما في السابق، و ذلك كله راجع إلى علاقة شعور الفاعل النقابي بالإنتماء للنقابة بأحد أبعاد التكيف التي يتطلبها المحيط الإجتماعي العام للعمل، فلا هو يعتقد بأنه جزء من النقابة و لا هو يحس بأنه ينتمي لمؤسسة عمله، و ذلك نتيجة الرواسب الثقافية التي بات يحملها العامل نتيجة تأثره بالمحيط السوسيوثقافي العام في البلد، و التي أنتجت حالة من الإغتراب الناجم عن عدم مشاركة العامل في أي قرار يتعلق بصناعة مصيره المهني، سواء ما تعلق منها بسياسات التشغيل العامة، أو إعداد و صياغة القرارات الهامة التي تتخذها النقابة.

أما من وجهة نظر **تالكوت بارسونز** فنجد أنه و رغم صعوبة توظيف هذه النظرية إلا أننا حاولنا الإحاطة بالمبادئ العامة التي أسس بها نظريته، فالحياة الإجتماعية التي يسعى **بارسونز** للتأمل فيها هي مَحْصَلَةُ القيم و المعايير التي يتبادلها البشرُ فيما بينهم، و التي تتحولُ من أفكار إلى أفعالٍ مقبولةٍ اجتماعيا، و هو ما يجعله يرى النظام الإجتماعي للفعل على اعتبار أنَّ له حاجاتٍ لا بُدَّ أن تُلبَّى إذا ما أُريد لهُ البقاء و الإستمرار، و أنه يتكونُ من عددٍ من الأجزاء التي تعملُ لتلبية تلك الحاجات[1].

و النقابة بالنسبة إلى **بارسونز** هي بمثابة الكائن الحي تبحث عن التوازن و الإستقرار، و أن هناك نموذج أساسي يتكون من عنصرين أساسين يتحدد من خلالهما الفعل الإجتماعي لدى الفاعلين الإجتماعيين، العنصر الأول يُعتبرُ فيه الفرد هو "الفاعل"، و العنصر الثاني "نطاق الأهداف" أين

[1]- إيان كريب، مرجع سبق ذكره، ص 63.

يجب على الفاعل أن يبحث عن الأدوات التي تُمكنهُ من تحقيق أهدافه، لكن بشرط أن توجد هناك البيئة الممكن أن تتحقق فيها تلك الأهداف.

انطلاقا من هذا التصور و لكي تتحقق أهداف نقابة الكناباست يجب عليها أن تستثمر في الموارد المادية و الإجتماعية المتاحة إليها في الوسط البيئي الذي تنتمي إليه، كما عليها أن تبحث عن الأدوات التي من شأنها أن تحقق لها أهدافها مما يضمن لها الإستقرار و الإستمرار، و إن جزمنا مسبقا هنا بأن الكناباست تعاملت مع قضية استمرار نسقها الإجتماعي من خلال تركيزها على قضية تقسيم العمل، التسيير الفعال، أساليب اتخاذ القرارات، الفعالية، العقلانية، تحقيق التوازن الداخلي، الانسجام و غير ذلك من الأمور التي تحقق لها التوازن الداخلي على حد تعبير بارسونز، لكن لتحقيق توازنها الخارجي سيكون هذا صعبا في ظل نسق اجتماعي أكبر "الدولة" لا يعترف بمختلف المعايير و القيم التي يؤمن بها النسق النقابي ممثلا في الكناباست.

و لا يمكن للنقابة من الإستمرار و التطور كنسقٍ إلا إذا استطاعت أن تحقق أربعة مستلزمات وظيفية على حد تعبير **بارسونز**، و هي[1]:

1- **التكيف**: لا بد أن تتكيف مع البيئة.
2- **تحقيق الهدف**: لا بد من توفر الأدوات لتحقيق الهدف و الوصول لدرجة الإشباع.

1- نفس المرجع السابق، ص 69.

3- **التكامل**: بالمحافظة على الوحدة و التماسك بين كل مكوناتها.

4- **المحافظة على النمط**: أي المحافظة على توازنه.

فمن خلال هذه المستلزمات الوظيفية التي دعت إليها هذه المقاربة قد تبين لنا أن أيَّ عائقٍ لا يسمح للنسق بالتكيف و تحقيق الإشباع سيؤدي حتما إلى مشاكل يعاني منها النسق، و طبيعة البيئة الخارجية التي ينشط فيها النسق النقابي "الكناباست" لا تسمح له بالتكيف و المحافظة على النمط، و هو ما يجعلنا نعتقد أن نقابة الكناباست و في ظل عدم اعتراف الدولة "ميدانيا" بها ستظل تعاني من مشاكل كبيرة جدا لا تسمح لها من الإستمرار مهما كانت محاولات التكيف التي تقوم بها النقابة كبيرة، و هو الأمر الذي سيقودها دوما إلى الإصطدام بالدولة بدل القيام بدورها التمثيلي الذي تكون فيه الدولة و عبر الدستور و قوانين الجمهورية هي الراعي لها، خاصة في ظل دولة تتعامل فيها السلطة مع الأحزاب و النخبة المثقفة و الحركة الجمعوية و النقابات بمنطق الأب الراشد الذي يعرف كل شيء و جرب الحياة و يعرف أدق خفاياها، بينما هؤلاء أبناء قُصَرْ لم تتهيأ لهم الشروط لينضُجوا[1].

أما فيما يتعلق بالمسألة السياسة فإذا انطلقنا من أفكار **ألان تورين** L'approche tourainienne فهي تبحث عن تحرير الفاعل الإجتماعي من قيود النظام الإجتماعي، كما تحاول إبعادَ أي شكلٍ من أشكال تدخل

---

[1]- أحمد بن عبد السلام، **الإصلاح السياسي في الجزائر تحديات و رهانات**، دار النهضة، ط1، الجزائر، 2012، ص157.

العناصر الأخرى خاصة ما تعلق منها بالسياسة، لذلك فهو يؤكد على أنه من الواجب على الحركات الإجتماعية أن تَنتَظِم بتوفرِ عنصر وعي الفاعلين بذواتهم، و ليس بشرط وجود و توفر نقابة سياسية تحقق لهم مطالبهم، و ذلك بسبب رفض **ألان تورين** لبعض الممارسات السياسية التي حدثت في زمانه، و التي رأى بأنها لم تقدم خدمةً للعمال بقدر ما كانت خائنةً لطموحاتهم، و لعله بذلك كان يقصد إشتراكية Alcide Guy Mollet ألسيد جي موليه 1905-1975*،بإعتبار هذا الأخير رَجُلَ سياسةٍ و ليس مناضلا من أجل التغيير، و هو الأمر الذي يجعل دراستنا تتوافق من جهةٍ مع طرحه إذا أخذنا في الحسبان عدم وجود تناغم بين السياسي و النقابي، و هو الأمر الشائع في بلداننا العربية إلا إذا تعلق الأمر ببناء تحالفات لتحقيق المصالح الفردية على حساب المصالح العامة.

أما فيما يتعلق بدور الإقتصاد في تعزيز النشاط النقابي فقد اكتشفت الدراسة بأنه قد ساهم في رفع نسبة الوعي بأهمية النشاط النقابي لدى الطبقة العاملة الممثلة في الأساتذة، فنتج عن ذلك الوعي ظهور نقابة الكناباست و ارتفاع نسبة الإنخراط فيها لتحسين أوضاعهم، و هو ما تتطلبه مقاربة **ألان تورين** للحركات الإجتماعية، فالفاعلون الإجتماعيون حسبه عليهم أن لا يقبلوا بقهر و سيطرة الأنظمة الإجتماعية، فهم بذلك يَتَّحِدُون من أجل أن يغيروا أوضاعهم نحو الأحسن، و قد وضح **ألان تورين** مطالب النقابات

* سياسي اشتراكي فرنسي، كان زعيما لحزب القطاع الفرنسي في أممية العمال (SFIO) من 1946 حتى 1969، ورئيساً للوزراء بين 1956 و 1957.

العمالية من خلال كتابه "*براديغما جديدة لفهم عالم اليوم*"، و أنه يجب أن تكون على مستويين:

- إما من أجل تغيير العلاقة إيجابيا بين مشاركة الجماعة و مجازاتها، بالحصول مثلا على زيادة مرتب أو على تخفيض ساعات العمل[1].

- أو أن تنال هدف أسمى و هو أن تشارك في المفاوضات الجماعية.

و بالتالي فهو يعتقد أن هدف الحركة النقابية يتمحور أصلا حول نتيجة النزاع الذي انخرطت فيه، و مقارنة بنتائج الدراسة نستطيع القول أن الأزمات الإقتصادية كثيرا ما ساهمت في إنتاج نقابيين يبحثون عن تحقيق مطالبهم المادية، و هو ما أدى إلى ظهور نقابة الكناباست في أرقى أشكالها، لكن و بمجرد أن تمر تلك الأزمة و تنتهي و يكسب المنخرطون جراء نضالهم بعض المزايا المادية فإن النقابة تَضْعُف و يَقِلُّ دورها و نشاطها، مما يُسَهِّل على الدولة السيطرة عليها بعد أن تقوم بتهميشها و حرمانها من نيل صفة الشريك الإجتماعي.

و انطلاقا من مقاربة **ألان تورين** فإن الحديث عن العامل الإقتصادي غير كاف لوحده من أجل إنتاج نقابة قوية تضمن للفاعلين النقابيين إستمراريتهم في ظل النزاع القائم بينهم و بين الفاعلين الآخرين "السياسي" و "الإقتصادي" الأكثر عقلانية و تنظيم، بحيث يستدعي من

---

[1]- آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2011، ص258.

النقابة أن تتوفر هي أيضا على مواردها الثقافية و المادية التي تضمن لها البقاء و الإستمرار، و أنه حين يتوفر هذان البعدان "النزاع الإجتماعي" و "وحدة المجال الخاص بالمرجعيات الثقافية" يمتزجان من أجل تكوين حركات غالبا ما تظهر بشكل ساطع[1]، و ربما انحصار المرجعيات الثقافية أو تقلص حيزها في الآونة الأخيرة هو ما أثر على مخرجات العمل النقابي لدى نقابة الكناباست.

أما من وجهة مقاربة **تالكوت بارسونز** فالمنظمة النقابية هي نسق إجتماعي مفتوح يتفاعل فيه الأفراد فيما بينهم لتحقيق هدف معين و واضح، فيكون هناك بحث عن تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي في إطار التفاعل مع الأنساق الفرعية الأخرى، لكن مشكلة النظام عنده هي مشكلة كبيرة زادت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية، و أنها تستدعي وجود حلولٍ فعالة و صحيحة تُبعد المجتمعات عن خطر الإنهيار، فنحن بهذا نعتقد أن عدم وجود الإنسجام بين النقابة و مختلف الأنساق الفرعية الأخرى لن يُقدم خدمةً إلى النسق العام "المجتمع"، بقدر ما سيضاعف من وسائل تفكيكه و حتى انهياره.

خاتمة:

إن الإهتمام بالقضايا التي تتعلق بالعمل و التنظيم الإجتماعي و بمختلف جزئياته هي من صلب اهتمام علم إجتماع العمل و التنظيم، و أن

1- آلان تورين، مرجع سابق، ص.ص 258-259.

دراسة مظاهر السلوك من خلال التحليل الوظيفي للنظم قد أدت إلى انبثاق أهم النظريات التي عالجت أداء التنظيمات في ظل التحولات التي شهدتها المجتمعات بصفة عامة.

و كباحثين في هذا الحقل حاولنا إيجاد حلول و إجابات لأهم المشاكل و الأسئلة التي طُرِحَت على مستوى التنظيمات النقابية بشكل مستمر، خاصة لما أحدثته من ضجة من خلال ممارستها الناتجة عن امتلاكها للقوى العمالية، فكانت وحدها القادرة على الوقوف في وجه الأنظمة السياسية و الإطاحة بها أحيانا، بل استطاعت أيضا أن تقوم بتغيير الأنظمة الإقتصادية حتى تتماشى مع مصلحة الطبقة العاملة، فالعامل كان دوما مصدرا لقوة التنظيمات النقابية، خاصة إذا امتلك درجةً من الوعي تمكنه من الصمود أكثر في ساحة النضال التي كثيرا ما عُرِفت بمحاولات هيمنة السياسي على المشهد العام في البلد.

و في الجزائر، كانت أزمة العمل النقابي المستقل قد طُرِحت مباشرة منذ تدهور أسعار البترول و تدنيها بعد نهاية ثمانينات القرن الماضي، و التي جاءت نتيجة ظهور حراك إجتماعي واسع غزى كل شوارع الجزائر منددا بالوضعية الصعبة التي أفرزتها تلك الفترة، و التي انعكست على الإقتصاد الوطني التابع للمحروقات، مما نجم عنه تدني هائل في القدرة الشرائية للمواطن.

و نظرا للضغوطات التي مورست آنذاك من الداخل و من الخارج على السلطة السياسية في البلد، لم تجد هذه الأخيرة إلا أن تبحث عن الآليات التي تمكنها من امتصاص غضب الشارع الذي فقد الثقة في اللعبة السياسة آنذاك، فكان الخيار هو إقرار التعددية في البلد، مما سمح لأول مرة بظهور تنظيمات عديدة و مختلفة اتخذت من الديمقراطية شعارا لها، فتأسست بذلك الأحزاب السياسية المختلفة و التنظيمات النقابية المستقلة عن وصاية الدولة و عن أجهزتها.

لقد سمحت تلك الفترة بظهور عدة نقابات مستقلة خاصة في القطاع العام، فظهرت النقابات اليسارية كما ظهرت النقابة الإسلامية للعمل التابعة للحزب السياسي "الفيس"، و قد استطاع هذا الأخير من الإستحواذ على قاعدة عمالية كبيرة جدا عبر كل ولايات الوطن، مُشَكِّلًا بذلك ورقةَ ضغطٍ و تهديد على السلطة في البلد، و التي لم تجد خيارا إلا أن تنقلب على الممارسة الديمقراطية حين ألغت وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الخارطة السياسية و النقابية، و قد أدت تلك الحادثة إلى إدخال المجتمع الجزائري في عشرية سوداء نتيجة دخول الدولة بأجهزتها الأمنية في مواجهة مباشرة مع القواعد النضالية للفيس.

و بعد أن تعافى المشهد السياسي و الإقتصادي مع مطلع سنوات الألفين، و بعد أن تغير الخطاب السياسي بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة كرئيسٍ للدولة الجزائرية، تحولت كل الأنظار نحو عملية البناء الذي كان يقابله دمار كبير في البنى التحتية و إنهيار تام للمستوى المعيشي للمواطن

الجزائري، فكانت كل السياسات الإقتصادية تعوِّلُ على العامل بإعتباره الأداة الحقيقية للبناء، إلا أن هذا الأخير كان يشتكي هو أيضا من ظروفٍ معيشية مزرية دفعته للإستنجاد بالقوى النقابية الموجودة آنذاك.

في قطاع التربية كانت هناك تنظيمات نقابية نشيطة لكنها لم تكن تستطيع تلبية مطالب القاعدة العمالية الضخمة، خاصة و أن تلك القاعدة كانت تتوفر على خبرة كبيرة في المجالين النقابي تحت غطاء الإيجتيا و السياسي في إطار نشاطات الأحزاب الإسلامية المحافظة، لقد كان أستاذ التعليم الثانوي يراقب نشاط نقابات أخرى مستقلة يتمتع مناضلوها بدرجة من الوعي الناتج عن مستواهم و تكوينهم الجامعي العالي، فما كان عليه إلا أن يتحد مع زملائه عبر الوطن لإنتاج نقابة وطنية تمثله و تنشغل بهمومه.

لقد انتظر أساتذة التعليم الثانوي أربعة سنوات كاملة ليتم قبول طلب اعتماد نقابتمه من طرف وزارة العمل و التشغيل، و مباشرة بعد الإعتماد أي مع عام 2007 بدأت هذه النقابة المسماة "الكناباست CNAPEST" في النشاط الفعلي و الميداني، و قد أحدثت ضجة لم يشهدها قطاع التربية من قبل، و قد استعملت كل الوسائل التي أقرها القانون و رأتها مناسبة في ذلك، و على رأسها الإضرابات و الإعتصامات و الإحتجاجات لدفع الحكومة إلى طاولة الحوار.

لقد شكَّل التلميذُ ورقةَ ضغطٍ مباشرة على الحكومة، كما شكلت امتحانات البكالوريا أرضيةً خصبة للتفاوض، فلم تجد الدولة إلا أن تذهب

لطاولة الحوار رغم استعمالها لكل الوسائل التقليدية المتمثلة في الضغط على المسؤولين النقابيين و جرهم للعدالة، و استعمال أجهزة الأمن و الإعلام لكسر مصداقية تلك الإحتجاجات، و استعمال جمعيات أولياء التلاميذ للضغط على الكناباست مع خلق نقابات موازية، لكن ذلك لم يثني من عزيمة أساتذة التعليم الثانوي إلى أن قاموا بفتح القانون الأساسي لموظفي التربية، مما سمح لأستاذ التعليم الثانوي من الإستفادة من مكاسب مالية و معنوية ساهمت في تحسين أجره الشهري.

و أمام مختلف الحركات الإحتجاجية الهائلة التي شهدها قطاع التربية سارعت الدولة إلى البحث عن آليات أخرى لتفكيك القوى النقابية الفتية، ففتحت ملف التقاعد المسبق الذي نتج عنه خروج الآلاف من القواعد النضالية التي كانت تتغنى بهم نقابة الكناباست و نقابات أخرى من القطاع العمومي، أين وجدت الكناباست نفسها كتنظيم نقابي أمام إشكالية جديدة عنوانها هشاشة المنتسبين و ظرفية إنتماءاتهم، مقابل قوة وجود العنصر النسوي في سلك الأساتذة.

و المعروف عن نقابة الكناباست أنها لم تكن تستجيب من قبل لمطالب النقابات الأخرى في القطاع الداعية إلى ضرورة التكتل لمجابهة قرارات الحكومة، فهي كانت تعتقد أنها هكذا تقدم خدمةً لتلك النقابات التي كانت تعاني من أزمة تمثيلية و نضالية، و هو ما جعلها تقوم بنضالها وحيدةً أمام كل ما يقف في طريقها من عقبات، لكنها و بعد أن حوصرت من طرف السلطة السياسية أصبحت تستجيب و تنادي بدورها بضرورة التكتل

للوقوف أمام الأصوات التي تبحث عن ضرب النشاط النقابي المستقل في الجزائر.

الدراسة انطلقت من ثلاثة متغيرات تساهم في إنتاج النشاط النقابي، و هي ضُعف الأجر بالنسبة للعمال خاصة في إطار الأزمات الإقتصادية و ما يتبعها من مخاوف و تهديدات على مستقبل مناصب العمل، رغبة السياسي في الإستحواذ على التنظيمات النقابية و جعلها جهازا تابعا لمصالحه، و أخيرا عنصر الوعي و الثقافة التي يمتلكها العامل لتصنع منه فردا نقابيا يعمل على تغيير السياسات العامة، و يساهم في بناء منظومة اقتصادية حقيقية تضمن له و للأجيال القادمة العيش الكريم.

فإنطلاقا من عنصر الوعي النقابي الذي يمتلكه أستاذ التعليم الثانوي لوحظ أن الثقافة التي يمتلكها هذا الأخير لا تزال ناقصة في المجال النقابي ، و ذلك يعود أساسا إلى ضعف التكوين النقابي أو إنعدامه أحيانا أخرى من جهة، أما من جهة أخرى فإن وجود المرأة بقوة في الساحة العمالية أضعفَ بدوره أي نشاطٍ نقابي، ذلك لأن المرأة لا تزال هويتها المهنية أسيرة الأعراف و التقاليد، فلا هي قادرة على مزاولة مهنتها بعيدا عن نقابةٍ تحميها، و لا هي قادرة على النضال بقوة في إطار الحراك المهني و رفع التحدي جنبا إلى جنبِ زميلها الرجل خارج مؤسسة و ولاية العمل.

و بالتالي، فالثقافة التي يمتلكها المناضل في نقابة الكناباست نستطيع القول أنها تشكل اليوم عائقا أمام مستقبل هذه النقابة، و سبب ذلك كما

أثبتته الدراسة هو أن الفاعل النقابي "الأستاذ" لم يصبح الأجر يشكل له هاجسا، لأن مصيره المهني أصبح جيدا مقارنة بأسلاك أخرى، فمنذ أن تحسنت الظروف المهنية لأستاذ التعليم الثانوي قلَّ نشاطه في النقابة و أصبح عنصرا غير فعَّالٍ فيها، بل حتى أن ارتدادات الأزمة الإقتصادية الناتجة عن زيادة تدهور سعر البترول لم تصبح تشكل تهديدا لديه، رغم مطالب نقابة الكناباست بإعادة فتح القانون الخاص و إعادة تسوية القدرة الشرائية للأستاذ في قطاع التربية.

لا ننسى أن الآليات التي اعتمدتها الحكومة لترقية أستاذ التعليم الثانوي إلى المناصب العليا: "رئيسي، ناظر، مكون، مدير، مفتش مادة"، أصبحت المدة الزمنية فيها قصيرة جدا، ثلاث سنوات بدل العشر سنوات السابقة من أجل المشاركة في الرتب العليا، هو ما بدَّد لأستاذ التعليم الثانوي كل المخاوف التي كان يعيشها في الماضي، كما أن العامل الإقتصادي لم يعد يمثل وسيلةَ لفتِ انتباهٍ للأستاذ، لأن هذا الأخير وجد ما يلفت إنتباهه في سوق العمل، فالدروس الخصوصية شكلت لديه مصدرا هاما للرزق و للثروة، فاليوم يستطيع أن يتحصل على مبالغ مالية أكبر و بدون الدخول في مواجهات مع السلطة في إطار نشاطاته النقابية.

نستطيع القول أن الدراسة جعلتنا نعتقد أن ما تم إنجازه من طرف الكناباست لأستاذ التعليم الثانوي لم تستطع أي نقابة إنجازه بنفس الإستراتيجية و الآليات التي تم اعتمادها في البداية، فدرجة التجنيد التي أبداها المناضلون الأوائل على المستوى الوطني "حضري و شبه حضري"، و

صمودهم لدرجة عزل البعض منهم و محاولة توقيفهم قد كان كافيا لرفع سقف التحدي بين الجهازين النقابي و السياسي، و الذي انتهى بتحقيق مكتسبات مادية هامة جدا لكنها أصبحت محلَّ تخوفٍ من فقدانها اليوم، فلغة الخطاب التي كانت تعتمد عليها نقابة الكناباست لا تشبه أبدا لغة خطاب الإتحاد العام للعمال الجزائريين، و هو ما جعلها غير قادرة على الحصول على مكانة الشريك الإجتماعي، لأن طبيعة النظام السياسي في البلد كما ذكرناها سابقا لا تؤمن إلا بالخيارات التي تتم تحت أجنحتها.

لقد استطاع النظام السياسي في البلد أن يقصي كل الأصوات المنادية بالتغيير، كما استطاع أن يقوم بتهميش نقابة الكناباست و غيرها من النقابات المستقلة التي مثلت العمال في أكثر المناسبات تأزما، لكن و رغم ذلك إلا أن الدراسة جعلتنا نتساءل حول الميكانيزمات التي اعتمدت عليها الكناباست لتحقيق كل تلك المكاسب المادية و الترقيات الكبيرة لصالح الأساتذة الذين لم يحركوا ساكنا حول الغموض الذي طال الإصلاحات التربوية، تلك الإصلاحات التي سَيَّسَت المدرسة الجزائرية و ضربت المجتمع الجزائري في مقوماته على حد تعبير أبرز إطارات التربية أنفسهم.

لقد جعلتنا نتائج هذه الدراسة نتساءل حول الفترة التي تقدمت فيها الكناباست بملف طلب إعتمادها، و التي طالت إلى أربعة سنوات "من 2003 إلى 2007"، إن كان يمكن أن تكون فترةً لبناء تفاوضاتٍ و استراتيجيات بين السياسي و النقابي، مما سمح للكناباست من تحقيق مكاسب هامة جدا لأستاذ التعليم الثانوي في ظرفٍ قصير من نشأتها،

مقابل سكوتها عن مضامين الإصلاحات الجديدة الرامية إلى إعادة هيكلة المدرسة الجزائرية المتَهَمَة على أنها ساهمت في تكوين و إنتاج الإرهاب و التطرف.

بعض الشكوك و التساؤلات دفعتنا للإعتقاد بأنه ليس من السهل إسكات بعض الفاعلين النقابيين في الكناباست عن مضمون تلك الإصلاحات، خاصة في ظل وجود قاعدة عمالية زاولت نشاطها النقابي السابق في أحضان النقابة الإسلامية للعمل، ثم كيف يُعقل أن يتقدم بالأمس القريب أساتذة العلوم الشرعية في الثانوي و بعيدا عن نقابة الكناباست (رغم أنهم جزء من قاعدتها النضالية) بعدة بياناتٍ يستنكرون من خلالها محاولات تقزيم الإسلام في الوسط التربوي من أعلى مسؤول في الوزارة "وزيرة التربية السابقة" ؟ يقابل تلك الشكوك أن ما استنتجناه حول ثقافة الفاعلين و تمثلاتهم للعمل النقابي هو أن الحِسَّ النقابي لدى فئة أساتذة التعليم الثانوي لا يزال رهين الأفكار التقليدية نتيجة انعدام كبير و واضح للتكوين النقابي منذ نشأت النقابة، لكن الملاحظ أنه مباشرة بعد عام واحد فقط قامت نقابة الكناباست بسلسلة من الإضرابات التي هزت قطاع التربية و أدت إلى فتح القانون الأساسي لعمال القطاع، فهل اكتفت الكناباست كتنظيم نقابي حديث بعامٍ واحد لترقية النشاط النقابي و رفع درجة الوعي لدى الأساتذة و الأستاذات المنتشرين عبر ربوع الوطن إلى درجة تحقيق كل تلك المكاسب ؟

و لذلك فنحن نعتقد أن النظام السياسي الذي استطاع مَحْوَ حزبٍ إسلاميٍ سياسي سابقٍ بحجمه و بحجم النقابة التي كان يمتلكها، و الذي كان قادرا على إلغاء كل الأصوات اليسارية التي كانت تدعوا للديمقراطية و التداول على السلطة، فهو قادرٌ أيضا على بناء تحالفات مع النقابات التي تشكل تهديدا له، و بالتالي و بمجرد أن حققت الكناباست أهدافها عادت إلى حجمها الطبيعي، و ذلك يعود في اعتقادنا إلى طبيعة الفكر السياسي الذي يحب الهيمنة على كل أجهزة الدولة و مؤسساتها و مؤسسات المجتمع المدني، و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى كثرة الأصوات المنادية بضرورة تغييره، أين انفجرت كل الأصوات المهمشة و المقصية عبر كل ولايات الوطن يوم 22 فيفري 2019 مطالبةً بتغيير جذري للنظام السياسي و محاسبة كل رموزه السابقة.

رغم توفر الدعامة القانونية لممارسة النشاط النقابي في الجزائر، إلا أن العمل النقابي المستقل لا يزال بحاجة إلى الإستثمار الأمثل في القواعد النضالية، و ذلك من خلال تكوين هذه القواعد بطريقة جدية و دورية تسمح بصناعة قاعدة نضالية نشيطة ترتقي بالنقابة لدرجة الشريك الإجتماعي الفعلي المقابل للسلطة، خاصة في ظل أن النضال من أجل تحقيق غايات معينة بدأ يتلاشى جزئيا في الفكر العربي الحديث، و قد أشار إلى ذلك الدكتور **حليم بركات** في قوله " يبدو لي أن العربي بشكل عام، و في الوقت الحاضر، يميل إلى اختيار الإنسحاب و الرضوخ أكثر مما يميل إلى إختيار العمل الثوري، إما لأسباب يراها عملية في الأجواء و الأوضاع

السائدة أو لعدم استعداده للتعرض للخطر و دفع الثمن المطلوب ، كيف يكون من الممكن، إذا، أن يتم التغيير المطلوب ؟"[1].

و نظرا للمستجدات التي باتت تحملها الساحة السياسية و الإقتصادية في البلد، و نتيجة تماهي الطبقة السياسية مع ما أصبح يطلق عليه بإسم الجزائر الجديدة، لاحظنا عدم رضا النقابات المستقلة عن ما يحدث، و أن نفس الممارسات القديمة لا تزال موجودة لكن بثوب جديد، و لمواكبة هذه المتغيرات قامت 13 نقابة مستقلة بالإستثمار في تلك التكتلات التي كانت تقوم بها سابقا و أنشأت **كونفدرالية النقابات الجزائرية** Confédération des Syndicats Algériens، و التي كان لها موقف واضح حسب البيان الذي نشرته تحت رقم 2020/03، و الذي نددت فيه بأحوال العمال المادية و الإجتماعية و بكل أشكال التضييق على الحرية النقابية و الإعلامية في البلد، و قد يكون لهذه الكونفدرالية مستقبل جيد في إطار النشاط النقابي، لأنها ستكون أكثر حجما من المركزية النقابية و أكثر ديناميكية و عقلانية.

تبقى في الأخير أن أي محاولة منا لإيجاد تنظير عقلاني لما يجري داخل الحركة العمالية بصفة عامة و المؤسسة النقابية "المستقلة" بصفة خاصة لا تكون كافية لتبرير مختلف أشكال الإنتكاسات التي عرفتها النقابات المستقلة خلال مسيرتها النضالية، لكن لتجاوز تلك الأزمات حاولت هذه الدراسة

---

[1]- حليم بركات، **الإغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم و الواقع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 84.

أن تعطي تحليلا مفهوماتيا لأهم ما يجب على النقابات المستقلة أن تعالجه في ظل التحديات الراهنة، و لعل أبرز ذلك هو العمل على تذويب الثقافات التقليدية للمنخرطين و المناضلين النقابيين بما يتماشى و ثقافة التنظيم النقابي و ما يحمله من قيمٍ أصيلة.

- ## قائمة المراجع:

- ### كتب باللغة العربية:

1- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط3، الجزائر، 1982.

2- أحمد بن عبد السلام، **الإصلاح السياسي في الجزائر تحديات و رهانات**، دار النهضة، ط1، الجزائر، 2012.

3- أحمد حسن البرعي، **علاقات العمل الجماعية في القانون المصري (النقابات)**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.

4- أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، دار الغرب الإسلامي، ج5، ط1، بيروت، 1997.

5- أحمد عبد الحليم عطية، **نقد المجتمع الأبوي- قراءة في أعمال هشام شرابي**، الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، ط1، القاهرة، 2003.

6- أحمد مريوش، **الهوية و قضايا الثقافة في الجزائر-بين تحديات الأمس و توجهات اليوم-**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2016.

7- أحمية سليمان، **التنظيم القانوني لعلاقات العمل في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، ط2، الجزائر، 2004.

8- أرمان ماتلار، **التنوع الثقافي و العولمة**، ترجمة خليل أحمد خليل،دار الفارابي، ط1، لبنان، 2008.

9- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987.

10- ألان سوبيو، **الإنسان القانوني: بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية**، ترجمة عادل بن نصر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2012.

11- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989**، دار هومة، ج 1، بوزريعة، 2007.

12- الطاهر عبد الله، **نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1979.

13- المبروك عبشة، **الحركات الإسلامية في الجزائر بين 1931-1991**، الشروق للإعلام و النشر، ط1، الجزائر، 2012.

14- إلياس فرح، **تطور الأيديولوجية العربية الثورية**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، 1979.

15- آلان توران، **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997.

16- آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان،المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2011.

17- أنتوني غدنز، **علم الإجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005.

18- إيان كريب، **النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1999.

19- إيمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر**، دار ناشري، الجزائر، 2014.

20- بشير محمد، **الثقافة و التسيير في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

21- بشير محمد، **علماء اجتماع التنظيمات و العمل في الجزائر-الرعيل الأول-**، دار كنوز، ط1، الجزائر ، 2018.

22- بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

23- بوفلجة غياث، **القيم الثقافية و فعالية التنظيمات**، مخبر البحث في علم النفس و علوم التربية، دار القدس العربي، ط1، وهران، 2010.

24- بومقورة نعيم بن محمد، **الحرية النقابية في الجزائر**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2019.

25- جابي عبد الناصر، **الجزائر تتحرك، دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية**، دار الحكمة، الجزائر، 1995.

26- جون بيار لوفيفار و بيار ماشيري، **هيجل و المجتمع**، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1993.

27- جون سكوت، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا**، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ط1، بيروت، 2009..

28- جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الإجتماع**، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار و مكتبة الهلال، ط1، بيروت، 2011.

29- حاتم رشيد، **الأزمة الجزائرية... إلى أين ؟** دار سندباد للنشر، الأردن، 1999.

30- حسين زبيري ، **مساهمة في سوسيولوجيا النقابات العمالية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2019.

31- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **القيادة: دراسة في علم الإجتماع النفسي و الإداري و التنظيمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

32- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة و السلطة و النفوذ**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2007.

33- حليم بركات، **الإغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم و الواقع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

34- حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 1984.

35- دينيس لويد، **فكرة القانون**، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

36- زكي بدوي، **شرح تشريح العمل في مصر**، دار الفكر العربي، مصر،بدون سنة نشر.

37- سعيد سبعون و حفصة جرادي، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

38- سليمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت ، 1999.

39- سمير عبده، **الوطن العربي بين التخلف و التنمية**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980.

40- صالح بلحاج، **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، ط1، الجزائر ، 2012.

41- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2002.

42- طلعت ابراهيم لطفي، **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2007.

43- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة، الإقتصاد و المجتمع و السياسة**، دار الفجر، القاهرة، 2004.

44- عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة محمد المعراجي، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

45- عبد العزيز راس مال، **كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

46- عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الهوية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2017.

47- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 1983.

48- عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2012.

49- عجة الجيلالي، **الوجيز في قانون العمل و الحماية الإجتماعية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.

50- عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

51- علي بوعناقة و دبلة عبد العالي، **الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر**، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

52- علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي**، دار المعرفة، لبنان، بدون سنة نشر.

53- عمار هلال، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

54- عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.

55- غازي حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة، بيروت، 1997.

56- فاروق حميشي، **الجماعات الضاغطة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

57- قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

58- كورفليوس كاستورياريس، **البروليتاريا و التنظيم**، ترجمة وضاح شرارة، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1975.

59- ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2011.

60- محمد أحمد إسماعيل، **القانون النقابي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

61- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.

62- محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي " أسسه و طريقة كتاباته"** المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1992.

63- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة و النشر، ط1، قسنطينة، 1984.

64- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، اتحاد الكتاب العرب ، ج2، دمشق، 1999.

65- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

66- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي،الدليل التطبيقي للباحثين**، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 2002.

67- محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 2008.

68- محمد عثمان الخشت، **المجتمع المدني و الدولة**، دار نهضة مصر، القاهرة، 2007.

69- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962**، دار هومه، الجزائر، 2013.

70- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

71- منصور أولسون، **السلطة و الرخاء**، المنظمة العربية للترجمة ، ط1، بيروت، 2003.

72- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر 2010.

73- مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830**، شركة دار الأمة، ج2، الجزائر، 2007.

74- نيكلاس لومان، **مدخل إلى نظرية الأنساق**، ترجمة يوسف فهمي حجازي، منشورات الجمل، ط1، بغداد، 2010.

75- هارلمبس وهولبورن، **سوشيولوجيا الثقافة و الهوية**، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة و النشر، ط1، دمشق، 2010.

- **كتب باللغة الأجنبية:**

76- Abdelkader DJEGHLOUL, **Huit études sur l'Algérie**, Entreprise N°1 du livre, Alger, 1986.

77– Abdelkader KHELLIL dit Zerrouilou, **DOULEUR ENCHANTEE**, Editions Saint- Germain des près, Paris, 1985.

78– Abdelmadjid Azzi, **le mouvement syndical algérien à l'épreuve de l'indépendance**, éditions Alger-livres, Alger, 2012.

79– ADAMS André, **Une enquête auprès de la jeunesse musulmane du Maroc**, Edition la pensée universitaire, Aix-en-Provence, 1963.

80– Ageron Charles- Robert, **L'histoire de l'Algérie contemporaine**, p.u.f, t2, Paris, 1979.

81– Andolfatto Dominique et Labbé Dominique, **Sociologie des syndicats**, édition La découverte, Paris , 2007.

82– Ammar Belhimer, **Le pluralisme politique, syndical et associatif**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Algérie, 2008.

83– Benyoucef Benkhedda, **L'Algérie à l'indépendance, La crise de 1962**, Imprimerie Dahlab, Alger, 1997.

84– Benyoucef Benkhedda, **Les origines du 1er novembre 1954**, édition Dahlab, Alger, 1989.

85– Boualem Bourouiba, **les syndicalistes algériens, leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962**, édition Dahlab, ENAG , Alger, 2006.

86– BRUNO S.Frey and STUTZER Alois, **Happiness and economics**. How the economy and institutions affect Human Well-Being, Princeton University Press, Princeton USA, 2002.

87– François Weiss, **Doctrine et action syndicales en Algérie**, édition cujas, Paris, 1970.

88– Françoise Favennec-héry, Pierre- Yves Verkindt, **Droit du Travail**, LGDJ, Paris, 2007.

89– Hassan Idir, **Aissat Idir : sa lutte politique et syndicale pour l'indépendance de l'Algérie**, l'Harmattan, Paris, (sans année d'édition).

90– Henri ALLEG, **La Guerre d'Algérie**, édition Temps actuels, Paris, 1981.

91– Jacques Simon, **La fédération de France de l'Union Syndical des Travailleurs Algérien**, son journal, l'Harmattan, Paris, 2002.

92– Juliette Bessis, **Maghreb la traversé du siècle**, édition Harmatan, Paris, 1997.

93– Kamel BOUCHAMA, **Le mouvement ouvrier et syndical en Algérie 1884-1962**, édition el Maarifa, Alger, 2016.

94– Kerroum GUERROUDJ, **SAIDA entre hier et aujourd'hui**, Edition Dar El Gharb, Oran, (sans année d'édition).

95– Marie VIROLLE-SOUIBES, **Du pécule au salariat, Travail et stratégies féminines en Algérie, Côté femmes,** Approches ethnologiques, Éditions L'Harmattan, Paris, 1986.

96– Mohammed BOUKHOBZA, **Rupture et transformations sociales en Algérie**, OPU, Tome 02, Alger, 1989.

97– Mohamed FARES, préface de KADDACHE Mahfoud, **AISSAT Idir –Documents et témoignages sur le syndicalisme Algérien**-, ENAP_ENAL Edit Andalouses, Alger, 1991.

98– Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien 1919-1951**, S.N.E.D, t2, Alger, 1980.

99– Mohamed Harbi, **FLN, Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962**, ENAL, Alger, 1993.

100– Mohamed Harbi, **le FLN, mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962**, éditions Jeune Afrique, Paris, 1980.

101– Nora Benallègue-Chaouia, **Algérie, mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954**, OPU, Algérie, 2005.

102– Olivier DEVILLARD, Dominique REY, **Culture d'entreprise: un actif stratégique**, Dunod, Paris, 2008.

103– René Gallissot, **le Maghreb de traverse**, éditions Bouchène, Paris, 2000.

104– René Mouriaux, **le syndicalisme en France**, PUF, Paris, 1992.

- **قواميس و معاجم:**

1- ابن منظور، **لسان العرب**، ج6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996.

2- أحمد عمر مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008.

3- بدوي أحمد زكي، **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1992.

4- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مطابع قطر الوطنية، دار الكتب الوطنية، قطر، 1985.

- **مواقع إلكترونية:**

1- **قاموس و معجم المعاني**، أطلع عليه بتاريخ 21 أوت 2017 على الموقع:
http://www.almaany.com/ar/dict/ar

2- مسعود بن سالم، السعيد بلقاسم: **أعضاء المركزية النقابية بمدينة الجلفة ... هل سيقفون أمام قبر المؤسس "بن عيسى عطا الله"؟ لوحظ بتاريخ 2018/12/26 في** :
https://www.djelfa.info/ar/mobile/enquete/10663.html

3- الصفحة الرسمية **لحزب العمال الجزائري**، لوحظ بتاريخ 28 ديسمبر 2018 على الموقع:http://www.pt.dz/la-charte.html -

وثائق رسمية، **من نحن** ؟ لوحظ بتاريخ 25 مارس 2017 على الموقع:
http://www.cnapeste.dz

4- النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الإبتدائي، لوحظ بتاريخ 20 جانفي 2018 في:
http://snapepdz.blogspot.com/2014/01/snapep_10.html.

5- الجزيرة، **حزب العمال الجزائري**، لوحظ بتاريخ 28 ديسمبر2018 على الموقع: :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/11/1/حزب-العمال-الجزائري

- **رسائل و أطروحات جامعية باللغة العربية:**

1- بشير محمد، **إشكالية الإنتقال الثقافي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الإجتماع (منشورة)، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 1999-2000.

2- بلحسين رحوي عباسية، **النظام التعليمي الإبتدائي بين النظري و التطبيق**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع التربوي (منشورة)، قسم علم الإجتماع، وهران، 2012.

3- ثامري عمر، **التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد**، أطروحة دكتوراه في الحقوق (منشورة)، قسم القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر 1، 2013.

4- خلوفي بغداد، **الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر (منشورة)، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة السانية وهران 1، 2014-2015.

5- سليمة فيلالي، **بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع (منشورة)، قسم علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

6- قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ (منشورة)، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

7- قنانش محمد، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929-1939**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ و علم الآثار، وهران، 2007.

8- قنانش محمد، **النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية 1946-1956**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012.

9- عبد الواحد حسني، **النقابة و قيم المواطنة، مقاربة سوسيولوجية لنقابة الكناباست**، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع (منشورة) ، جامعة وهران2، 2015-2016.

10- محمود آيت مدور، **الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ (منشورة)، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

11- مسعودي أحمد، **التعددية النقابية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع (منشورة)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

12- مولاي الحاج مراد ،**العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات و تمثلات**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع (غير منشورة)، كلية العلوم الإجتماعية، وهران، جوان 2005.

- **مجلات و منشورات علمية باللغة العربية:**

1- أحمد الأصغر و آخرون، "علم اجتماع التنظيم و مشكلات العمل"، **منشورات جامعة دمشق**، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2002-2003.

2- بلعيور الطاهر، "تشكل الطبقة العاملة في الجزائر " ، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 23، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2005، من الصفحة 89 إلى الصفحة 97.

3- بومقورة نعيم، "الحركة النقابية في الجزائر و سياستها المطلبية"، **مجلة إضافات**،العدد 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، من الصفحة 25 إلى الصفحة 47.

4- زعموش فوزية، "انتهاك مبادئ استقلالية العمل النقابي في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 45، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، جوان 2016، من الصفحة 07 إلى الصفحة 30.

5- منير صوالحية، "الانتماء النقابي و الإضرابات في الجزائر"، **مجلة علوم الإنسان و المجتمع**، بسكرة، العدد 10، جوان 2014، من الصفحة 89 إلى الصفحة 117.

6- موساوي فاطمة، معاشو جيلالي كوبيبي، "الإضرابات العمالية في المؤسسات التربوية بين المطالب و التحقيق"، **مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية و التاريخية**، المجلد 8، العدد 01، جامعة معسكر، جوان 2017، من الصفحة 331 إلى الصفحة 348.

- **مجلات و منشورات علمية باللغة الفرنسية:**

7- Agéron Charles Robert, «Vers un syndicalisme national en Algérie, 1946-1956 », **revue d'histoire moderne et contemporaine**, N°36, Juillet-Septembre 1989, pages 450-463.

8- Chikhi Said, «Les ouvriers face au travail au C.V.I », **Les cahiers du CREAD**, Volume 2, Numéro 9, Alger, 1987. Pages 33-52.

- **Annuaires** :

1- TALEB Abderrahim, Les rapports parti-syndicat en Algérie », voir **1'Annuaire de l'Afrique du Nord**, C.N.R.S, Paris, 1982.

- **Etudes** :

1- DJABI Nacer et autres, « Les syndicats en Algérie Histoire, état des lieux et scénarios **», Bureau** Friedrich-Ebert-Stiftung,Alger, Janvier 2020.

- **قرارات، قوانين و مراسيم:**

1- القانون 90-11، المادة 05، و المواد من 138حتى 155.
2- القانون 90-14، المواد من 50 حتى59.
3- الجريدة الرسمية، العدد 23، 02 جوان 1990.
4- القانون الأساسي لنقابة الكناباست، المواد 08 حتى 58.
5- القانون الأساسي و النظام الداخلي للإتحاد العام للعمال الجزائريين، المواد 01، 02، 03 و 04.

- **مؤتمرات، ملتقيات و أيام دراسية:**

1- Agéron Charles-Robert, "La naissance de l'Etoile Nord-Africaine", **L'ETOILE NORD-AFRICAINE et le Mouvement National Algérien**, Actes du colloque tenu au centre culturel algérien de Paris, Edition ANEP, Alger, 2000.
2- KERZABI Abdelatif et TABET LACHACHI Wassila, «l'entreprise familiale en Algérie: de l'indépendance au conservatisme », colloque international**: la vulnérabilité des TPE et PME dans un environnement mondialisé**, 11es journées scientifique du réseau Entrepreneuriat INRPME- AUF-AIREPME, Trois Rivières, Canada, du 27au 29 mai 2009.
3- LAKJAA Abdelkader, « La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires **»,** Première communication au Colloque international pluridisciplinaire "**Ville Et Marginalité Chez Les Jeunes**", organisé par l'Université Mentouri de Constantine, l'Université du 20 Août 1955 de Skikda et l'Université Paris X Nanterre, Tenu à Skikda le 21-22 Mai 2007.
4- MUSETTE Mohamed Saib, « Le marché du travail en Algérie - une vision nouvelle ? » **Journées de l'entreprise algérienne,**

Emploi, Formation et Employabilité, CREAD, Alger, le 29 Octobre 2013.

- أحداث تلفزيونية و إذاعية:

1- « Documentaire le syndicat », **Algérie monde info**, vidéo YouTube publiée sur le site : https://www.youtube.com/watch?v=hZeLz32C8Rc, le 23/01/2019.

2- DJABI Nacer, « Etude sur la pensée syndicale en Algérie », avec les invités AZZI Abdelmadjid et AIT MEDOUR Mahmoud, **émission CRITICA**, sur le canal: KBC El Khabar, le 05/08/2016 à 18.20.



المؤلف في كلمات

ناصري زواوي، من مواليد عام 1977 بولاية سعيدة

متحصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة وهران 2

له عدة مداخلات وطنية ودولية ومنشورات ومقالات علمية، مهتم بدراسة الحركة العمالية في الجزائر وعلاقتها بالوضع السياسي والاقتصادي الراهن.

يتناول الباحث في هذا الكتاب الحركة النقابية في الجزائر، ويسعى ليفسر طبيعة العلاقة التي ربطت بين السياسي بما يحوزه من أجهزة والنقابي بما يحمله من تصورات قبل وبعد الإستقلال، وانعكاس تلك العلاقة على واقع النشاط النقابي اليوم، خاصة في قطاع التربية الذي لعبت فيه النقابات المستقلة وعلى رأسها الكناباست دورا كبيرا في الدفع بالحكومة إلى طاولة الحوار

ISBN 978-9931-752-91-2



البدر الساطع للطباعة والنشر
العلمة -19600- الجزائر
هاتف/فاكس : 08 40 76 036
النقال : 56 16 31 70 07/ 53 30 71 55 05
البريد الإلكتروني : elbadr_esatie@yahoo.com

